

# المسيرة المصيرية والوفاء



بقلم

محمود أبو الفتح

---

الغبن ٢٥ فرسًا

المشيخة التلامذة والوفاء



بسم  
محمود أبو الفتح



المسائل المصنوعة والوفاء

بقلم

محمود أبو الفتح



الى المجاهدين بالامس . والى أبناء الغدا أقدم هذا الكتاب  
محمود أبو الفتح

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصدرت في أواخر الشتاء الماضي كتاب « مع الوفد المصري »  
ولكن الظروف قضت في ذلك الحين بأن أغفل ذكر أشياء كثيرة  
لأن القضية المصرية لم تكن قد وصلت بعد إلى ما وصلت إليه الآن  
وقد زال أكثر الظروف المشار إليها فرأيت أن أصدر هذا  
الكتاب متضمنا ما لم يتيسر لي نشره قبلا . وقد أضفت إليه  
معلومات كثيرة وبيانات حصلت عليها فيما بعد إذ سافرت إلى أوروبا  
خصيصا لجمعها وقد قضيت أكثر من ستة شهور في الحصول  
على تفاصيل هامة لم يسبق نشرها من الأستانة وسويسرا وفرنسا  
وإيطاليا وإنجلترا وكل رجائي أن يجيء بالغاية التي أردتها منه  
فيكون مسجلا لتاريخ الحركة المصرية في أوروبا في السنوات الأخيرة  
وقد توخيت فيه الدقة ، وفقنا الله لما فيه الخير أنه سميع مجيب

الدعاء

م . ا . ف



هيئة الوفد المصري وسكرتاريته بالجماهير اوتيل باريس

## بعد الهدنة

كيف تحركت المسألة المصرية في فرنسا

كانت فرنسا قبل الحرب مركز الجهود التي كان يبذلها في الخارج الوطنيون المصريون وفي طليعتهم المنفور له المرحوم مصطفى كامل باشا . وكانت مقتر كل حركة يقومون بها لنشر الدعوة أو على الأقل أكبر معقل للمطالبين بحقوق مصر الباسطين قضيتها في الخارج

وكانت الغيوم متكاثفة في جو السياسة الأوروبية لاسيما فرنسا حيث تتصادم مصالح عديدة لها بمصالح انكلترا وحيث كانت الكراهية القديمة لا تزال باقية يذكها غير ذكرى الماضي مايقع كل يوم ويزيد الفرنسيين نفورا من الانجليوسا كسون نعم ان الدوائر السياسية الفرنسية كانت تقف موقف الحياد أو تتجاوز ارضاء لانكلترا حتى انها حالت دون عقد المؤتمر المصري بباريس في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ ( وقد عقد ببروكسل في ٢٢ و٢٣ و٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠ ) ولكن هذا لم يمنع الدوائر غير الرسمية من العطف على قضية مصر وتأييدها

هكذا كان مركز الحركة الوطنية المصرية في فرنسا حتى نشبت الحرب ووجدت فرنسا الخطر الألماني يهددها ثم وجدت انكلترا

تدخل الحرب في صفها فجاءت فترة سكوت ونزل ستار ككثيف على جميع المسائل التي كانت تثير المواقف قبل الحرب

وليس فيما أرمى إليه تقدير جهود انكلترا في الحرب الى جانب فرنسا. ولا تناول أسباب دخولها ولا كيف كان ذلك. ولا الاطوار التي مرت بها السياسة البريطانية أثناء الحرب قائ هذه أمور لا تناولها الكتاب الحالي. وإنما يكفي ان أقول ان انكلترا بمجرد دخول الحرب أصبحت حليفة فرنسا فكل كلمة يكون فيها مساس أو شبه مساس بها جريمة أقل ما ينال قائلها الاعتقال السيء ان لم تكن المحاكمة امام المجالس العسكرية بدعوى نشر أفكار أو مبادئ من شأنها تكدير صفاء التحالف والمساعدة على انهزام الجيوش الفرنسية.

وكانت رقابة المطبوعات في فرنسا تحول دون نشر أى شيء يمكن ان لا يروق السلطات البريطانية بل كانت الرقابة أحيلنا تتسلل في ذلك الى حد غير معقول

وأكثر من هذا ان المصريين الذين كانوا في فرنسا أثناء الحرب كانوا موضوع المراقبة والتنضيق

وكان هذا التنضيق نفسه يتناول المصريين حتى في البلاد المحايدة مثل سويسرا وغيرها. إذ منعت النقود عن كل من كان يظن انه وطني أو يساعد الحركة الوطنية.

وجاءت الهدنة أخيراً فخررت النفوس من رق السكوت  
المفروض نحو خمس سنوات . وبدأ أثر الحرب يظهر في كل مكان  
بين الأحزاب والجماعات كالأمم والشعوب ومن ذلك انقسام  
الأفكار في هيئتين كبيرتين : «حزب حقوق الإنسان» و «الحزب  
الاشتراكي الفرنسي»

أما انقسام الأفكار في الحزب الاشتراكي فلا يهم القارئ  
بيانها إذا لاصلة له بموضوع بحثنا ويكفي أن نذكر أن المبادئ  
الاشتراكية المتطرفة أخذت تنمو في نهاية الحرب وأخذ عدد  
المتطرفين في الحزب يزداد وينمو بخلاف المعتدلين الذين كانوا  
يتضاءلون ويتناقصون

وحدث مثل هذا في «حزب حقوق الإنسان» إذ تألفت  
أقلية من رأيها أن يتوسع الحزب في أعماله فلا يقتصرها على الدفاع  
عن حقوق «الإنسان» فقط بل يضيف إلى شعاره «الدفاع عن  
حقوق الشعوب والجنسيات» . لاسيما أن الحرب انجالت عن شعوب  
كثيرة مستعبدة تجاهد للوصول إلى بر الحرية والتخلص من قيود  
الاقوياء الفائزين

وكان ممن اقتنعوا بهذه الفكرة الأستاذ «لوسيان بار كيسو» المحامي  
ورئيس شعبة الحزب في الحى الخامس التى كان ينتمي إليها مصريان  
من يدرسون في أوروبا هما عبده أفندى جوده وخليفه أفندى

بوابي وحدث ان عرفهما فوعدهما بمضده في مساعيهما وكانت  
فاتحة ذلك ان سمعت شعبة اليسار ( المتطرفون ) في حزب حقوق  
الانسان بيانا بسطه الثاني امامها عن المسألة المصرية وكان ذلك قبل  
مؤتمر الحزب السنوى في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٨

كان رئيس الاجتماع الاستاذ « اوسكار بلوش » على أنه رغم  
ذكائه وتطرفه في المبادئ الحرة كان يؤيد نظرية انكليزية النزعة  
فزعم ان الفوارق الدينية في مصر تثير نار التعصب الدائمة المناقضة  
للسلام والمدنية

ولم تكن الاضطرابات قد بدأت في مصر ولم تكن الجالية  
المصرية في باريس قد تلقت أخبار النهضة المباركة الموفقة القائمة  
على أساس الاتحاد بين أبناء النيل من مسلمين وأقباط واسرائيليين  
ومع هذا تيسر للشايين ان ينقضوا تلك النظرية لاسيما ان احدهما  
اسرائيلى وهكذا تقرر في نهاية الاجتماع اعلان العطف على القضية  
المصرية ومطالبة فريق اليسار بالاهتمام بها حتى يتال المصريون حقهم

وكان الاستاذ باركيسو قد انتدب لحضور مؤتمر الحزب العام  
الذى سيعقد في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ فرضى بان يؤيد مطالب  
المصريين امامه وقد قيدت فعلا في برنامج جدول أعمال المؤتمر في  
باب : مبدأ الجنسية



وقد قام بذلك فعلا في الساعة الثانية من بعد ظهر ٢٧ ديسمبر  
ارتقى الاستاذ باركيسو منبر الخطابة في الصالة الكبرى من قصر  
الجمعية العلمية وبسط قضية مصر امام سبعمائة مندوب حضروا  
المؤتمر

ومما يذكر من خطابه الطويل خاتمه فقد قال :

«يحدثونكم عن الجنسيات المحكومة بالغير. التي لا ينكر أحد في  
انقاذها وتحريرها . وقد حدثوكم عن ايراندا ... نعم اننا نفكر في  
ايراندا كثيرا لانها جارتنا ولكن اسمحوا لي ان أقول ان من  
تقاليد الحزب طرح مسألة استعمارية على بساط بحثه في مؤتمره  
السنوي وهكذا اخترت مصر لان العالم فسيح والاييرنديون  
كثيرون في جميع ارجائه . اني انقل اليكم امنية المصريين اللذين  
ينتميان لشعبي

« ان مصر متشعبة بالمدينة الفرنسية منذ مائة عام ولكن  
انكلترا تذرعت باتفاق سنة ١٩٠٠ وانتهزت فرصة الحرب - إذ لم يكن  
لدى أحد في بريطانيا ولا في فرنسا متسع من الوقت للكلام -  
وأغفلت تصريحات ساستها الرسمية سواء في ذلك ما صرح به  
تشامبرلن أو غلادستون وبالفور وغيرهم من رؤساء الوزارات التي  
تعاقبت منذ سنة ١٨٨٢ أو وزراء خارجيتها

انتهزت انكلترا الفرصة فبسطت حمايتها على مصر في شهر

ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن المصريين يطلبون ان يكونوا أحرارا  
ولهم ذلك الحق

انهم لا يريدون ان يكونوا تابعين لاحد وقد جاءوا يطالبونكم  
على لسانى بتسجيل مطالبهم هذا وتأيده (١) « (تصفيق حاد)  
هكذا ابتدأت المسألة المصرية تتحرك من جديد في فرنسا.  
ويفسر ما تقدم سبب اهتمام حزب حقوق الانسان بها فيما بعد اذ  
عرضها عليه الوفد المصرى مما ستورد ذكره

(١) مستخرجة من السجل الرسمى لمؤتمر حزب حقوق الانسان سنة ١٩١٨





عبد العزيز بك فهمي



ودع لوفد بيور سعيد حول تماشى دنسپس

## منشأ الجمعية المصرية

كيف تألفت وكيف اشتغلت

لقد بسطت في الجزء السابق من كتابي عن الحركة المصرية شيئاً مما فعلته الجمعية المصرية بباريس غير اني فاتني ان اذكر كيف ألفت وإذا عدت الى استدراك ذلك هنا فاتماً بغية تسجيل تاريخ هيئة أدت للعضوية المصرية خدمات جليلة

ولدت الجمعية المتقدمة بعد وصول ولسن الى باريس بايام قلائل وكان بدء ظهور الفكرة بين شاين في قهوة « سورس » الواقعة على شارع « سان ميشيل » إذ اقترح عبده أفندي جوده على خليفه أفندي بوبلي ان يرسل خطاباً الى الرئيس ولسن يسلطان فيه أهاني المصريين مادام لا ينتظر ان يكون في المؤتمر مندوب عن مصر وفعلوا أعدا خطاباً وقمناه في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٨

وأخذنا يبحثان عن شخص كبير المقام يرفع خطابهما للمستتر ولسن فقدمهما الاستاذ باركيسو للنائب الاشتراكي موتيه الذي دعاهما لمقابلته في مجلس النواب حيث قضى معهما نحو ساعة ونصف ساعة يناقشهما في مركز مصر السياسي والاقتصادي حتى اقتنع بعدالة مطالب المصريين فقبل ان يحدث الكولونل هاوس في الامر وان يرفع خطابهما الى الدكتور ولسن

وقد شجع هذا النجاح الأولي بعوده وببولي فكاشفا بعض  
مواطنيهما بذلك وهكذا رضى الافندية صبرى الخولى ومحمد سعيد  
والدكتور والى وطراف وعباس وهى والدكتور شافعى أن يوقعوا  
الخطاب معهم

وجرى البحث بين هؤلاء جميعا على الاثر فيما اذا كان يصح  
أن يعقبوا عملهم المتقدم بغيره فتقرر أن يؤلفوا من أنفسهم جمعية  
مصرية تسمى للحصول على استقلال مصر

على أن أثر الحرب كان لا يزال باقيا فلم يجدوا من الموافق  
بدأ حركة النشر «البروباغندا» بمناوأة انكترامباشرة بل جعلوا الغاية  
من حملتهم الاولى تفهيم الدوائر السياسية الفرنسية وغيرها مسألة  
تغيير الحاكم المختلطة واستئصال اللغة الفرنسية من مصر

وقد كتبت عدة مقالات ومذكرات عن ذلك نشرت في صحف  
مختلفة بتوقيع «الجمعية المصرية بباريس» وبين تلك الصحف  
«البوبولير» و«لير» و«الامانيته» و«الدش دوتولوز»  
و«اللاترن» و«الرابل» و«الليبرارول» وغيرها  
وبدأت مجلة «لوروب نوفل» حملة كانت فاتحتها مسألة ابطال  
اللغة الفرنسية في مصر



وأدبت الجمعية ست ولائم في أوقات مختلفة من شهر ديسمبر

الى شهر مارس في « تافرن دوبارى » ببولفار كليشي حضرها  
كثيرون من الساسة والنواب . وكانت الصحف تنشر موجز الخطابات  
التي تلقى . ونما يذكّر ان الصحف الكبرى مثل الفينارو والديبا  
أخذت تبدي اهتماما بحركة المصريين وكذلك الشركات التلغرافية  
المختلفة مثل راديو

وحدث ان أرسلت الجمعية خطابا لرئيس ولسن نشرته جريدة  
« لير » L'Heure ووصلت بعض اعداد الجريدة الى مصر فعرف  
أعضاء الوفد المصرى من ذلك ان بياريس جمعية تدافع عن القضية  
المصرية . وفي ذات ليلة ذهب مصريان أحدهما اسمه أباطه الى قهوة  
« سورس » المعروفة بأنها مجمع الطلاب المصريين - وسألا عن عنوان  
المصريين . وكانوا هناك فتعارفوا وافهم القادمان الحاضرين انهما  
يحملان لهم من قبل صاحب المعالى رئيس الوفد ملقين كبيرين ثم  
سردا على الطلبة حوادث مصر فدهشوا واغضبوا وشجعهم ذلك  
على مضاعفة جهودهم

ولكن ضعف مالية الجمعية لم يمكنها من نشر الاوراق . النشر  
الكافي فاضطرت الى طبع مائة نسخة منها على الآلة الكاتبة  
ووزعتها على الصحف وبعض الزعماء السياسيين وهكذا رفعت  
الصوت بقدر ما سمحت لها به حالتها



وأخذت الجمعية تسمى لطبع ثلاث كراسات وصلت اليها من  
الوفد مع الملفين وهي :

- (١) مطالب المصريين
- (٢) سياسة انكسار التطنية في مصر
- (٣) بيان عن المسألة المصرية

وكانت الجمعية فقيرة كما ذكرت فاختاروا في جمع اكتبات  
من بينهم وبذا تيسر لهم العمل فطبعوا الكراسة الاولى ولتحاشي  
عرضها على الرقابة التي كانت لا تسمح مطلقا بنشرها طبعوها  
وكتبوا في صدرها أنها خاصة ولا يجوز عرضها للبيع أو التوزيع  
علنا وأرسلوها لمؤتمر الصلح ووصل صدي ذلك الى الصحف  
فنشرت « الطان » الخبر في الصحيفة الاولى ونشرته التيسر أيضا  
وكان أعضاء الجمعية يترددون على المجتمعات المختلفة والمحافل  
الماسونية لبسط الدعوة الى استقلال مصر . وبين المحافل محافل  
العلم والضمير ومحفل أورشليم الايقوسي ومحفل الجمهورية وبعض  
أعضائه أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحفل المختلط  
للحق البشري . وكذلك في الاجتماعات الاشتراكية المختلفة

ولما أخذت أخبار حوادث مصر تصل الى باريس صارت  
الجمعية تنشر الاحتجاجات تلو بعضها . وكانت بعض شركات  
النقل مثل شركتي « راديو » و « ياري تلجرام » تنشر بلاغاتها



اسماعیل صدقی باشا

ولما اعتقل رئيس الوفد ومن اعتقلوا معه من الاعضاء نشرت  
الجمعية احتجاجاً أرسلته بالبرق الى جميع رؤساء الاحزاب والجمعيات  
السياسية ورؤساء الوزارات السابقة ومؤتمر الصالح وللأساسة في  
البلاد الأخرى المتحالفة

وفي مساء اليوم نفسه كان النائب مارسل كاشان زعيم الحزب  
الاشتراكي ورئيس تحرير جريدة «الاولماتيه» يلقى محاضرة في صالة  
قصر الجمعيات العلمية على الطلبة الاشتراكيين . وفي نهاية محاضراته  
ذكر مصر ثم انتقل بعد ذلك الى مؤتمر الجمعية المصرية الواقع في البناء  
نفسه فأعرب لأعضائها الحاضرين عن عطفه على القضية المصرية  
واستعداده لمساعدتها بكل ما في وسعه . ثم طلب منهم ان ينتدبوا  
أحدهم ليدسط للطلبة الاشتراكيين أصل المسألة المصرية ويفهمهم  
ما يغيب عنهم من تفاصيلها

وفعلا نذبت الجمعية في الحال ثلاثة من أعضائها شرح أحدهم  
للطلبة المشار اليهم تاريخ المسألة المصرية وتطوراتها والمركز الذي  
وضع الانكاز فيه البلاد منذ الحرب ثم أظهر حق مصر في  
الاستقلال وقد تأثر السامعون بما ألقى عليهم فصاحوا «لتحي مصر»  
وانصرفوا وهم ينشدون نشيد العمال الدولي (الانترناسيونال)

وطالب المسيو كاشان في الوقت نفسه من الجمعية ان ترسل له  
عضوين أو ثلاثة أعضاء يقدمهم لبعض رجال وفد الصالح الأمريكي

المقررين من الرئيس ولسن والكولونيل هاوس. فمهدت الجمعية بتلك المهمة للدكتور شافعي أفندي وعبد جوده أفندي وعباس وهي أفندي وخليفه بوبلي أفندي . وكان هذا بداً الجهود المصرية في الدوائر السياسية الامر يكتيه وهي الجهود التي تزايدت أهميتها فيما بعد وسمى أعضاء الجمعية المصرية في توثيق صلتهم بالامريكيين وكان يفد عليهم كل يوم ضابطان أو ثلاثة من الضباط الامريكيين الملحقين بوفد الصالح لالتقاط المعلومات والاخبار وأخذ بيانات عن القضية المصرية

وفي ذلك الوقت كان فريق اليسار في حزب حقوق الانسان يفكر في تأليف حزب مستقل يسمى حزب حقوق الانسانية ويعمل على حماية مبدأ حق الشعوب وتأييد مطالب الامم المستعبدة ومساعدتها

وكان أكبر عامل في الحزب الجديد ومؤلف له الاستاذ باركيسو الذي أشرت اليه قبلاً فرضي ان يكون أول اجتماع للحزب الجديد فخص القضية المصرية . وقبلت الجمعية المصرية ذلك وتقرر عقد اجتماع عام برئاسة النائب كاشان ولكن حدث في هذه الاثناء ان جاءت الاخبار باطلاق سراح سعد باشا ومن معه والسماح للوفد بالسفر فقضت الجمعية تأجيل الاجتماع حتى يكون عقده أثناء وجود الوفد بباريس /

## جهود الجمعيات المصرية

يصح قبل أن انتقل إلى سرد أعمال الوفد في فرنسا وإنكثار غيرها أن أوجز جهود الجمعيات المصرية بأوروبا لاسيما جمعية باريس لما شعر الطلبة المصريون في مختلف البلدان بضرورة العمل لإلزام إذعان الوقت المناسب لقوا جمعيات مختلفة في كل بلاد وجدوا فيه لنشر الدعوة المصرية على قدر ما تسمح لهم به ظروفهم وكانت جمعية باريس مركز الحركة فأنهت في مركز السياسة الدولية إلى جانب مؤتمر الصلح فصوتها أكثر ارتفاعا من غيرها وقد شعرت الجمعيات المختلفة بذلك فجعلتها مرجعها وكانت ترسل إليها ما يقصر من المال القليل الذي يفيض عن حاجات الطلبة الضرورية وأوقدت جمعية إنكثار أحد أعضائها إلى باريس ليسكون صلة اتصال بينها وبين جمعية باريس

وكان أعضاء جمعية باريس عند وصولنا ١٨ عضواً قرروا ضمي إليهم وكتبوا إلي بذلك فصار ٢٩ عضواً . وهم الأستاذ الدكتور محمد وإلى الطييب وشقيق جعفر باشا وإلى والدكتور شافعي ومحمد سعيد دكتور في الحقوق وعباس وهي المهندس ونجل عبد الله باشا وهبى ومحمد صبرى ليسانس في الآداب والتاريخ وصبرى الخولى وميشيل توما من الحقوق ومختار النقاش المعروف وأحمد السيد ليسانس في

الحقوق وخليفه بولي مهندس وحقوقى وطراف مهندس وانطون  
فرح مهندس زراعي وعمدد جوده ليسانس حقوق وكفروني مثله  
والطفي بالسنترال وصادق نجار دقي وعنجوري ومسعوده طالبان في  
الزراعة ومحمود ابو الفتح كاتب هدد السطور

وقد ذكرت قبلا نشأة الجمعية فلا جد حاجة للعودة الى ذلك  
ولكنني اکتفي بان اذكر انها قسمت اعمالها بين اعضائها ووکات  
ادارة جلساتها الى الدكتور والى لانه اكبر الاعضاء سنا  
ويمثل علم الجمعية اتحاد عناصر الامة الثلاثة فتضم رفقته الحمراء  
الهلال والصليب والشعار الاسرائيلي .

ولقلة المال لدى الجمعية استأجرت غرفة في مركز الجمعيات العلمية  
بالدار رقم ٨ بشارع « دانتون » يومين في الاسبوع تعقد جلساتها  
فيها ولكنهما لما تيسر لها المال انتقلت في العام الماضي الى مكان  
مخصص بها في الدار رقم ٦٠ بشارع المدارس

وكان أول مافعلته الجمعية عند وصول الوفد ان دعت رئيسه  
واعضائه ودعت كاتب هذه السطور الى حفلة شاي اقامتها في قاعة  
السلاح بالبناء الذي يحوى مقر الجمعية في ١٩ ابريل سنة ١٩١٩ اى  
يوم وصول الوفد

وقد زين المكان ببعض اعلام مصرية وفرنسوية ومدت فيه  
مائدة طويلة زينت بالزهور وعند الساعة الرابعة جاء المدعرون

فاجلس معالى رئيس الوفد فى صدر المائدة والى يمينه الدكتور والى  
بصفته اكبر اعضاء الجمعية سناً وجلس الباقون فى الاماكن المخصصة  
٢٢ ثم وقف الدكتور وألقى كلمة وجيزة رحب فيها بالوفد ورئيسه  
وهنا بالسلامة وخطب عضو آخر فى مهمة الوفد وما تنتظره الامة  
منه و اشار الى الآمال المعقودة عليه والمعلقة به

وتسكلم رئيس الوفد نيابة عن زملائه فالتقى عبارات مؤثره فيها  
عمود قاطمة بان الوفد سيعمل للوصول الى الاستقلال التام الذى  
لا يرضى به بديلاً

وبسط أحد الاعضاء تاريخ الجمعية وما فعلته وبعد ذلك قدم  
الشاي والخلوى بين سمر شبه عائلى ودار الحديث حول ما يرى أعضاء  
الجمعية عمله وما يستطيعون تقديمه من المساعدة

ومما أذكره عرضاً أن أحد الخطباء من أعضاء الجمعية تسكلم فى  
خطابه عن حركة الامة ونهضتها وأشار الى فضل المرحوم مصطفى  
كامل باشا فى ذلك فظهر الامتناع على البعض من هذه العبارة  
وحمل خطيب آخر من الجمعية على عمل انكلترا ونادى بها  
تنديداً شديداً فاعترض عليه أحدهم قائلاً انه ليس من الموافق الطعن  
على انكلترا فى أرض فرنسوية لانها حليفة فرنسا

\*\*\*

ورأت الجمعية أن تخذ ذكرى قدوم الوفد الى باريس للمطالبة



بحقوق مصر فعمدت الى مختار افندى النقاش أن يصنع مدالية تقدم  
لرئيس الوفد فوضعها تمثل باريس بحسنا فرنسوية يدها في يد حسناء  
تمثل مصر بملابس شرقية وتشير (أى باريس) باليد الاخرى علامة  
الترحيب وهى باسمه . وفى المدالية عدا ذلك بعض مميزات العاصمة  
الفرنسوية مثل برج « ايفل » المشهور . وعلى يمين الصورة « باريس  
ترحب بالوفد المصري » ثم العبارة نفسها بالفرنسوية وفى القسم  
الاسفل . باللغتين العربية والفرنسوية « مقدمة من جمعية باريس  
المصرية الى الوفد المصري »

وقد صنع مختار افندى تمثال « نهضة مصر » المشهور وقد أشرت  
اليه فى كتاب مع الوفد المصري وأوردت صورته وكتبت عنه  
الصحف ما فيه الكفاية



وضعت الجمعية المصرية نفسها تحت تصرف الوفد ولكنها فى  
الوقت نفسه رأت أن تتابع مهمتها وهى «البروياجندا» . ومما فعلته  
انها احتجت على اعتراف ولسن بالحماية فى ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ .  
وفى ٩ مايو أرسلت الى مؤتمر الصلح احتجاجا على قراره الخاص  
بمصر ذكرت فيه مجهود مصر فى الحرب ثم ختمته بقولها « . . .  
نحتاج . . . . . »

أمام الانسانية جمعاء على الاعتراف بالحماية الانكليزية على مصر »

وأرسلت الجمعية في ٢٧ يونيو تلغرافاً إلى مؤتمر العمال الإنكليزي الذي كان مجتمعاً في « ساوثبورت » وحضره مندوبون من أحزاب العمال في الممالك الأخرى . وقد انتهزت الجمعية فرصة وجودهم فأرسلت صورته إليهم جميعاً وأرسلت احتجاجات إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي وغيره من الأنظمة الاشتراكية

وقد طلبت الجمعية من الوفد أن يمدّها بالمال فأمدّها بخمسة آلاف فرنك ثم أمدّها ببعض مبالغ أخرى مساعدة لها على إصدار المجلة التي شرعت تصدرها باسم « معصر »

\*\*\*

أشرت في صدر هذا الكتاب إلى الاجتماع الذي أرادت الجمعية عقده بالاشتراك مع حزب حقوق الإنسانية وإلى تأجيله لحين وصول الوفد وأذكر هنا إتماماً للفائدة أنه عقد في مساء ٢٠ مايو بالقاعة الكبرى في دار الجمعيات العلمية . وكانت الرئاسة للنائب كاشان الذي ورد ذكره قبلاً — وهو زعيم الاشتراكيين — وكان يساعده المسيو پول برولا وكيل جمعية الأدباء المروفة وهو كاتب كبير — والحامي باركيسو

وقد غصت قاعة الاجتماع بالحاضرين من طبقات مختلفة وبينهم بعض أعضاء البرلمان الفرنسي وبعض الصحافيين لا سيما

الذين ينتمون الى اليسار منهم . وحضر بعض الضباط الامريكيين  
وكثيرون من وفود الجمهوريات الاسلامية الروسية وكنت قد  
دعوتهم شخصياً  
وكانت على المرسح منضدة جلس اليها الرئيس ومساعداه  
والخطباء

وجلس في الصف الاول من القاعة رئيس الوفد المصرى  
وأعضاؤه . وعند الساعة التاسعة افتتح كاشان الاجتماع فاستنكر  
المصير الذى أعده مؤتمر الصباح لمصر ووعد المصريين بمعضدا لحزب  
الأشتراكي وقال انه سيجعلها في طليعة أعماله

وتلاه المحامي باركيسو فتكلم عن تأليف حزب حقوق  
الانسانية وبسط الأسباب التي حدثت به الى جعل مسألة مصر  
فاتحة أعماله . وبسط قضية مصر بأسباب

وتكلم المسيو بول برونلا عن « كراهية الاجنبى » التي تجلت  
في السياسة الاستعمارية التي ترمى الى اخضاع العالم لفريق من  
الاستعماريين في الدول القوية وأشار الى أحوال مصر السياسية  
وتكلم خليفه افندى بوبلى منتدياً عن الجمعية المصرية وتلاه  
الاستاذ ويصاف أفندي واصف المحامى فشرح حوادث شهرى مارس  
وابريل سنة ١٩١٩

وختم كاشان الاجتماع بكلمة قال في نهايتها « اذا كنتم قد طرقت

ابواب الاستماريين فافتلواها في وجوهكم فان الشعب الفرنسي  
يفتح لكم ابوابه فاطرقوها »  
وعرضت بعض أمور ثابتة بالفانوس السحري ووزعت على  
الحاضرين كراسات مطبوعة ببيان القضية المصرية ثم خرج المجتمعون  
وهم يصيحون لمصر بالحرية



وقبل الاجتماع المتقدم مباشرة أدبت الجمعية المصرية لبعض  
الصحافيين الذين حضروا مأدبة عشاء في البناء نفسه في مكان منفرد  
وقد حضرها الكاتب وخطب فيها الاشتراكي المتطرف رابوبور



وكان البعض قد لاحظ على الوفد انه دعا الصحافيين الامريكيين  
والانكليز الى مأدبة عند وصوله ولم يدع الصحافيين الفرنسيين  
والايطاليين مع ان الواجب يقضى بذلك اما عدم دعوة الفرنسيين فانه  
لم يهتم بامرها ولكنه لقي امتناعا من اكثر الصحافيين الذين اراد دعوتهم  
فقد كان الصحافيون الفرنسيون يقولون ان بلادهم خليفة انكليترا  
فلا يستطيعون حضور دعوة هي في الواقع تشابة مظاهرة ضدها  
ورأى الوفد ان يشير على الجمعية المصرية بتوجيه الدعوة الى  
الصحافيين الايطاليين باسمها وقد اقيمت لهم مأدبة حضرتها ودعى  
اليها مراسلو صحف «الكورييري دلا سيرا» و«سيرا» و«السولي»

و « المزوجورنو » و « الجورنالي ديتاليا » و « ستامبا » و « تمبو »  
و « ايبوكا » و « ايديا ناتسيونالي » و « سيكولو » و « ايتاليا »  
و كانت المأدبة في مطعم دار الجمعية العلمية في ظهر يونيه  
سنة ١٩١٩ وحضرها رئيس الوفد ومعه عبدالعزيز بك فني ومصطفى  
بك النحاس والدكتور حافظ بك عقيقي ومحمود بك أبو النعير  
وفواصلا أفندي واصف ومدكور باشا وبدر بك شكر تير الوفد  
وبعد تناول الطعام التى الدكتور والى كلمة شكر ثم خطب  
الاستاذ ويصا ثم تكلم السيد فتوري مدير سياسة  
الجورنالي ديتاليا عن زملائه

وقام معالى سعد باشا فشكر الصحفيين الايطاليين عطفتهم  
واهتمامهم بقضية أمة مظلومة وختم الاحتفال بين التراف لمصر  
وايطاليا

\*\*\*

وكانت جمعيات المصريين في البلاد الاخرى تنسج على منوال  
جمعية باريس أو تساعد في أعمالها سواء ماديا بارسال اعانات لها  
أو أدبيا بنشر الكراسات التي تطبعها  
ومن أهم تلك الجمعيات الجمعية المصرية ببريطانيا وقد كانت  
فاتحة أعمالها الاحتجاج في أوائل الحرب على اعلان الحماية على مصر  
احتجاجاً أرسلوه الى رئيس الحكومة البريطانية ومجلس العموم



الجالسون من اليمين - عدلى باشا . سعد باشا . محمد عني بك  
الواقفون من اليمين - حمد باشا . المسكباتى بك . سينوت بك . عني ماهر بك

والهيئات السياسية ولكن الحرب والاجرامات الاستثنائية التي اتخذت معهم قضت عليهم بالصمت زمناً طويلاً . حتى اذا انتهت مكاتب الاعضاء من مختلف البلدان بريطانيا واجتمعوا فقررُوا استئناف جهادهم وجمعوا أقصى ما يمكنهم الخروج عنه من ملهم فكانت مئات قليلة أرسلوا قسماً منها الى جمعية باريس لتزيد حركتها حول مؤتمر الصلح واشتغلوا بالباقي . وكانوا يمدون جمعية باريس بمبالغ أخرى بين وقت وآخر

واستخدموا كثيرين ممن يطمحون على أمانى المصريين مثل المستر وانفرد سكاون بلنت وغيره . واطلوع المصريون الذين أنتموا حراستهم للقيام بالاعمال الضرورية وولوا زعامتهم لأحدهم الدكتور عمر . واتخذوا لجمعية مركزاً بفندق « امبريال » بميدان « رسل » وبلغ من أهمية حركتهم أن أقبلت الصحف على تسقط أخبارهم فكتبت اليهم جريدة الدايلي هيرالد تقول انها تفتح أعمدها لكتاباتهم . وهكذا جعلوا في مركز الجمعية قسماً مخصصاً بالاستعلامات والنشر ويرجع اليهم وخدم الفضل في انارة المناقشة التي فتح بابها « الكابتن ودجوودين » في مجلس العموم في ١٥ مايو والتي حملت السلطات على تفتيش مركز الجمعية وصادرت ما فيه من الاوراق وقيل في ذلك الوقت ان الحكومة ترمع اتخاذ اجراءات ضدهم فاتفقوا مع محام ايرلندي قدير على أن يتول القضية وأرادوا



أن ينتهزوا هذه الفرصة لبسط الحالة في مصر ولكن الامر وقف  
عند حد الاجراءات الاولى

ورأى الوفد بعد جلسة مجلس العموم نتيجة جهود الطلبة في  
انكسار ورأى الاجراءات التي كان في النية اتخاذها ضدهم فأرسل  
اليهم مبلغا ما مع مندوب لهم كان بباريس حمل لهم معه أيضا بعض  
بيانات تفيد في حركة النشر

وقد ساعدتهم الوفد بعد ذلك ببعض مبالغ أيضا ليستعينوا بها  
في جهودهم

ومن مظاهر الوطنية الجديرة بالذكر أن هؤلاء الشبان كانوا  
قبل وصول اعطالت اليهم يحرمون أنفسهم من الضروريات فضلا  
عن الكماليات للاتفاق على حركتهم بل كانوا يبيعون كتبهم  
وأدواتهم بل ملابسهم أيضا لتحصيل النفقات اللازمة لأعمالهم



الڊڪٽور حافظ عفيقي بك

## مؤتمر الجمعيات المصرية

فكرت الجمعية المصرية بباريس في أواخر سنة ١٩١٩ في عقد مؤتمر من بقية الجمعيات المصرية بأوروبا للبحث في تنسيق خطة العمل ولتوحيد جهودها فأرسلت الدعوات الى الجمعيات المصرية في مختلف البلدان بفرنسا وانكلترا وسويسرا لتحضر مؤتمراً عاماً تقرر ان يعقد بباريس في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ الدراسة أفيد الوسائل التي تتبع في سبيل نشر الدعوة وخيرها

وانتخبت جمعية باريس لجنة لعمل مايلزم للقيام بالمشروع وهذه نظامت ثلاث لجان فرعية. الاولى مهمتها السعي لتهيئة الأماكن اللازمة لنزول المندوبين الذين سيجلسون وتسميل اقامتهم بباريس والثانية لاعداد المؤتمر وتنظيمه مثل تعيين جدول الاعمال ومثل حركة النشر عن المؤتمر في الصحف وابلاغ قرارات المؤتمر الى الوفد المصرى

وعهد للثالثة بالمسائل التي تكون لها صلة بمصر

\*\*\*

وقد دعي المندوبون الى شأى اعدته لهم جمعية باريس في الصالة الكبرى بدار الجمعيات العلمية بعد ظهر ٢٧ ديسمبر. ثم عقد الاجتماع الاول بعد الشأى فافتحه الدكتور والى رئيس جمعية باريس

بكلمة استهياها بالترحيب بالمندوبين ثم أظهر ان الغاية من المؤتمر هي توحيد خطة العمل لنشر الدعوة بانجم الوسائل وأقومها . ثم اشار الى نشأة جمعية باريس فذكر انها تألفت قبل الحركة التي قامت في مصر وقبل وصول الوفد . وعدد أعمالها وخدماتها وانتقل الى شرح المساعدات الادبية التي قدمتها الجمعية للوفد المصري لتسهيل بعض أعماله ومساعدته في باريس . وذكر أن الجمعية موطدة العزم على أن تتابع جهادها في سبيل استقلال مصر حتى النهاية

وبعد ذلك تلا السكرتير بيانا بالمسائل التي ستعرض على بساط البحث وكان عددها ٣٢ مسألة

وخطب بعد ذلك رئيس الجمعية المصرية بلوندره شاكرًا وتكلم عن مجهودات اخوانه وعن آمالهم جميعا وأمانتهم وعقد الاجتماع التالي عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ٢٨ ديسمبر وطرحت المسائل على بساط البحث وعند الساعة الثامنة كان المؤتمر قد انتهى من النظر فيها

ومن الاقتراحات التي عرضت اثنان أحدهما عن مقاطعة البضائع الانكليزية وقد جرت مناقشة قصيرة في ذلك ولم يتيسر اصدار قرار فاصل في الامر وكل ما حدث هو أن المؤتمر أبدى رغبته في أن يرى البضائع المصرية تحل محل البضائع الانكليزية

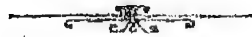
والاقتراح الثانى عن مسألة السودان فقد طلب فيه من المؤتمر القيام بحركة نشر حولها ولكن يظهر أن المسألة لم تكن قد بحثت قبل الاجتماع من حيث دراسة مركز السودان وصلته بمصر وغير ذلك مما يختص بالنيل فاقترح حمد الباسل باشا تأليف لجنة لدرس الموضوع وقد ألفت ولكن لم يعمل شيء بعد ذلك بفكرة أن الوفد سيتقوم بما يلزم في هذا الشأن

وخول المؤتمر جمعية باريس السلطة التامة لتنفيذ قراراته وكان في الرئاسة حمد باشا الباسل والدكتور والى من جمعية باريس والدكتور محمود من جمعية لوندرة . وقد حضر الباسل باشا المؤتمر بصفته عضواً فى الجمعية المصرية

وفى ٢٩ ديسمبر أدبت ولية المندوبين حضرها محمد على بك عضو الوفد نائباً عن سعد باشا وحضرها عبد اللطيف بك المكباتى وألقى محمد على بك خطابه امتدح فيها جهود الشبان وهتمهم وغيرتهم ثم خطب حمد باشا وأخذت صورة الحاضرين

وتتضمن القرارات التى أصدرها المؤتمر أشياء كثيرة مثل احتجاجات وأعمال برواجندا فى مختلف البلدان وتسهيل سبيل التعاون بين الجمعيات المصرية المختلفة فى الخارج . ومن أعمال البرواجندا ترجمة النشرات والمذكرات المصرية الى اللغات

الأوربية المختلفة . وإنشاء مجلة مصرية بلوندره . والاتفاق مع  
 جريدة إنكليزية لنشر ردود المصريين على ما يظهر في الصحف  
 الإنكليزية عن مصر . وإنشاء مركز بباريس لتوزيع أخبار مصر  
 وإرسالها إلى بقية العواصم الأوروبية وكثير غير ذلك مما لا يسعه  
 المجال





احمد لطفى السيد بك

## كيف تألف الوفد المصري

لما انتهت الحرب واخذت الدول تنظر في أمر عقد هدنة  
تجهيذاً لمبحث الصلح ووضع شروطه رأى كثيرون من المصريين انه  
قد حان الوقت الذي يرتفع فيه صوت مصر المطالبة بحقوقها القديمة  
الثابتة مادامت كفة الحلفاء قد رجحت فانهم ما فتئوا يقولون طول مدة  
الحرب انهم يقاتلون في سبيل تأييد الحرية ونصرة الامم الضعيفة  
المستعبدة

وكان بين من فكروا من ذلك صاحب المالى سعد زغلول  
باشا وبمض من يثق بهم ويحتمون به فرأوا ان يتقدموا للعمل  
وكانت الاحكام العرفيه لا تزال تثقل كاهل البلاد . وكان  
اثر الحرب لا يزال باقيا بقيوده ونواحيه وقوانينه الاستثنائية المختلفة  
ولذا كانت بداية عملهم مقرونة بالتكتم والحيلة

واذا صح ان يذكر فضل لصاحبه فيتحتم علي ان اذكر فضل  
حسين رشدي باشا رئيس الوزارة لتلك المهد فقد كان في الحقيقة  
من اكبر الساعين لتأليف الوفد وتأييده في نشأته . وكان لا ينقطع عن  
الاجتماع بسعد باشا ومن معه ليضعوا خطة العمل بالاتحاد

وكانت الفكرة متجهة في ذلك الوقت نحو السفر الى لوندون  
لمفاوضة الحكومة البريطانية في أمر استقلال البلاد



وكان الرأي الذي اتفق عليه أن يسافر وفدان أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ويتألف من رشدي باشا وعدي باشا ووفد أهلى هو الذى يرأسه سعد باشا

ولم يكن من التيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظراً لحالة الحرب المبسوطة على البلاد ولكن القائمين بالامر مع هذا رأوا أن يعرضوا امرهم على الأمة حتى تكون يدهم فى المفاوضات والمجهودات قوية فوضعوا توكيلات أرسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها

وكان قد روعى فى وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به «تام» وكتبت عبارة تفيد الثمة — أو نحوها — ببدالة بريطانيا وميلها للحرية فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحاً فى النص على «الاستقلال التام» ومجرداً من العبارات اللينة التى لا طائل تحتها

وقد رأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد . حياة يمكن الاعتماد عليها فى عمله فازداد شجاعة وقوة وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك فلتفتها الناس من كل ركن من أركان البلاد وأقبلوا على توقيعها لكن السلطات اخذت تصادرها فكتب سعد باشا الى وزير الداخلية

يحتج على ذلك بخطاب تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ قال فيه :

« حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان ارفع الى دولتكم مايلي :

« لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل

التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها . ألقت مع جماعة

من ثقة الأمة ونوابها وأصحاب الرأي فيها وفداً لينوب عنها في

التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادئ السامية . لذلك

شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص فوق ما الكثير منا

من النيابة العامة فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما

مع السكينة والهدوء وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب

عن رأى الأمة في مصيرها

« لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن

إمضاء هذه التوكيلات ونظراً الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور

الرأى العام في مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من

مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها . ويحرم الأمة المصرية من

الانتفاع بهذا المقصد الجليل

« أتمنى من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس

وحريتهم يتمون عملهم المشروع وإذا كانت هناك ضرورة قصوى

أجالت الحكومة الى هذا الذم فاني أكون سميداً لو كتبتم لي بذلك

حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا  
على الكف عن امضاء تلك التوكيلات

« وفي انتظار الرد . تفضلوا بإدولة الرئيس بقبول شكري سلفا  
على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامي لشخصكم الكريم »  
الامضاء : « الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصري »

« سعد زغلول »

وكتب سعد باشا في اليوم التالي خطابا آخر الى رشدي باشا  
ملاحقا بالخطاب الاول قال فيه :

« حضرة صاحب الدولة » الخ

« إلحاقا لما حررت لكم أمس أنشرف باخبار دولتكم أن رجال  
الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه  
الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة  
الخطاب طيه . فألفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التي يأباه عدلكم  
ومبادئ العصر الحاضر »

وقد ظهر من التحريات التي عملت أن الاوامر التي صدرت  
بمنع توقيع التوكيلات ومصادرتها صادرة من مستشار الداخلية  
وقد أرسل رشدي باشا ردا في ٢٥ نوفمبر على خطابي سعد باشا  
المتقدمين قال فيه :

« رئاسة مجلس الوزراء »

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا »

« إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجسارى أشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولان مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام »

الامضاء

« وتفضلوا . . . »

( رئيس مجلس الوزراء )

« حسين رشدي »

وكانت أول حركة قام بها الوفد للسفر الى انكلترا على أثر توقيع الهدنة مع المانيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ لم يكديصل خبر توقيعها الى مصر حتى كتب سعد باشا الى السير ونجت نائب الملك خطابا يطلب فيه مقابلته مع اثنين من زملائه أعضاء الجمعية التشريعية فجاء الرد بتحديد موعد المقابلة في ١٣ نوفمبر

وقد قابله زملاؤه في ١٣ نوفمبر وأبلغوه مطالب أبناء وطنهم وأخبروه بانهم يزمعون السفر الى لوندرة مع بعض زملائهم للمطالبة

## بإستقلال مصر .....

وكان الوفد في ذلك الوقت يتألف من سبعة أعضاء غير أنهم أخذوا يضمنون اليهم من كانوا يرون في انضمامه اليهم فائدة للقضية التي تولوا أمرها

وقامت حركة أخرى من رجال الحزب الوطنى وغيرهم ترمي الى تأليف وفد آخر ولكن بعض العقلاء رأى في ذلك انقساماً يضر بمصلحة القضية التي يخدمها الجميع فسعى للتوفيق وكاد يتم له ذلك على أن ينتخب الحزب مندوبين يمثلونه في الوفد فاختاروا ولكن سعد باشا اعترض على اختيار أحمد بك لطفي ومصطفى أفندي الشوربجي فانقطعت المفاوضات وظل الحزب الوطنى بعيداً عن حركة الوفد بعيداً عن الاعتراف به .

على أن الوفد تمكن من ضم بعض أعضاء كانوا قديماً ينتمون للحزب الوطنى وانتهى الامر بتأليف الوفد من سعد باشا ومن على باشا شعراوى أميناً للصندوق وعبد العزيز بك فهمى وإسماعيل صدق باشا ومحمد بك على ومحمود بك أبو النصر وأحمد بك لطفي السيد والدكتور حافظ بك عفيفي وسينوت بك حنا ومحمد محمود باشا وعبد اللطيف بك المكباني وحسين واصف باشا وحمد باشا الباسل وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك وميشيل بك لطف الله وعبد الخالق مدكور باشا

وقد انفصل عن الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وصدق  
باشا وأبو النصر بك لأسباب سنذكرها في حينها، أما ميشيل بك  
لطف الله فقد انقطع ذكره في الأعمال التالية ولا أدري هل يرجع  
ذلك إلى انفصاله عن الوفد أو لأنه يشتغل بمسائل سياسية أخرى  
غير مسألة مصر. أما المذكور باشا فقلت صلاته بالوفد بعد زيارة  
قصيرة قام بها له في باريس

نرجع إلى المساعي التي كان الوفد يبذلها للتمسك من السفر  
فذكر أنه كتب في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى رئاسة الجيش البريطاني  
بمصر يطلب جوازات السفر لأعضائه فجاء الرد في اليوم التالي بأن  
الطلب سينظر فيه باقرب وقت ممكن

وانقضت عدة أيام دون أن يتلقى الوفد نبأ عن ذلك فكتب  
رئيسه خطاباً آخر إلى رئاسة الجيش بتاريخ ٢٨ نوفمبر يكرر الطلب  
فجاءه الرد في ٢٩ منه بأنه «حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها  
اجابة طلب الوفد إلى ذلك اليوم وبمجرد تذليلها تسارع رئاسة الجيش  
إلى اجابته إلى الموضوع طلبه»

ولكن الوفد خشي التسويف لاسيما أن حركة الصلاح كانت  
قد أخذت تدخل في دور جدي فأرسل في ٢٩ نوفمبر خطاباً إلى  
السير ونجت أطلعه فيه على نتيجة مسعاه لدى السلطات العسكرية  
وطلب منه استعمال نفوذه ليحصل للوفد على الجوازات التي يريدونها

وذكر الوفد ان من الضروري ان يكون بلوندره قبل الاسبوع  
الاخير من شهر نوفمبر

وجاء الرد من دار الحماية بتاريخ أول ديسمبر وفيه يذكر  
الكولونيل سايمز ان السير ونجت نائب الملك كلفه بان يبلغ الوفد انه  
بعد مراجعة الحكومة البريطانية في الامر وجد أنه لا يستطيع  
التدخل لدى السطة العسكرية في ذلك . وذكر الكولونيل سايمز  
ان «نائب جلالة الملك» يعرض على سعد باشا وزملائه تقديم مالهيم  
من الملاحظات عن نظام الحكم في مصر اليه كتابة على شرط ان  
لا تنافي الملاحظات السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية. ولفت  
نظر الوفد الى الخطاب الذي أرسله السير ملنر تشيتهم الى المرحوم  
السلطان حسين عند تعيينه للسلطنة المصرية

ولكن هذا الرد لم يكن ليرضى سعد باشا وزملاءه فكتب  
الرئيس الى السير ونجت في ٣ ديسمبر يشير الى ماعرضه السير على  
الوفد من تقديم اقتراحاته ويقول : «انه لا يسوغ لي ولا لاحد من  
أعضاء الوفد ان يطلب طلبات غير مطابقة لشيئة الامة التي عبرت  
عنها بالتوكيلات المعطاة لنا » . وألح سعد باشا في طلب الجوازات  
ولم يكتف الوفد بذلك بل أرسل الى المستر لويد جورج في  
اليوم التالي ( ٤ ديسمبر ) لتغراف شكوى هذا نصه :

« صاحب السعادة المستر لويد جوج

« الوزير الاول لبريطانيا العظمى

« داوونج ستريت . لندن

« تحدث في مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والمعدل التي هي شعار دولة بريطانيا العظمى والسياسة الحرة التي لازلت اماما لها الى حد ان المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التي مافىء ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لايعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقا للرعاية

« هل تقبلون سعادتك ان صوت أمة باسرها يخفت بينما ارجاء العالم تدوى باصوات الامم المطالبة بمآلها من الحقوق ومن حرية التصرف بمسئلتها؟

« وهل أمتكم العظيمة وهي خارجة تحمل أ كاليل النصر من حرب لم تخص غمارها الادفاعا عن الحرية تقبل ان يفوق باسمها أنفذ سهم في قلب هذه الحرية؟

« ان مصر وهي عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأى العام الانكليزى على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة في عدله تمام تحقيقها



«وهذا أمر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأي العام الانكازى فيصبح عسيراً أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية

» فبالنيابة عن الوفد المصرى ارفع هذه التصرفات لنظركم  
السامى

الامضا: (وكيل الجمعية التشريعية المنتخب)  
(ورئيس الوفد المصرى)  
«سعد زغلول»

\*\*\*

وكان رشدى باشا كما ذكرت قبلا يعمل مع الوفد يداً واحدة  
فبينما كان سعد باشا وزميله يقابلون السير ونجت في ١٣ نوفمبر سنة  
١٩١٨ ليبلغوه مطالب البلاد وعزمهم على السفر الى لوندريه كان هو  
(أى رشدى) يرفع الى عظمة السلطان فؤاد تقريراً تثبته هنا  
للتاريخ — قال :

« ان الحوادث تتولى سراعاً وستبدأ مفاوضات الصالح ويشعر  
في تسوية جميع المسائل التى اثارها الحرب ومن أهم الامور ان تبسط  
آراء عظمتكم وآراء حكومتكم في مصير مصر السياسى لحكومة  
صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ولذا اقترح على عظمتكم ان تعهدوا

الى والى زميلي عدلى باشا بهذه المهمة

«وسينوب عنى سرى باشا فى رئاسة مجلس الوزراء أثناء غيابي  
وينوب عنى ثروت باشا فى وزارة الداخلية وينوب زيور باشا عن  
عدلى باشا فى وزارة المعارف»

وقد أبدى السلطان موافقة على ذلك فأبلغ رشدى باشا الطلب  
الى السير ونجت ليرفعه الى حكومته ولكن ردها لم يكن مرضيا  
فقدم رشدى باشا استقالة الى السلطان قال فيها انه عندما احتل امام  
ضميره وامام بلاده وامام التاريخ مسؤولية عمله فى ظل نظام الحكم  
الجديد احتفظ لنفسه بان يطالب لمصر من الحكومة البريطانية باكبر  
حرية ممكنة متى بدئت مفاوضات الصلح ثم قال: «أما وقد اوشكت  
اليوم ان تفتح فقد طلبت بمصادقة عظمىكم السامية من الحكومة  
البريطانية ان تسمعنى وتلقين رداً يكاد يكون «فيما بعد — بعد الصلح»  
ولكنى أرى على العكس من ذلك ان الوقت الحالى هو وقت عرض  
امانى مصر الاهلية والدفاع عنها . وفى هذه الحالات اتشرف  
بتقديم استقالتى لعظمىكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية»  
وذكر رشدى باشا فى استقالته ان عدلى باشا متضامن معه فى

ذلك وانه هو ايضا يقدم استقالته من وزارة المعارف

وقد كان لهاتين الاستقالتين تأثير فى نفس السير ونجت الذى  
يقال انه كان يعيل الى حسم المسألة بالسماح للوزيرين والوفد بالسفر

فطلب من عظمة السلطان ان يرجى قبول الاستقالة واخذ يفاوض  
حكومة لوندرة في الامر ولكنها لم تعدل عن ردها الاول الذي لم يرض  
رشدى باشا

وكان رشدى باشا قد طلب من السلطات البريطانية أن تسمح  
لنواب الامة بالسفر ايضا ولكن الحكومة البريطانية رفضت  
ذلك فقدم استقالة ثانية لعظمة السلطان بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨  
بسط فيها ما حدث ثم قال «وفي ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من  
بعض أعضاء أنظمتنا النيابية السفر الى لندرة للدفاع عن قضية مصر  
وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تحمل مشورتي فقط بل ورفض  
سماع آرائي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية وهكذا ستكون  
مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته في الوقت الذي يسوى فيه  
مصيره نهائيا»

وألح في قبول استقالته ولكن عظمته لم يقبلها وظل السير  
ونجت يفاوض الحكومة البريطانية لاقناعها باجابة طلب رشدى  
باشا ولكنها أصرت على ذلك وتمسك رشدى باشا باستقالته وقدمها  
للسلطان مرة ثالثة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ذاكرا أنه لا يتحول  
عنها وانه يرجو قبولها خشية أن يؤدي التأخر في ذلك الى تحميله  
مسئولية عدم الاهتمام بمصير مصر بصفته رئيس وزارئها في الوقت  
الذي يفصل فيه في مصيرها نهائيا

وفي النهاية رضيت الحكومة البريطانية بأن يسافر رشدي باشا وعدلي باشا الى لوندرة ولكنها أبت أن تسمح بسفر الوفد فعلق رشدي باشا سحب استقالته على الرضاء بسفر الوفد ولكن شرطه رفض وقبلت استقالته

ولا يتناول هذا الكتاب ايراد تفاصيل الازمة الوزارية التي وقعت بعد ذلك ..... ولا الحوادث التي حدثت ويكفي أن أذكر أن الوفد ظل يرسل الاحتجاجات الى المستر لويد جورج ورؤساء حكومات الحلفاء والى مؤتمر الصلح ولا يتناول الكتاب أيضا تفاصيل الحوادث التي انتهت باعتقال سعد باشا وصادق باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا ولا الاضطرابات التي تلت ذلك . ولا التغيرات التي طرأت على السياسة الانكليزية وانتهت بأن أصدر الجنرال اللنبي أمراً بالافراج عن المعتقلين وابعاد السفر وانما يتناول جهود الوفد في الخارج وهو ما سأورده في الفصول التالية

## بين مصر وباريس

لا أريد أن أصف سفر الوفد من القاهرة ولا مظاهرات التوديع والتشجيع التي اقيمت له في صباح ١١ ابريل من جميع سكان المدينة ولا ما قوبل به في المحطات التي مر بها القطار فان ذلك يقتضي صفحات عديدة وقد وصفته موجزاً في كتابي مع الوفد المصري « ويكفي أن أذكر أن عشرات الألوف هرعوا في كل مكان ليودعوا نواب الأمة

وكانت قد خصصت عربات لاجتماع الوفد والسكرتيرية وسافرت معهم مندوباً من قبل جريدة وادي النيل ولم يحدث في الطريق ما يستحق الذكر عدا المظاهرات الا ان الاستاذ عزيز منسى بك الذي رافق الوفد مع الاستاذ علي بك حافظ رمضان والاستاذ ويصا بك واصف كسكرتيرين لهيئة الوفد طلب أن يضموا الى الوفد كاعضاء

وقد جرت المناقشة في هذا الامر بين اعضاء الوفد على حدة في القطار وكانت الاغلبية معارضة لهذا الطلب بدعوى أن تأليف الوفد قد انتهى وانه لا ميل الى ضم أحد اليه بعد ذلك . ولكن هذا الرد لم يرض الاستاذ منسى فقرر الرأي أخيراً على أن يسحب الثلاثة مستشارين . وظل الامر كذلك الى أن استقال عزيز منسى



محمد باشا محمود

بك وعلي حافظ ر. ضان بك من الوفد لاسباب سنشير اليها في حينها . وبقى الاستاذ و ايضا وأعيد النظر في أمر جملة عضواً في هيئة الوفد وفملا تقرر ذلك

ولا أجد مجالاً لوصف احتفال أهالى بور سعيد بالوفد سواء في ذلك الاجانب والوطنيون فان الكلمات لا تكفى لذلك

وقد ابجرت الباخرة « كالدونيا » الى مالطه في صباح ١٢ ابريل فوصلنا في صباح الثلاثاء ١٥ منه وهناك جاء سعد باشا وزملاؤه المعتقلون معه بصحبة ضابطين رافقهم حتى ظهر السفينة

وتابعت الباخرة السير الى مارسيليا فوصلت قبل ظهر ١٨ ابريل بعد سفر شاق متعب نظراً لحياج البحر

وفي مارسيليا قابلنا صدفه المسيو جورج فيسيه الذى كان رئيساً لتحرير جريدة « الجورنال دو كير » بالقاهرة وجاء وكيلا شركتي « راديو » و « هافاس » ومندوبو بعض الصحف يتسقطون اخبار الوفد وقد حادث بعضهم رئيس الوفد فاعرب لهم عن مطالب الامة المصرية وامانيها وافهمهم مهمة الوفد

وفي منتصف الساعة السابعة مساء استقلنا جميعاً قطار الرايبند الى باريس فوصلناها حوالى الساعة العاشرة صباحاً . وكان هناك بمض الطلبة جاءوا يحيون رئيس الوفد واعضاءه . وكان البعض يوجه الاسئلة بغية الاطمئنان . وقد كان الطلبة يخشون ان يكون الاذن لم يصدر

يسافر الوفد إلا بعد أن تم الاتفاق على مسألة مصر وكان البعض يخشى أن يلقي الوفد أبواب مؤتمر الصلح موصدة في وجهه فذكروا ذلك للرئيس فأجابهم بأن الوفد حسب حساب كل شيء فسروا ودعوا أعضاء الوفد إلى شاي أقاموه بمد ظهري اليوم نفسه وقد ذكرت ذلك في عرض كلامي عن الجمعية المصرية

وقد نزل رئيس الوفد بالجراند اوتيل وجعل مقر الوفد وأخذت الصحف الفرنسية تشير إلى قدومه ونشر أعمال الوفد فاشتدت رقابة المطبوعات على الصحف فيما يختص بمصر ونشرت الطان تلغرافاً مختلفاً بلا شك جاء فيه أن حركة المصريين موجهة ضد الأجانب وإنما ذات صبغة دينية ولكن الوفد حارب هذه الفرية ببيان أصدرته شركة «راديو» ونشرته الجورنال والأكسلسيور وجاء فيه ذكر مقام به المصريون من الاحتياطات لحماية مصالح الأجانب في البلاد

وكان أول مقام به الوفد أن زار رئيسه رؤساء وفود الصلح من الدول العظمى فلم يرد الزيارة سوى السنيور أورلاندو رئيس وزارة إيطاليا لذلك العهد والواقع أن الإيطاليين كانوا أكثر الناس عطفاً على القضية المصرية وكان ذلك يرجع إلى..... أن الروح الإيطالية تميل بطبيعتها نشأتها وتاريخها وظروفها إلى الحرية وتعطف على الأمم التي تسمى ورآها.....





حمد باشا الباسل

وكان من الصحف التي كتبت عن الوفد عدا «الأكسليسيور»  
«والبتي باريزيان» و «الايكودوباري» و «الامانيتها» ( لسان  
حال الحزب الاشتراكي ) وقد نشرت احدى حثين للرئيس سمع باشا  
وأرسل السنيور روسي مراسل شركة التلغرافات الإيطالية الشرقية  
بيارس ومراسل عدة صحف إيطالية حديثا الى جرائده وبينها  
جريدة «الكورييري ديتاليا»

. . . . .  
. . . . .  
. . . . .

وكان الفضل في حركة النشر عن الوفد في بداية وصوله  
للمصريين الذين كانوا يباريس من قبل  
وكان الوفد كغيره من وفود الامم المهضومة الحقوق يعتقد  
أن المسترولسن هو رأس المؤتمر ودعائه فكان أول عمل قام به  
ارسال خطاب اليه بتاريخ ٢٢ ابريل يطلب مقابلته أما المؤتمر فلم  
يرسل الوفد طالبا اليه الا في ٢٨ ابريل أي بعد انقضاء عشرة أيام  
على وصوله الى باريس. والظاهر أنه كان ينتظر رد ولسن بنية مقابلته  
قبل التقدم للمؤتمر رجاء أن يستميله الى تأييد مطالب المصريين  
ولكن الرئيس ولسن لم يرد على هذا الطلب غير أنه في الوقت  
نفسه كان يعترف بحماية بريطانيا على مصر

وكان أول ما نشر خبر اعتراف أمريكا بالحماية البريطانية في الصحف المحلية بمصر . فما كاد الخبر يظهر حتى أرسل إبراهيم سميد باشا تلمنغافا الى الوفد ( في ٢٣ ابريل ) ضمنه نص خطاب ممتد الولايات المتحدة للجنرال اللنبي عن الاعتراف بفساد الوفد الى ارسال احتجاج الى المستر ولسن على ذلك وقد أجاب سكرتيره بأنه اتفق الاحتجاج وسيعرضه على الرئيس

ولما كانت أول صبيحة ارتفعت من الوفد في أوروبا في وجه مؤتمر الصلح الذي أقام نفسه للتصرف في مصير الأمم هو الطاب الذي قدمه للمؤتمر في ٢٨ ابريل فقد رأيت أن أثبتة ههنا للتاريخ وهو :

«الوفد المصري»

«الجراند أوتيل بباريس

» في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩

« من المحقق أن المسألة المصرية التي كانت منذ سنة ١٨٤٠ من أصعب معضلات القانون الدولي لا يمكن أن تجد فرصة ملائمة لحلها أكثر من مؤتمر الصلح

» ومن المحقق أيضا انه لا يمكن أن يكون أى حل للمسألة المصرية نهائيا الا اذا جاء مطابقا لما نى مصر ورغباتها

« واستنادا على هذا الرأي واقناعا بأن مبادئ الحق والعدالة التي جمعت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بمجنس دون آخر

بل هي مشتركة بين الانسانية جمعاء جاء الوفد المصري بتوكيل من  
الامة يمرض على المؤتمر الامانى القومية حتى يكون الحل الذى  
يقرر نهائيا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم  
«وقد أثبتت التصريحات التى كررت من قبل افتتاح المؤتمر  
أن الخاية العامة هي الوصول الى صلح دائم بتصفية جميع المضلات  
السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها  
بنفسها

«ومن السهل ادراك علة قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب  
بل مجرد قبائل أيضا التى غيرت الحرب مركزها السياسى  
تدعى الى بسط أقوالها أمام المؤتمر ولكنهم حرموا وخدم هذا  
الحق ومن المتعذر التذرع لتبرير مثل هذا الاجحاف فى المعاملة بأي  
سبب مقبول يمكن أن ينطبق على المبادئ التى أيدتها الحرب والى  
يجب على المؤتمر تحقيقها

«اننا ولئن لم ندع للحضور أمام المؤتمر لا يجب أن يدفعنا  
هذا الانحياز الى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة  
المختصة بحل المسألة المصرية بعد سماع وفدنا

«(١) - إذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية  
التي تبسح للام رفع صوتها فى المؤتمر فان هذا الشرط ينطبق على  
مصر انطبقا تاما إذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤

أنها في حالة حرب مع ألمانيا . ولما دخلت تركيا الحرب بمد مضي بضعة شهور صار مركز مصر دقيقا الى حد لا مثيل له إذ أنها كانت خاضعة لها . وحينئذ اقترح بعض نواب الامة الذين يحق لهم الكلام باسمها على السلطات البريطانية اعلان استقلال مصر حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسي على هذا النحو تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهورة السلاح في أى ميدان من الميادين «ولكن هذا الاقتراح أهمل واستقرت انكسرترا على حل آخر إذ أعلنت من تلقاء نفسها في أول الحرب وبسبب الحرب حمايتها على مصر رغم أمانى مصر الوطنية . على أن البلاد مع هذا قدمت أثقل التضحيات في سبيل قضية الحلفاء إلى حد اعترف معه الجنرال «الانبي» بأن العامل المصرى كان من أعظم العوامل الحاسمة في الفوز على الأتراك . فهل من الممكن بمد هذا أن يقال ان المعضلة المصرية ليست من اختصاصات المؤتمر ؟

« ( ٢ ) - ان إلغاء السيادة التركية الأصر الناشيء عن الحرب يقتضى قسراً تغييراً في حالة مصر السياسية تلك الحالة التي عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولكن هذا التغيير لا يمكن ادخاله إلا بقرار من مؤتمر الصباح يحدد مصير مصر السياسى

«أما لفص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثمة ظاهرة لحقوقهم التي لم تكن للمعاهدة غاية سوى اثباتها

ولا مناص من أن يمر بحث هذه المعاهدة إلى بحث الاتفاقات  
التي عقدتها مصر مع غيرها من الدول وهي . اتفاقية أول يناير  
سنة ١٨٧٦ الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة . واتفاقية سنة ١٨٨٠  
الخاصة بقانون التصفية . واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة  
بجيدة قناة السويس حيث كان لمصر صوت استشاري. أفلا يكون  
من المدهش بعد هذا أن الدول الأوروبية التي لم تهمل استطلاع  
آراء مصر في القرن التاسع عشر في مسائل ثانوية تأتي عليها هذا  
الحق في القرن العشرين وفي مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الأمم  
الصغيرة مقدسة كحقوق الأمم القوية سواء بسواء !

« وفوق هذا فإن مصر لم تعمل شيئا تستحق منه هذه المعاملة  
المجحفة وكل ما هنالك أنها تتبعت تطورات الشعوب في طريق  
الرقى واشتركت أثناء الحرب في أعباء القتال الثقيلة مع الدول التي  
كانت تمثل المدنية والتقدم

» (٣) - لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التي فصلت عن  
تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ الجنسية عليها فهل  
لا يكون أحرى به أن يسمع الشعب المصري ذا المدنية العتيقة  
القديمة الذي لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة الألمانية  
لكان الآن مستقلا منذ قرن

« ولهذا الأسباب :

« يطالب الوفد المصري باسم الشعب المصري من مؤتمر الصلح  
أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة  
التي هي قاعدة مفاوضات المؤتمر

الامضاء : سيد زغالول

رئيس الوفد المصري

\*\*\*

ولكن هذا الصوت لم يكن له الصدى المنشود في مؤتمر  
الصلح بل أهمل أمر مصر كما أهمل شأن غيرها من البلاد التي رأى  
المتحكمون في مصير العالم أن يبتوا في مستقبلها ويقرروه حسب ما يريدون  
بصرف النظر عن رغبات تلك البلاد وأمانتها وحقوقها

ولا شك أن مهمة الوفد التي كانت شاقة لعدة ظروف أولها  
المركز الذي لبريطانيا العظمى في مؤتمر الصلح فقد كان المستر لويد  
جورج في الواقع مهيمن على المؤتمر يسيره كيف شاء ومتى كتب  
تاريخ حركة الصلح على حقيقته فسيعرف العالم مبلغ مهارته هذا السياسي  
الإنكليزي حتى أن بعض الساسة يمدونه بأقلام رجل موجود الآن

. . . . .

ومهما يكن من الأمر فقد كان نفوذ انكلترا في مؤتمر الصلح  
أول عتبة ولكنه في الواقع لم يكن أهم المقبات . ومع هذا فإن الوفد

ظل متمسكا بشيء من الامل في الرئيس ولسن فارسل اليه في ٢٩  
ابريل صورة الطاب الذي قدمه الى مؤتمر الصلح مرفقا بخطاب أشار  
فيه الى الامل الذي وضعت مصر فيه (أى فى ولسن) وعلى تأييد  
النداء الذي رفع به الصوت لاقامة العدالة بين الامم وذلك : « أن  
الحق الذي نلتمسه لم يحرم منه أعداء قضية الحرية قبل يمنع منه الذين  
ساعدوا مثلنا على فوزها ؟ »

. . . . .  
. . . . .  
. . . . .  
. . . . .  
. . . . .

ومهما تكن الحقيقة فان الدور الذي لعبته السياسة الانكليزية  
لحمل الرئيس ولسن على الموافقة على الحماية يدل على منتهى المهارة  
والخندق فقد سمع لايقاع الخلاف بين فرنسا وأمريكا في المؤتمر  
بسبب الحدود الفرنسية الالمانية الجديدة فقد كان المشوبون  
الفرنسيون يطالبون مطالب لم يقرهم عليها ولسن وكانت النتيجة  
ان وضعت فرنسا ضد ولسن ثم صرح المستر لويد جورج بتصريحه  
المشهور

وفصلت اليابانيين عن الامر بكيين في المؤتمر إذ وقف الاولون



يطالبون بكيان وتشاور وغيرها في الشرق الأقصى وينادون بمبدأ  
المساواة بين الأجناس فلا يكون هناك فرق بين الأبيض والأصفر  
والأسود والآخر مثلاً

وأوقعت الخلاف بين الإيطاليين والمؤتمر والمستر ولسن  
حول مسألة الأديرياتيك وهكذا جاء وقت وجد فيه رئيس الولايات  
المتحدة نفسه وحيداً في المؤتمر انقضى من حوله مندوبو الدول  
المعظمى ولم يبق إلا انكيترا نفسي أن يغضبها فتتحول عنه وتهدم  
اعلامه وهي انشاء حزب الأمم الذي كان يمل نفسه بأن يصبح  
رئيسه وكانت انكيترا تخفيه بمساعدته في ذلك

وهكذا انتهت السياسة البريطانية فرصة انقضاء الجميع من  
حول ولسن واتسع الفراغ فارسل المستر لويد جورج أحده  
مكرتيريه ذات صباح إلى ولسن بالدار التي كان يقطنها في ميدان  
الولايات المتحدة قرب «البروكاديرو» وفي ظرف ربع ساعة  
حصل على موافقة رئيس جمهورية الولايات المتحدة على الحماية



سینور حنا پاشا

## الاعمال الى مسهيتها

أرى إتماما للفائدة أن أوجز الجهود التي قام بها الوفد في الدوائر الرسمية قبل أن انتقل الى الاعمال الاخرى المتعلقة بحركة النشر وغير ذلك من المسائل الاخرى

وصلت في الفصل السابق الى الخطاب الذي قدمه الوفد للمؤتمر بتاريخ ٢٨ ابريل والى الخطاب الذي أرسله الى الرئيس ولسن مشفوعا بصورة الطلب المشار اليه

وقد أهمل المؤتمر أمر الوفد كما أهمله المستر ولسن فقد كانت معاهدة فرساي تجهز لتسليمها للسندويين الالمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية

وكانت الصحف الانكليزية في أول شهر مايو قد نشرت موجز ماسيرد في معاهدة الصلح عن مصر وكان يجب ان نصديق ماروته لصلة اصحابها - مثل لورد نورثكليف ولورد بينر بروك - وصلة مراسليها بدوائر مؤتمر الصلح ، ولكن البعض كان يتغالي الى حد ما في التمشي مع الامل ويرجوان تكون تلك الاخبار كاذبة ولكن ٦ مايو جاء فقطعت جبهة قول كل خطيب

في ٦ مايو عقدت الجلسة التاريخية الكبرى في قصر «تريانون» بفرساي حيث سلمت شروط الصلح للالمان وقد اتبع لي ان اشهد

الحفلة بفضل وفد الصالح الاسمي الذي كان يساعدني بعض  
أعضائه كثيرا

وكان المؤتمر قد قرر عدم نشر نصوص المائدة الاولى قبل  
الاتفاق عليها مع الالمان نهائيا واكتفى بنشر موجزها تيسر لي ان  
احصل على صورته من الوفد الامريكي فرأيت أن اول واجب هو  
ان اجمعه الى الوفد المصري ليعمل مايلزم من الاحتجاج للاجحاف  
الكبير الذي تريد الدول ان تنزله بمصر

وقد وجدت بمقر الوفد بالجراند اوتيل الرئيس سعد باشا  
وشعراوي باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا والطفي بك السيد  
فاطمتهم على القسم الخاص بمصر وترجمته شفويا الى العربية فاعثموا  
واكتبوا

وقد اطلعت عليه حسين واصف باشا وصادق باشا وتيسر لي  
ايضا ان احصل على صورة مائدة الصالح قبل اعلانها باسابيع  
فاستخرجت المواد الخاصة بمصر منها وسلمت صورة منها لبدر بك  
سكرتير الوفد

وقد سبق لي ان اوردت هذه المواد حرفيا في كتابي مع الوفد  
المصري على أن الاهمية القصوى التي لها في تاريخ مصر تقضى على  
بأن اوردتها هنا ايضا لتكون الفائدة من هذا الكتاب تامة



جورج بك خياط

وهذه رجة الشروط الواردة في معاهدة الصالح مع ألمانيا :

### « القسم السادس »

#### مصر

المادة ١٤٧ — تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤

المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات أو الاتفاقات أو الترتيبات أو العقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤

ولا يمكن لألمانيا بأية حالة ان تدّرع بهذه العقود . وتتعهد بان لا تتدخل بأي شكل في المفاوضات التي يمكن ان تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر

المادة ١٤٩ — يكون اجراء القضاء في الوطيا الامان واملاتهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان وذلك حتى ينفذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص تام

المادة ١٥٠ — للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل لتسوية

مركز الرعايا الالمان في القطر المصري وشروط اقامتهم فيه  
 المادة ١٥١ - توافق المانيا على الغاء الذكرى التي أصدره سمو  
 الخديوي في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصة بقومسيون الدين المصري  
 العام أو ادخال التعميمات التي اتمتها الحكومة المصرية مناسبة  
 المادة ١٥٢ - توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات  
 المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقية  
 الموقعة في الاستانة في ١٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور  
 بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية .  
 والقورتينيات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات  
 التي لهذا المجلس الى السلطات المصرية .

المادة ١٥٣ - جميع الاعيان والاملاك التي للامبراطورية  
 الالمانية والدول الالمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من  
 حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض

وستعد أعيان الامبراطورية والدول الالمانية وأملأها في  
 هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج والامبراطورية والدول  
 الالمانية وكذلك الاعيان الخاصة التي لامبراطور المانيا السابق  
 وغيره من أصحاب المراتب الملكية

ستعامل جميع الاملاك المنقولة والمقارنات المملوكة لرعايا

ألمان في القطر المصري طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء  
العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة)

المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول المانيا بالنظام  
الذي يطبق على البضائع الانكليزية

\*\*\*

سamt المعاهدة كما قلت في ٦ مايو سنة ١٩١٩ ونشرتها الصحف  
في مساء اليوم نفسه فأرسل الوفد احتجاجاً الى مؤتمر الصلح بعد  
ذلك بأسبوع - أي في ١٢ مايو - على البت في أمر البلاد المصرية  
بالصفة المتقدمة هذه ترجمته :

« المسيو جورج كليانصو »

« رئيس مؤتمر الصلح - باريس »

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة والمشاركة أن يطبق على مصر  
مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه  
المبادئ نظراً لما قامت به من المساعدة التي أدت الى النصر .  
لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي  
أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم  
الضحايا في سبيل قضية الحلفاء . لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد  
غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحالة البريطانية  
بدون أقل مراعاة لرأي الامة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات



تقيام هذه الامة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى وأوفاهما

« إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس وليس بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم للصالح . ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارا لها . ولذلك لا يجحد العقل ما يرتاح اليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم الموائد السياسية التى كان معسولا بها قبل الحرب لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة لا مدنية لها عدد سكانها - وكلهم من القوم الرحل - لا يذكر . ومواردها ضيقة لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب ومصر التى قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانت فى سبيل الفوز النهائى يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ثم يحق هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة فى الحرية التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميادين القتال

« لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى الى استتباب النظام فى الحجاز بل فى بلاد اليونان أيضا . والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب يكون حظها أن تعامل بأقل



الاهالى يشيرون الوفد فى بورسعيد بالزوارق وعلى البر الى آخر الميناء

عما عولمت به شعوب أفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلا  
لرعاية ما كانوا يحلموا بها. ليس في العالم قاض زيه يستطيع الاهتداء  
إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر ازاء القضية  
المصرية واتخذته بريطانيا المظلمى نفسها وهي التى أشهدت العالم  
أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى اعلان  
الحماية عليها كرها وانما هى ترمى فى سياستها الى استقلال هذه البلاد  
« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر  
كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى اذا  
سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف لان حق القوة معناه  
الحرب والفتح ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع  
انجلترا بل كانت تحارب فى صفوفها وبجانبها ولم تفتح انجلترا مصر  
بل أن الامر على العكس من ذلك فان مصر هى التى ساعدت  
انجلترا على فتح ما فتحت من بلاد العدو

« نعم إن بعض الصحف أيدت تلك النظرية القائلة بأن  
الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية  
وأن المبادئ التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم  
تُحسب عواقبها فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا  
سيفى زمن السلم تلك المبادئ السامية التى أقامت الحرب بناءها  
وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك

معهم في تشييد صرحها . إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن  
يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا  
استثناء فأننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من  
الوعود قد تحمت آمالها فملا .

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به وهو أن  
الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها وهذا التصرف  
هو الذي كان ينقده الدكتور ولسن بشدة في خطباته التي كان  
يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انتهاء عصره لأنه تصرف  
جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليسق علينا أن نفكر  
في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة غير أننا لسوء الحظ مضطرون  
لتقرير الواقع . ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه  
الحكمة العليا فإنه لا يسعنا الا اثبات الواقع كما هو لأن من  
الاقوات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يوضح  
كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة

« ولقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد ما يساعدها على  
الاندفاع بالصبر فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف  
« روسو » وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون  
له الغلبة على الدوام » أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان  
أن من الامور المقوتة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة

فقد بلغ كره السيادة من نفوس الامم المظلومة انها أضحت تفضل  
الفناء على البقاء في قيود الذل . ولا شك انه ما كان لتلك المبادئ  
الجديدة الآن تصادف في مصر وسطاً مستعداً لقبولها لان مصر  
بلد من سلالة كريمة المحتمد نشيطة المزاج إذا تولد فيها الامل أثار  
غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها

« ان الامة المصرية لا تقبل أبداً ان تكون تلك السلعة  
المدمية القيمة التي تتداولها أيدي الاقوياء ولا شك انها اليوم بعد  
التصريحات التي قام بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي  
تشرف كلماته عن اسمى معاني الادب وأرقاها أبعد منها في أي  
زمن مضى عن الرضا بمثل هذا المصير فان مجرد خوفها من عدم  
تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تعريض  
صداق أبنائها وهم عزل من السلاح لسيران الرصاص القتالة ومن  
غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون  
دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية.

« إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور  
اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصري. وقد قال الرئيس  
ولسن : « ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحاً وطيداً الا اذا  
اندثر به كل أثر من آثار الحق في قلوب الشعوب سيان كانوا  
أقوياء أو ضعفاء ، وكان العدل موزعاً عليهم جميعاً بدرجة واحدة

بغير أقل تمهيز بين قلوبهم وضعيفهم »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية  
تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذاصح ذلك فكيف يمكن  
التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض  
مجيدين وما الذى كان يقدر لنا لو كنا قد انضمنا لأعداء الحلفاء  
عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال

« ان الواجب المفروض علينا بصفتناواب عن الشعب المصرى  
يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت ذلك الشعب السىء الحظ الذى حرم  
دون غيره من التمتع بالمعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة  
وقد بات يرى نفسه انه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه باشتراكه  
فى العمل مع الحلفاء . نعم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج لأنه هو  
وحدته الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أمينافى  
الحرب . ولكن الأمة التى لهاأمنية خاصة تضمها فوق كل احترام والتى  
تشر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا يمكن للغير أن يتصرف فى أمرها  
وهى دون غيرها صاحبة الحق فى تقرير مصير نفسها »

الامضاء « عن الوفد المصرى »

« الرئيس — سعد زغلول »

وأرسل الوفد عدا هذا تفرافا الى مجلس الشيوخ الأمريكى  
بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩١٩ بالمعنى المتقدم فلا حاجة الى إيراد هنا



محمد بك علي

## بعد المعاهدة

هل انتهت مهمة الوفد ؟

هكذا انهدم كل أمل في مؤتمر الصلح وخاب كل رجاء في عدالة القائمين بأمره . وهكذا فتحنا أعيننا لنرى مبادئه ولسن حديث خرافة ونرى رسول حرية الامم الضميمة العروبة في يد الساسة يحركونها كيف شاءوا

ولم يقتصر الوفد في جهاده على طرق أبواب المؤتمر ورجاله بل كان يسعى في جهات أخرى بقدر ما كانت توصله اليه وسائله ولكنه لم يلق النجاح الذي يريده بل كان كل شيء مشبهاً للمزأثم داعياً الى اليأس

وقد جاءت المعاهدة التي سلم مشروعيها اللامان في ما يوضحة قاسية رغم انها كانت منتظرة أو كان يصح توقعها على الأقل وأمام التمثل في الدوائر الرسمية وغير الرسمية أخذ بعض أعضاء الوفد يتساءل هل لم تنته مهمة الوفد عند هذا الحد ؟

وقد كان رأى الاستاذ عزيز منسى أن الوفد قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه أما وقد بت المؤتمر في الامر فقد انتهت المهمة التي جاء لاجلها الوفد ووجب على هذا ان يعود الى مصر ليبلغ الامة نتيجة مساهمته ولكن ببقية أعضاء الوفد رأوا



انه لا يزال هناك بصيص امل وما دام هذا البصيص لم ينطفئ فلا  
يحق للوفد ان يهمله بل لابد من الدأب والسعي  
وقد اصر الاستاذ على رأيه واستقال من الوفد . وطلب  
الاستاذ ويصا واصف اذنا بالعودة من قنصلية انكلترا  
ولا انكر ان رجاء الذين اثروا متابعة الجهاد كان ضعيفا  
ولكن الايمان بالحق كان يشجع على الثبات

ورغم هذا كله جاء وقت تزعزعت فيه الثقة في النفوس  
واضحل الامل الى حد أن قيل صراحة في جلسة ٢٦ مايو سنة  
١٩١٩ ان مهمة الوفد قد انتهت وان الامل في الحصول على الاستقلال  
لم يبق وان كل قول عدا ذلك يعد مناقضة وان عملهم الآن ماهو  
الاتظيم الهزيمة . وقد روى لي هذا القول بعض من سمعوه من  
اعضاء الوفد وورد في الخطاب الذي قدمه على بك حافظ رمضان  
للفد بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ وسيرد ذكره وذكر اسبابه في  
مكان آخر

وقد ذكر لي احد العاملين ذوى النفوذ في لجنة الوفد المركزية  
ان التفرقات كانت ترد بأن جميع الابواب مغلقة وان باب الامل  
مغلق ولكنهم كانوا بحكمتهم لا ينشرونها خشية ان يؤثر ذلك في  
الروح العامة . بل كانوا اكثر من هذا ينشرون بدلا منها اخبارا  
مطمئنة . ولا شك ان عملهم هذا كان في منتهى الحكمة والسداد

فقد ساعد على بقاء الروح حية.

وكانت هناك ظروف لا يصح إهمالها والا حوسب عليها  
الوفد مثل عدم انتهاء المفاوضات في شأن تركيا وممتلكاتها ومثل  
المشاكل الدوائية المختلفة — وغير ذلك

ورأى البعض بعد الوصول الى هذا الحد ان مجال العمل أصبح  
محصورا فسافروا الى « فيشي » وغيرها وبقي البعض الآخر  
متابعة العمل

واقصد بالعمل هنا « البروباجندا » فانها الباب الوحيد الذي  
بقي مفتوحا

\*\*\*

لم يحن بعد الوقت الذي يصح فيه للكتاب ان يتناولوا اعمال  
الوفد بالانتقاد أو الفحص أو أن يصدروا حكما في شأنها إذ لا تزال  
هناك ظروف تحول دون ذلك

. . . . .  
. . . . .  
. . . . .

ولكن هذا لا يمنعني من أن أقول كمصرى ان الخدمات التي  
ادهاها الوفد للتضحية المصرية كبيرة فقد كان جهاده صراعا بين  
الحق والقوة التي تعتمد على ساسة دهاة قادرين لاند لهم ولاقرين

وصل الوفد المصري الى باريس فوجد جواً جديداً ووسطاً  
جديداً وحالات جديدة فكان أول مافله تأليف ثلاث لجان الأولى  
للإمالية انتخب لها رئيس الوفد وشعراوي باشا وعبد اللطيف بك  
المكباتي . والثانية للنشر وأعضاؤها اسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز  
بك فهمي والدكتور حافظ بك عفيفي والاستاذ ويصا واصف .  
والثالثة للاحتفالات وأعضاؤها صدقي باشا وحسين واصف باشا  
وجورج بك خياط

ونيطت أعمال السكرتارية بمصطفى بك النحاس ولا حاجة  
لان افضل نظام الوفد الداخلي فقد اتيت على ذلك قبلا في كتابي  
« مع الوفد المصري »

\*\*\*

قلت أن الوفد عندما ما وصل الى باريس وجد جواً جديداً  
ووسطاً جديداً وقد أدرك المصريون الذين كانوا بباريس ذلك  
فعرضوا عليه خدماتهم . واقترحوا عليه ان يجيئوه بمون أحزاب  
اليسار وهي الأحزاب الاشتراكية

وكانت لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد  
لاستقبال أعضاء الوفد رسمياً وسماع أقوالهم  
ولكن الوفد كان يرى أن اتصاله بأحزاب اليسار ينفر منه  
أنصار اليمين وأحزابه لاسيما أن أحزاب اليمين كانت صاحبة الاغلبية



ويصا واصف بك

وقد رأى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم فأهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين وأشباههم وكانت التجربة قد علمت أعضاء الجمعية المصرية بباريس أنه لا رجاء في أحزاب اليمين لأنها قبل كل شيء استعمارية المبدأ ولأنها لا تجد من مصالحها استقلال مصر لمدة أسباب أولها الخوف مما يمكن أن يحدثه استقلالنا من التأثير بين جيراننا في تونس والجزائر ومراكش خصوصا أن بعض هذه البلاد كانت مسرح اضطرابات وطنية في السنوات الأخيرة . وثانيها أن للفرنسيين رعوس أموال في مصر فإذا استقلت وأخذت تسعى لرفع قيود الامتيازات خشي أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء أو الخ (على نحو ما هو حاصل في فرنسا) . وثالثا لأن أحزاب اليمين لا يهتمها لرضاء مصر بقدر ما يهتمها لرضاء انكلترا وعدم التحرش بها السبب لا فائدة لها منه

وعلمت التجربة أعضاء الجمعية المصرية أيضا أن العون الوحيد الذي ينتظر في فرنسا إنما هو من أحزاب اليسار لأنها تتبع في دفاعها عن مصر مبادئها القائلة بحق الأمم في أن تعيش حرة متساوية متساوية . ولذا اقترح أعضاء الجمعية أن يترك الوفد في سبيله وتستمر الجمعية في صلتها بأحزاب اليسار

وكان أول ما قام به الوفد من الأعمال العامة لحرثة «البربا جنداء»  
 المأدبة التي أديها للصحافيين الأمريكيين والانكليز في فندق  
 «السكوتنتال» بباريس في ٣ مايو سنة ١٩١٩

وقد أرسلت الدعوة الى كثيرين من الفريقين فلم يحضر من  
 الانكليز سوى سراسل واحد (سراسل الدايلي سكوتش) ويؤخذ  
 من اسم جريدته مع هذا انها ايقوسية لا انكليزية. وحضر كثيرون  
 من الأمريكيين وبعض ضباط ملحقين بوفد الصلح الامريكى  
 وبعض السوريين الذين بباريس مثل شكرى غانم الكاتب المعروف  
 والمسيو الفريد عيد وصباغ بك وطاب الوفد من الجمعية المصرية  
 انتداب خمسة من أعضائها فانتدبتهم وحضر الوليمة كاتب هذه السطور  
 وكنت مع من يعرفون الانكليزية من رجال الوفد نفهم  
 المدعويين ماهية الحالة المصرية ونشرح لهم حواشيها

وبعد الطعام تكلم سعد باشا بالفرنسية كلمات شكر موجزة  
 ثم دعا محمد محمود باشا الى الكلام فألقى خطابة مطولة باللغة الانكليزية  
 عن مصر وآمالها وحقوقها وما تنتظره من الدول الحرة وقد جئت  
 عليها في كتاب «مع الوفد المصرى»

وقد كان المراسلون يتوقعون أن توزع عليهم في النهاية خطابة  
 محمد باشا محمود مطبوعة أو كراسات أو وريقات بمعنى ما تضمنته  
 خاصا بقضية مصر على نحو ما جرت به العادة في مثل هذه الاجتماعات

والاحتفالات المخصصة بنشر الدعوة ليكون ما يوزع عليهم قاعدة يرجعون اليه في الكتابة خشية أن يكونوا قد أساءوا السمع انشاء القاء الخطابات ولكن طبع الخطابة لم يكن قد انجز بعد لبطاء المطابع أو نحو ذلك فنشأ عن ذلك أن أخطأ مندوب جريدة «نيويورك هيرالد» إذ قال في الغداة في جريدته أن محمد محمود باشا ذكر أن المصريين يريدون الاستقلال الذاتي (انومى)

وقد خطب أيضاً شكري غانم فقدم تحية الشام الى مصر وخطب مراسل أمريكي معرباً عن شعور اخوانه المراسلين

وقد أظهر المراسلون الأمريكيون جهلاً كبيراً بالسؤال المصرية وبحالة المصريين وقد ذكر ذلك صراحة المستر رجينالد كوفمان في خطابه في آخر الاحتفال إذ قال ان الأمريكيين كانوا يجهلون مسألة مصر ولا يعرفون عن المصريين شيئاً بل كانوا يظنون بهم الظنون المنافية للواقع

ودلت هذه المأدبة على قيمة البروباغندا وأهميتها فانهما أظهرت مبالغ السحب التي تحوط مصر — ولست في حاجة لاعادة ما ذكرته في كتابي السابق عن آراء المراسلين الأمريكيين في المصريين — وضرورة تبديدها . وفما فبكر الوفد في ارسال مندوبين الى إيطاليا وإنجلترا وأمريكا يقومون بحركتي نشر ويفهمون الرأي العام في هذه الحالة في مصر ومطالب المصريين

وكان الرأي في بداية الامر أن يرسل وفد الى إيطاليا وآخر الى أمريكا ولكن البعض طلب ارسال وفد الى انكلترا أيضا وطرأت بعد ذلك ظروف اغفل معها أمر ارسال المندوبين المشار اليهم وكان قد بذل مجهودان للحصول على اذن بالسفر لـ انكلترا ولا أمريكا وكان الوفد قد فكر في ارسال الدكتور حافظ عفيفي بك ومحمد بدر بك الى انكلترا بصفة غير رسمية فذهب كل منهما يطلب اذنا من قلم المراقبة البريطاني . وكانت السلطات الانكليزية فعلا تشدد في الاجراءات مع من يريدون دخول انكلترا وتطلب ايضا حات واقية . وكان كل شخص يكلف باثبات السبب الذي لأجله يريد السفر الى انكلترا وقد سئل الدكتور حافظ فقال ان الاسباب شخصية فطلب منه اثبات ذلك فتقابل مستشار السفارة البريطانية وأفهمه انه عضو في الوفد المصري فسأله المستشار هل هو مسافر نيابة عن الوفد أو بصفته الشخصية فأجاب بأنه مسافر بصفته الشخصية ولكن للتكلم في أمر مصر فوعده المستشار بمرض الامر على السفير ثم رفض طلبه مالم يثبت الاسباب الشخصية التي يريد السفر لأجلها أو يذكر صراحة انه مسافر بصفته من أعضاء الوفد المصري ،

وسئل بدر بك فقال انه يريد السفر لزيارة أخيه في

لوندون فطلب منه اثبات ذلك ولم يسمح له بالسفر الا بعد ان احضر





عبد اللطيف المكباتى بك

بحث في انكثرا دل على وجود الاخ هناك

و كنت قد طلبت ايضا اذنا بالسفر فرفض طلي قطميا  
وكان بين المقرر ارسالهم الى امريكا عبد اللطيف بك المكباتي  
فذهب الى قنصلية امريكا يطلب اذنا فقبل له انه لا بد ان يؤشر  
على جواز سفره من قنصلية انكثرا اولا فذهب الى قنصلية انكثرا  
فقبل له ان التعليلات المثبتة هي ان لا يسمح لمصري بالعودة الى  
مصر او السفر الى اية جهة اخرى ما لم يبلغ الامر الى الحكومة  
المصرية ويصل اذن منها بذلك . وقد عد عبد اللطيف بك ذلك  
مراوغة فلم يتم هذه الاجراءات

و كنت في شهر مايو عند ما وجدنا جميع الابواب مغلقة ففكرت  
في العودة الى مصر او السفر الى امريكا لعمل أي مجهود بقدر  
استطاعتي فطلبت من القنصلية اذنا بالسفر فاجبت بمثل ما أجيب به  
عبد اللطيف بك وقيل لي ان اذن الحكومة المصرية قد يقتضي ستة اشابيع  
أو اكثر اذا كان الطالب سير من اليها بطريق البريد ونصف المدة اذا  
كان بالبرق فتمضت الثاني ودفعت خمسين فرنكا رسوم التلغرافات  
وطلبت اذنا بالسفر الى امريكا والعودة الى مصر وفي اليوم نفسه طلب  
ويضا واصف بك اذنا بالعودة ودفع خمسين فرنكا مثلي وفي ٤ يونيو  
اخبرني ويضا بك انه كان بالقنصلية وان الاذن وصل له ولي ولكني  
وجدت ان جل نقودي قد نفذت وان الباقي منها لا يكفي لتفقات

## السفر الى امريكا

\*\*\*

وكان الوفد الى هذا الحين لم يمسد الى البر وباجندا بواسطة الطيم  
والنشر في كل مكان الا الى حد محدود خشية ان يكون في ذلك  
ما يبرقل المساعي التي يبذلها في الدوائر الرسمية فتترك مسألة النشر  
للجمعية المصرية التي اخذت في العمل لاصدار مجلة باسم « مصر »  
وعضدها يشيء من المال

وهمد الوفد الى طرق أبواب الاشتراكيين إذا تقطع كل أمل  
له في غيرهم ورأى أن يساعد جريبتهم ماليا فدمع لها بواسطة لطفي  
بك السيد سبعة آلاف فرنك ولكن بعض أعضاء الجمعية المصرية  
لاحظ أن المبلغ ضئيل جداً فزید الى خمسة عشر ألف فرنك غير أن  
مجلس ادارة الجريدة قرر رفض المبلغ فرأى سمع باشا ارساله الى  
اكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى جوريس زعيم الاشتراكيين الذي  
قتل قبيل الحرب

ورأى الوفد حملة بعض الصحف مثل الطان فسمي الى اجتماعها  
مع غيرها والحصول على عضدها اذا أمكن وكانت هناك ثلاث  
جرائد اراد استخدامها طلبت احداها ثمانمائة ألف فرنك والثانية  
أربعمائة ألف والثالثة مائتي ألف

## حركة أميركا

لا أريد أن أعيد شيئاً مما يسرفه القراء عن حركة المستر فولك في أميركا مما سبق لي نشره في كتابي مع الوفد وانما اکتفي بأن أترك الكلمة للمستر فولك نفسه فقد كتب تقريراً وافياً بذلك في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ ضمنه معلومات لم يسبق نشرها ويهم القراء من الوجهة التاريخية الاطلاع عليها

ويصح أن أذكر قبل ذلك كيف اتصل المستر فولك بالوفد فان هذا لم يسبق نشره من قبل

يرجع الفضل في اتصال المستر فولك بالوفد الى الدكتور حافظ بك عيني وذلك أنه كان بايرلندا مدة ثمانية أشهر بعد انعام دواسته فعرف بعض الايرلنديين من رجال الحركة الايرلندية الآن وحدث أن التقى بهم في باريس حيث جاءوا ليطالبوا بمؤتمر الصالح لتقرير استقلال بلادهم مثلنا

وكان الدكتور حافظ بك يزور أولئك الايرلنديين ويتردد عليهم ومما أذكره عر ضاً أنه عرفني ببعضهم كما عرفني بالجنرال هرتزوج رئيس وفد جنوب أفريقيا

وكانت الفكرة متجهة في بداية الامر الى تكليف المستر فرانك والش بالدفاع عن قضية مصر في أميركا عند عرض معاهدة

الصلح على مجلس الشيوخ

وكان المستر والش في ذلك الحين يرأس الوفد الأمريكي الذي ذهب الى باريس وبريطانيا يطالب باستقلال ايرلندا وقد دارت المحادثات بينه وبين الوفد المصري بواسطة الدكتور حافظ عفيفي ولكن المستر والش رأى بعد ذلك لاعتبارات كثيرة أن يكافئ غيره بالمهمة فاقترح المستر جوزيف فولك

والمستر فولك عمدة في المسائل الدولية كان في وقت مامستشاراً قضائياً لوزارة خارجية الولايات المتحدة وله شأن يذكر في قضايا دولية هامة

وتبادل المستر والش المكاتبة مع المستر فولك وانتهى الامر بقبول الثاني تولى القضية المصرية . وانى كما قلت أترك له الكلمة في بسط الجهود التي قام بها والنتائج التي حصل عليها وهذا تقريره عنها:

قد لا يكون من العبث وضع تقرير عام عن القضية المصرية على سبيل الاخبار

كان الشعب الأمريكي ومجلس الشيوخ الأمريكي مجهلان المسألة المصرية جهلاً تاماً عندما تقدمت في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩ والقيت الخطابة التي نشرت وأظهرت عدالة القضية المصرية تفصيلاً . ومنذ ذلك الحين خصصت ليلي ونهارى بالمسألة وكلت كل عضو



المستر والش

من أعضاء مجلس الشيوخ في صددها وكنت اكرر الكلام مع  
بعضهم عدة مرات

وكان المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ يظن في بداية الامر  
انه ليس من المتيسر عمل شيء ولكنني اجتمعت به عدة مرات كانت  
تقضيها اقناعه بضرورة تأييد القضية المصرية اقتناعا تاما وقد دافع  
عنها بهمة زائدة منذ ذلك الحين وصارت أكثرية لجنة الشؤون  
الخارجية ترى مثل رأيه أيضا

ولما عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ لأول مرة في  
توفيق الماضي قدم المستر أون عضو المجلس التحفظ الآتي :  
« المنهوم أن حماية بريطانيا على مصر . الحماية التي تعترف بها  
ألمانيا ليست سوى وسيلة بواسطةها تنقل سيادة تركيا الاسمية على  
مصر الى الشعب المصري

ولا تعد حرمانا للشعب المصري من أى حق من حقوقه في  
الحكم الذاتي

وقد وافق ٣٧ عضوا على هذا التحفظ ورفضه ٤٦ عضوا  
وهذه أسماء من وافقوا عليه

بول	فرانس	مكرومك	يويندكستر
بوراه	فريبنجهويزن	مكابين	ريد
برانديجي	جور	موزز	شياوش
كالدو	جرونا	نيو	مسوت
كار	جونسون	نيوري	سندولاند
تسامبران	جوتز	نوريس	والش
كومنز	كينون	اون	واطمين
كرتس	لافولت	بنروز	
النجان	لنروت	فيلان	
الكنز	لودج	فيس	

وبدئ العمل مع وزارة الخارجية وبعد اجتماعات واستشارات  
لا حصر لها تيسر الحصول على خطاب من الوزير لا تسنخ الى  
المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقول فيه ان الولايات  
المتحدة لم تعترف برقابة على الشؤون المصرية الا على النحو  
الذي ورد في الاعلان الذي ابلغته الحكومة البريطانية للولايات  
المتحدة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن الولايات المتحدة توقعات ان  
بريطانيا العظمى ستنفذ التاكيدات التي اعطاها ملك انكلترا جورج  
الخامس لسلطان مصر السابق في خطابه الذي نشرته جريدة التيمس  
(التي تصدر بلوندره) في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤



وبدل التصريح الذي أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ دلالة واضحة على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط اذ السبب الذي ذكر في إعلانها ان تركيا اعتصمت على مصر فتعتمد على بريطانيا العظمى أن تتولى حماية الشعب المصري

وقد كنت أول من وجد الخطاب المرسل من الملك جورج الخامس الى سلطان مصر وكان عشوري عليه أثناء اعدادى الموجز الذى أعدته للجنة الشؤون الخارجية بمنوان « في قضية مصر »

وهذا الخطاب . . . . . يؤكد للشعب

المصري ان الحماية ماهي الا ضرورة للاحتفاظ بكيان مصر واستقلالها أثناء الحرب . وقد تضمن الخطاب الذى كتبه الوزير لانسج الاعتراف الذى صدر بالحماية وأقل ما فيه أنه قصره على الرقابة أثناء الحرب وهي تختلف عن الرقابة التى اعترفت بها الولايات المتحدة .

وقد كان خطاب وزارة الخارجية نتيجة مفاوضات جرت مدة اسابيع مع كثيرين من موظفى هذه الوزارة وقد أبلغ لاعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى وأعضاء البرلمان البريطانى

وعرضت المعاهدة ثانية على مجلس الشيوخ في شهر فبراير فقدم المستر أون التحفظ التالى :

« تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار اليها في القسم السادس

من المعاهدة . . . . . ضرورة قضت بها

الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب»

وقد قابلت جميع أعضاء مجلس الشيوخ ثانية وترددت على بعضهم مرات كثيرة وتيسر تحويل عدد من الأعضاء الديموقراطيين الذين كانوا ضد التحفظ الأول واكتساب عضدهم للتحفظ الثاني وكان هناك ٣٥ عضوا اتفقوا على اعطاء أصواتهم بالموافقة عليه وهم :  
من الجمهوريين :

بول	فرناند	لنروت	فيس
بوراه	فرانس	لودج	يوليند كستر
برانديجي	فريبنجهوزن	مكورماك	شرمان
كالدز	جردنا	مكايين	سموت
كاير	هاردينج	موزز	سبنسر
كومنز	جونسون	نيو	سندزلاند
كرتس	جوتز	نيويري	واطسن
دلنجهام	كنيون	نوريس	وارن
إلكنز	نوكس	يايج	
فول	لافولت	بنروز	

ومن الديموقراطيين :

اشرست	اوفرمان	روبنس	والش
-------	---------	-------	------

تشارمبرلان	أون	شيلدنز	فالتشمير
جور	فيلان	سمث	نوجنت
مبيرز	ريد	رامل	

وقد وصلت لجنة الشؤون الخارجية الى المتحفظ الخاص بمصر في يوم الاثنين ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ فألقى المستر أون خطبة في تمضيده وألقى المستر لودج رئيس اللجنة خطبة عظيمة يؤيد بها التحفظ وكذلك خطب المستر مكورماك عضو مجلس الشيوخ عن ولاية «الينوا» والمستر نورس عضو ولاية «براسكا» والمستر روبنسن عضو ولاية «اركانساس» والمستر ريد عضو ولاية «ميسوري»

وقد عارض المستر سترانج عضو ولاية داكوتا الجنوبية بدعوى انه أعان (وقد نشرت ذلك جريدة «واشنطن پوست» في ١٤ مارس) أن لجنة منر ستشير بالقاه الحماية . وارتأى المستر سترانج انه لا يصح في هذه الحالة الموافقة على التحفظ

واعترض المستر كيلوج عضو ولاية «ميسوتا» بدعوى ان الحماية المذكورة في المادة ١٤٧ وصفت بأنها الحماية التي أعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وان تصريح الحكومة البريطانية وقت إعلانها وتصريح ملك بريطانيا يدلان على انها لم تكن سوى ضرورة حرية فهو (أي عضو ميسوتا) يرى ان التحفظ غير لازم

لأنه يحوى شيئا ظاهراً من نفسه

وكان جلياً أن المجلس سيوافق على التحفظ بأغلبية تفوق  
الأغلبية المنتظرة غير أنه عند ما أوشك المجلس أن يقرر عليه عرض  
المستر شيلدرز تعديلاً ينص على الاعتراف فوراً باستقلال إيرلندا .  
وعرض المستر توماس تعديلاً ينص على الاعتراف باستقلال كوريا  
وعرض المستر كنج تعديلاً ينص على الاعتراف باستقلال بلداً آخر .  
ولو اقترح المستر أون تأجيل هذه الاقتراحات للنظر فيها بالترتيب  
لانتهى الأمر على ما يرام ولكنه — كما قال لى — لم يشأ غضاب  
الأعضاء الناصرين للتعديلات الأخرى

وكان عرض التحفظ الخاص بمصر يوم الاثنين وقد دامت  
المناقشة في شأنه عدة ساعات بعد ظهر الاثنين ثم أرجئت الى يوم  
الثلاثاء وقد استمرت الخطابات طول بعد ظهر الثلاثاء وقدمت  
التعديلات المقدمة في ساعة متأخرة وقد قابلت المستر لودج بعد  
التأجيل فذكر أنه مع أنصاره يؤيدون التحفظ المصري ولكن  
بعض أنصاره لا يظنون أن في قرار المصادقة محلاً لتعديل الايرلندى  
ولما كانوا لا يريدون — لأسباب سياسية — الاقتراع ضده فقد  
يرون ضرورة ترتيب المسألة كلها ترتيباً دورياً وتبويبها

وقد عرض المستر كيلوج في جلسة الأربعاء ١٧ مارس سنة  
١٩٢٠ الاقتراع على ترتيب المسألة كلها فوافق على ذلك المستر



المستر فولك

لودج وأنصاره جميعا وعارضه نحو عشرين من الديموقراطيين . ولم  
يهزم التحفظ المصري بل كان من المتيسر عرضه ثانية ولو كان المستر  
أون اعترض على ذلك مفضلا تقديم اقتراح على حدة

وقدم المستر نوريس تحفظا عكس تحفظ المستر أون على خط  
مستقيم فقد كان ينص على رفض الاعتراف بالحماية الكلية في حين أن  
تحفظ أون ينص على الاعتراف بالحماية كضرورة حربية فقط يجب  
أن تنتهي بانتهاء الحرب

وقد قدم تحفظ المستر نوريس بغير استشارة أحد من أصدقاء  
القضية المصرية ولم يلق اعتبارا كبيرا

وحدث أن عرض المستر جرى عضو جزير قروود تحفظا ينص  
على أن الولايات المتحدة تصرح بأنها تتمسك بمبدأ حق الأمم في  
تقرير مصير نفسها بنفسها . وقد وافق المجلس على هذا التحفظ في  
النهاية بأغلبية ٣٨ صوتا ضد ٣٦ صوتا إذ صوت جميع الديموقراطيين  
له وصوت الجمهوريون ضده . فلو أن التحفظ المصري عرض في  
ذلك الوقت لما حصل على موافقة الديموقراطيين فقط بل على موافقة  
المستر لودج وأنصاره (نحو ٣٨) أيضا ولأنال مصادقة المجلس بسهولة  
واسكن المستر أون كان يخشى أن يحدث شيء ما يعرقل سير التحفظ  
ولذا لم يقدمه

هذا تقرير المستر فولك الذي كتبته في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠  
وقد ختمه بقوله :

إذا عرضت معاهدة الصالح على مجلس الشيوخ مرة أخرى  
فستحول على لجنة الشؤون الخارجية حيث تسهل إضافة التعديلات  
وإذا لم تعرض على المجلس فسيقدم المستر أون اقتراحاً منصلاً بأن  
بأن لجنة الشؤون الخارجية ستصادق عليه دون إبطاء وكذلك  
مجلس الشيوخ

إن المستر لودج متضيق عن المدينة الآن وسيعود بعد نحو  
عشرة أيام وسأقابله بمجرد عودته وأقرر خطة العمل

وإذا نظرنا إلى أن الولايات المتحدة لم تكن تعرف شيئاً ما عن  
المسألة المصرية وإلى أنه لا يوجد في البلاد إلا عدد قليل من المنتخبين  
المصريين ( يعني متوطني أمريكا من المصريين الذين لهم حق الانتخاب )  
لأننا أن تقدمنا عظيمًا ثم في ستة شهور وهي مدة قصيرة  
إن مسألة استقلال بلد ليست مسألة يوم أو أسبوع أو شهر  
وإنما هي نتيجة جهود متوالية مدة سنوات. على أن قضية مصر  
واضحة جلية جداً من الوجهة الدولية فلا يستغرق زمن طويلاً

لإقامة استقلالها طبقاً لمبادئ القانون الدولي

الامضاء — جوزيف فولك

\*\*\*

ولا أجد حاجة بعد ما ورد في تقرير المستر فولك لذكر شيء  
عما حدث في أمريكا فقد نشرت الصحف التفصيلات العامة  
وقد كانت حركة أمريكا الوفد نفقات جسيمة



## تكریم المرأة المصرية

مما يجدر بالذكر من أعمال الجمعية المصرية بباريس الاحتفال الذي أقامته تكريماً للمرأة المصرية . وقد خُصّمت فيها السيدة جيهان ديفراي وهي ذات خبرة بمصر فقد كانت زوجة مصري . وقد تكلمت عن النساء في العهد الماضي لا سيما عهد كليوباتره وعن الدور الذي قن به أخيراً وكانت السيدة شديدة التأثير إلى حد أنها لم تستطع اتحام خطاباتها فاختصرتها

وتكلم بعدها المصير أبانور وهو ليسانس في الأدب ويشغل

بالتدريس

وأدبت بعد ذلك مائدة في صالة دار الجمعيات العلمية تكلم فيها عبد العزيز بك فهمي عن مسألة تعدد الزوجات وحضرها حمدي باشا الباسل وعبد اللطيف بك الكباني ومحمد بك علي وكان عدد من حضروا المحاضرة نحو ٣٥٠ شخصاً

## مصر بين الماسونيين

وأقامت الجمعية احتفالاً في المحفل الفرنسي الأكبر بإسراع  
 هـ بوتو ٥ بالدار رقم ٨ في منتصف الساعة التاسعة من مساء ٢٨ أبريل  
 سنة ١٩٢٠ وقد وزعت لذلك رقاع الدعوة وذكر فيها أن الاحتفال  
 تحت رئاسة الأخ السكلي الاحترام فيلهوف الرئيس الأعظم والأخ  
 جينودو مساعد رئيس أعظم سابق

أما الخطباء فكانوا الأخوان جينودو وباوندل والنائب جود  
 وحضر الاحتفال صاحب الدولة الأيرنس محمد علي شقيق  
 سمو الخديوي السابق وحضره من رجال الوفد حمد باشا الباسل  
 ومحمد محمود باشا وعلى بك ماهر

ولم يكن عدد الحاضرين كبيراً إذ فات منظمي الحفلة أن يذكروا  
 في تذكرة الدعوة أن الليلة بيضاء للماسون وغير الماسون  
 وقد خطب المسيو جينودو فبسط المسألة المصرية بأسهاب  
 وشرح الحوادث التي وقعت في شهري مارس وأبريل شرح شاهد  
 عيان إذ كان مديراً للجمعية الفرنسية بالاسكندرية  
 وقد أنصف المسيو جينودو المصريين في خطابه وكان خير  
 شاهد عدل

وتلاه النائب جود صاحب الخطابة المشهورة في مجالس النواب

الفرنسوى في العام الماضى وهى الخطابة التى ذكر فيها كلاما نصو  
بتصريحاته سنة ١٨٨٢ عن مصر وعن كفاءة الشعب المصرى ومقدرته  
وكانت خطابه فى المحفل الماسونى قهيرة حوت موجز  
ما قاله فى مجلس النواب وقد قال فى ختامها : « على أصدقائى  
المصريين الذين يعرفون مبلغ شعورى نحوهم ونحو الفلاحين من  
مواطنيهم على وجه خاص أن لا يفرروا بأنفسهم . . . . .  
فليتابعوا الجهاد فان الاستقلال دائما فى نهاية الطريق »

وخطب النائب فيدال الذى كان رئيسا لتحرير جريدة «البي»  
وكان قد طاف ايرلندا فتكلم عن جهاد الامم فى سبيل حقوقها ووجوب  
المثابرة والتمبات

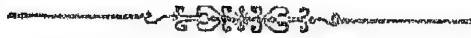
وتكلم عن الوعود التى يتلقاها الايرلنديون ورفض هؤلاء  
لكل تسوية دون أمانهم

وتكلم بعد ذلك الاخ بلوندى عن التطورات المختلفة التى مرت  
بالقنون فى القطر المصرى غير أن خطابه كانت مملّة

وبعد ذلك عرض على الحاضرين قرار يعرب عن عظيمهم على  
القضية المصرية فوافقوا عليه بالاجماع

وبعد ذلك خطب دولة البرنس محمد على فشكر الحاضرين  
وشكر الماسونية الفرنسية التى أيدت المصريين وابتدت عظيمها  
عليهم فى مواقف عديدة . ومما يذكر أن الامير من كبار رجال

اللامونية المصرية وقد كان على ما أظن رئيساً أعظم لشرق مصر  
ويقدر عدد الحاضرين وبينهم المصريون بنحو مائتي شخص



## في صالة جانفو

واقامت الجمعية المصرية بباريس حفلة موسيقية في مساء الجمعة ١١ يونيو بصالة «جانفو» بشارع «بويسى» تحت رئاسة المسيو كلود فادير الكاتب المشهور. وكانت رئاسة الشرف للكاتب الكبير أناتول فرانس وقد اشترك فيها نفر من أكبر الممثلين والممثلات في «الكوميدي فرانسيز» و«الابرا كوميك» وغيرهما من التياترات الكبرى وبينهم مدام سلفان، ومام سيجون، ومام فيير، ومام برت بوفى. ومام جان فابر الخ الخ

وقد غصت القاعة بمن حضروا والتقى المسيو كلود فادير خطابة جارية عن مجهود مصر في الحرب وحقوقها وقد ذكر هذا في قالب الكلام عن مجده مصر

وحضر هذه الحفلة أيضا البرنس محمد على وفي نهاية خطابة المسيو فادير ذهب الامير اليه وشكره عليها

## في داخلية الوفد

حركة النشر - مسألة صدقي باشا وأبو النصر بك - استقالة علي بك  
حافظ رمضان - استقالة حسين واحيف باشا - مسألة حمد باشا الباسل  
والسكياتي بك - بين الجمعية المصرية وسمعت باشا



كانت حركة الطبع في الوفد في بداية الأمر بطيئة وأكبر  
سبب لذلك انه كان يهتم بالجانب الرسمي من العمل وكان البعض  
يرى ان النشر قد يعرقل مساعيهم فامسهم انما جاءوا للدخول ومؤتمر  
الصالح والوصول الى حل مسألة مصر على يده  
ولكن هذا الرأي لم يحل دون طبع مذكرات قصيرة عن  
التضحية المصرية وارسالها الى رجال السياسة

ولم تبدأ فكرة النشر بصفة جدية متتالية الا في شهر أغسطس  
سنة ١٩١٩ وقد أخبرني بعض من كانوا على اتصال بالوفد في ذلك  
الحين ان الاهتمام بالنشر جاء علي اثر مقالة كنت قد أرسلتها الى  
جريدة « وادي النيل » أثناء وجودي بباريس بعنوان « مصر  
والمصريون في نظر بعضهم » تكلمت فيها على أهمية « البرولاجندا »  
وخربت الامثال بما فعلته الأمم المهضومة الحقوق في هذا الشأن  
وما أنفقته في سبيل حركة النشر وماجنته من وراء ذلك من الفوائد

وحدث في شهر يونيو أن أوراقا وردت للوفد من مصر  
تحتوي تفاصيل مسائل جري البحث في أمر نشرها بواسطة الطابع .  
وكان رأي سعد باشا — على ما قال لي بعض أعضاء الوفد — في  
بداية الامر عدم النشر ثم عاد فرأى ضرورة النشر

وقد تقرر ذلك فعلا بعد مناقشات عنيفة جداً في أواخر  
الاسبوع الثاني من شهر يونيو سنة ١٩١٩ ولكن عضوين من  
أعضاء الوفد انسحبوا من الجلسة التي صدر فيها القرار احتجاجاً عليه  
وكانت وفود جنوب أفريقيا مع الاتفاق مع بعض الصحف  
لتأييدها فأتجهت فكرة بعض رجال الوفد الى دفع مبلغ من المال  
لنقاء أن تكتب تلك الصحف عن القضية المصرية أيضاً  
وقد أثارت مسألة الطابع في الوفد اختلافاً شديداً بين بعض  
الأعضاء وبقية الوفد وأثارت عواصف المناقشات الحادة

وفي الاسبوع الثالث من شهر يونيو وضع تقرير بالحوادث  
وطالب من أعضاء الوفد توقيعه فاحتج ستة أعضاء بينهم صدقي باشا  
وأبو النصر بك . وقد سميتهما دون غيرها لا لظهور منشأ الحادثة  
التي انتهت بانفصالهما عن الوفد ولا لكتبتها إلا سن في وقت ما  
وأشاعت حولها اشاعات غريبة لا صحة لها . أما الأربعة الباقون

فن ذوي المكانة في الحركة الوطنية . وكان لبعضهم فيما بعد شأن كبير سواء بالكتابة في الصحف أو غير ذلك

وكان صدق باشا يرى أن يكتفى في النشر بطبع البيانات وارسالها الى أعضاء مجلس العموم واللوردات بانكلترا

ونار مشار المناقشة في جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ واشتد الاخذ والرد الى حد أن وجه أحمد لطفي السيد بك الى اسماعيل صدق باشا كلمات جارحة شخصية لا صلة لها بموضوع المناقشة .

وكانت نتيجة هذه الجلسة أن استقال على بك حافظ رمضان بخطاب قال في صدره انه عرض خدمته على الوفد رجاء أن يخدم بلاده فقبلت وعين مستشاراً فجاء وكله أمل في خدمة مصر ولكنه لاحظ منذ أول جلسة تطاول بعض الاعضاء على البعض الآخر . . . . . الخ الخ الخ . ثم انتقل على بك الى ذكر الكلمات التي وجهها لطفي بك السيد الى صدق باشا وأشار الى حوادث أخرى

من هذا القبيل وقمت قبلاً

وقال على بك في خطابه انه يرى أن مهمة الوفد قد انتهت فعلاً وانه يجب عليه أن يعود الى مصر ليطلع المصريين على ذلك حتى يتسددروا أمرهم . وقال ان رأيه هذا يطابق ما قاله سيد باشا في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ وهو : ان مهمة الوفد انتهت . وانه لم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام . وان كل قول عدا



ذلك بعد مخالطة . وان عمائم الآن ما هو الا تنظيم للهيئة  
ومبلغ على أن لطفي بك السيد اعتذر لصدقي باشا عما حدث  
وان على بك حافظ رمضان سحب خطابه هذا بعد أساييم  
وبافني أيضا أن أبو النصر بك قدم خطابا أيضا ثم سحبه

\*\*\*

وسافر صدقي باشا الى « فيشي » متألما من أمور كثيرة عدها  
مامسة بكر استه معرقة لجهوده كعضو نافع في هيئة الوفد وكذلك  
سافر أبو النصر بك كما سافر غيرها وأثناء غيابهما قرر الوفد فصلهما  
وقد قيلت في طريقة تقرير ذلك أقوال لا أرى إثباتها هنا لأنني لم  
أتمكن من التحقق من ذلك بصفة قاطنة

ولامر ما لم يبلغ الوفد القرار الى صدقي باشا ومحمود بك أبو  
النصر وحدث أن الثاني ذهب الى مقر الوفد بعد عودته من « فيشي »  
وهو لا يعرف أنه فصل ومع ذلك لم يخبره أحد بقرار الفصل الى  
أن سمعه من على بك حافظ رمضان نقلا عن عبد اللطيف الكباني  
بك فان على بك كان لا يزال مستقبلا من الوفد

ولم يعلم صدقي باشا بالخبر الا في مارسيليا من أبي النصر بك  
عند سفرهما الى مصر

هذانوجز الظروف التي أخاطت باقصال صدقي باشا وأبي  
النصر بك ويقال ان الثاني أخذ عليه ارسال خطابات لاصدقاء له بمصر

وردت فيها عبارات عدها سعد باشا ماسة به وهما يكن من الامر  
 فيبلغ بحثي وعلى أنه لاصحة مطلقا للاشاعات الغريبة التي نشرت  
 عند عودتهما عن اتصالهما بالسفارة البريطانية ونحو ذلك من تهيم الخيانة  
 الشنيعة . ولا جدال في انهما كانا مخلصين في جهودهما كبقية رجال  
 الوفد وكانا يخدمان القضية بكل اخلاص ونشاط الاول بخبرته  
 السياسية ومقدرته المظيمة ومعرفته بأساليب الاوساط السياسية  
 وال رسمية والثاني بصلاته الكثيرة في الدوائر المختلفة منذ كان استاذاً  
 للغة العربية بكلية اللغات الشرقية بباريس



وبمناسبة الكلام على حادثة صديقي باشا وابي النصر بك يصح  
 انما للفائدة أن أشير الى استقالة حسين واصف باشا  
 استقال واصف باشا في شهر مايو على اثر مناقشة حادة بينه  
 وبين شمر اوى باشا وسعد باشا حول الاكتماب وقد رأى واصف  
 باشا أن الكلمات التي وجهت اليه مهينة لا تتفق مع كرامته فاستقال  
 ولم ينفصل أحد عن الوفد بسد ذلك الى ان وقع الاختلاف الذي  
 ادى الى انقطاع المكابى بك وخمد باشا الباسل عن الوفد مدة من  
 الزمن على اثر خلاف بين كل منهما وبين سعد باشا  
 اما شمر اوى باشا فعاد على أثر شيء من الفتور خاص بتقدير  
 مهمة الوفد وطريقة التصرف في الاموال التي تهافت اليه بصفته

أمين صندوق الوفد

وقد تولى أمانة الصندوق بمده المكتباتى بك ووقع خلاف  
بينه وبين الرئيس حول مهامه فانقطع المكتباتى بك وترك أمانة  
الصندوق لحمد بك على وأخذ يعضد الجمعية المصرية ودفع لها  
خمسة فرناك اعانة



اما ابتعاد حمد باشا زمننا ما فيرجع الى صلته بالجمعية المصرية  
ومسالكها فى وقت ما تلقاه سعد باشا  
وكان هذا المسالك فى الوقت الذى كتب فيه بعض الصحف  
يقول انه ينتظر أن يتم الاتفاق بين الانكاز وزغلول باشا نظير  
ترضيات شخصيه تسدى لماليه  
وكان جل أعضاء الجمعية يذهبون أكثر الايام الى السهر والسمر  
عند حمد باشا وكان يحضر أحيانا المكتباتى بك  
وفى ليلة ذهب البعض مع أحد الطلبة المعروفين وفى الغداة  
أخبر الدكتور والى الجمعية بان حمد باشا يريد الالتحاق بالجمعية فسر  
أعضاؤها بذلك وتقرر قبوله

وقد اتى حمد باشا عند دخوله الجمعية خطابة قال فيها انه على  
استمداد لدفع عشرة أضعاف رسم الدخول والاشتراك الشهرى .  
وقد ساعد الجمعية فعلا وشجعها كثيراً . والظاهر ان حمد باشا كان فى

ذلك الوقت على شيء من التفتور مع سعد باشا ولكنه لم يكن قد  
ابتعد عن الوفد بعد

كانت الجمعية تناقش في الاشاعات التي حامت حول سعد  
باشا خاصة. ورأى البعض انه لم يكذب الخبر (كذبه فيما بعد) .  
ثم رأى انه لم يبادر الى الاحتجاج على بعض المسائل . في الحال  
بل تأخر في ذلك أياما فمهد البعض الى ارسال خطابات اليه منهم  
شخصيا فيها عبارات شديدة وارسلوا اليه خطابات كانت ترد  
عليهم من بعض المصريين في سويسرا وفرنسا وانكرا ومصر

وما يذكر ان البعض ارسل الى لطفى بك السيد عقب مؤتمر  
الجمعيات المصرية كانت بوسنتال عليها صورة حمامة اشارة الى  
مسألة دنشواى

وطرحت مسألة الاشاعات على بساط البحث في الجمعية فتقرر  
في النهاية باجماع الآراء — ماعدا اثنين — ارسال خطاب لسعد  
باشا . وقد أرسل بالعربية وقيل فيه : انا قرأنا في الصحف اشاعات  
مخجلة فيها ان مساعدة زغلول باشا رئيس الوفد المصرى سيقبل بعض  
منع ولما كان لم يظهر أى تكذيب في الصحف رغم انتشار الخبر  
فترجو اما أن تكذبه أو تسمح لنا بتكذيبه وسينذهب عضو بعد ٤٨  
ساعة لاخذ الرد

وارسل الخطاب مسجلاً فاستاء سعد باشا ولم ترسل الجمعية  
أحدًا لأخذ الرد بل بعثت بخطاب آخر تطلب الرد كتابة. ولقد  
نظر سعد باشا الى تكرار ظهور تلك الاشاعات في الصحف وما  
ينشأ عن ذلك ولم تتلق الجمعية ردًا ما

وظل الامر عند هذا الحد الى ان وصل على بك ماهر فرأى  
ان يتلافى الخلاف

وساعد على اعادة المياه الى مجاريها ان التيمس نشرت وقتئذ  
خبراً قالت فيه ان في الوفد المصري خلافاً فرأى الرئيس وزملائه  
انه لا بد تمام ذلك من لم صفوفهم وجمع كلمتهم. ووعد حمد باشا  
سعد باشا بان يحمل الجمعية على ارسال خطاب اعتذار اليه

وقد عرض حمد باشا الامر على الجمعية فملا فرضته واكتفت  
بارسال اللجنة منها لتبلغ سعد باشا انها لم تقصد اهانتته أو الاساءة اليه  
وذهبت اللجنة يوم أخذ فلم يقابلها سعد باشا بل قابلها على  
بك ماهر ورأى ان تكتب الجمعية خطاباً لسعد باشا فرفضت الجمعية  
مدة من الزمن ثم كتبت أخيراً خطاباً رؤي انه غير واف وطلب  
منها تعديله فرفضت وقيمت كذلك الى ان عاد محمد محمود باشا من أمريكا  
فتوسط في الامر وازال الخلاف بقبول الخطاب المكتوب



محمد بدر بك

## مطبوعات الوفد والنشر

ليس الغرض من هذا ترجمة المذكرات أو الاوراق التي  
فشرها الوفد في جهاده أو ارسالها الى الدوائر السياسية المختلفة وانما  
الامام بما فعله في هذا الشأن على وجه عام يكون في الوقت نفسه  
شاملا من الوجهة التاريخية

ويجب في هذه الحالة ان تفرق بين المذكرات التي كان يرسلها  
الوفد الى المؤتمر وبين الاعمال الاخرى

ولما كان هذا الكتاب مقصوداً على مجهود الوفد في الخارج فلا  
أجد حاجة لذكر المذكرات والتنازعات التي بحث بها الى المؤتمر قبل  
سفره من مصر

كان أول عمل رسمي للوفد الطالب الذي ارسله في اليوم العاشر  
من وصوله الى باريس الى مؤتمر الصلح ( بتاريخ ٢٨ أبريل سنة  
١٩١٩ ) وقد اثبتته في فصل سابق

وفي ١٥ مايو ارسل الوفد مذكرة بحتج على الشروط الاولى  
التي سلت للامان في ٦ مايو - للصلح فيما يختص بمصر وباجبار المانيا  
على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وفي ٦ يونيو ارسل  
مذكرة أخرى من هذا القبيل للاحتجاج على ماورد في الشروط الاولى  
التي سلت للنموسيين في ٢ يونيو سنة ١٩١٩

وفي ٢٨ يوليو قدم الوفد تقريراً للمؤتمر عن حوادث وقعت  
في البلاد في شهر مارس وأبريل فانت صلة بالحركة الوطنية  
وفي ٢٩ يوليو قدم مذكرة جديدة طلب فيها من المؤتمر إعادة  
النظر في أمر مصر وضمها المذكرة تصريحات لدولة سعيد باشا إذ  
كان في رئاسة الوزارة

وبعد ذلك انقطع الوفد عن الاستجداد بالمؤتمر وجاءت فترة  
نشط فيها إلى حركة أمريكا وأعمال النشر في المصنف وغيره وظل  
كذلك إلى ٣ نوفمبر إنكرسلي تلغرافاً لرئيس المؤتمر بحتجها على سياسة  
الإنكليز في البلاد

وقد اعتب الوفد هذا التلغراف بمذكرة تاريخها ٩ نوفمبر  
طلب فيها من المؤتمر التدخل وإرسال لجنة دولية للتحقيق إلى مصر  
تتبع الحالة بنفسها مباشرة

وفي ٢١ نوفمبر أرسل الوفد تلغرافاً آخر للمؤتمر بلفت نظره فيه  
إلى حوادث العنف ويحث المؤتمر على التدخل في الأمر وتلاه  
تلغراف آخر بالمثل نفسه في ٢٣ نوفمبر

وفي ٩ ديسمبر أرسل الوفد تلغراف احتجاج على المواد الخاصة  
بمصر في معاهدة فرساي وكان ذلك بمناسبة استقبال مجلس النواب  
الفرنسي لنواب الأكراس واللاورين

وفي ٦ يناير سنة ١٩٢٠ أرسل الوفد مذكرة إلى المجلس الأعلى



يطلب منه فيه إعادة النظر في مسألة مصر بمناسبة الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا. ولكن رجاء الوفد في المجلس خاب ووضعت المعاهدة التركية على غير ما يرجو المصريون فأرسل الوفد احتجاجا إلى المجلس في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ استلهمه بذكر المعاملة التي لقيتها مصر من المجلس الأعلى إذ لم يندب لها وأنى أن يطبق عليها مبدأ حق الأمم في تقرير مصير نفسها. وتكلم عن الحيف الذي أصاب مصر وكيف عوملت . . . . . رغم جهودها وتضحياتها التي كانت أكبر عامل للفوز في الشرق

وكان الوفد في مذكرة ٦ يناير المسالفة قد تكلم بأسهاب عن حق مصر في الاستقلال وفصل مسألة صلتها بتركيا فتناول مركز مصر قبل الحرب ثم مركزها أثناءها ثم تساءل «هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر وهل تستطيع التنازل عنها؟» فقال إن اشتراك مصر في الحرب ودخول تركيا فيها قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه. وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة في تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا

وأخذت المذكرة على هذا النحو تنقض وجود حقوق لتركيا على مصر يمكنها أن تتنازل عنها لأنكارها

ثم تساهلت المذكرة : « ماذا يكون إذن كنهه الحقوق التي يمكن لتركيا ان تتنازل عنها لانكلترا ؟ » . وقالت : أما سيادتها التي كانت لها بحق الاقوى أو ببساطة أصبح بارادة الدول الاوربية التي ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية . تلك السيادة انتهت واندمت . ومن المبادئ المقررة الدائمة ان سقوط ذلك لا يمكن ان يكون الا لصالح الدولة المسودة »

وأخذت المذكرة تظهر ان اعتراف تركيا نفسه بالحماية اذا وقع لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ولا يمكن ان يجعل الحماية شرعية ولا أن يقيم لها وزنا فهي عمل باطل واجراء مؤقت من اجراءات الحرب

وقالت المذكرة انه مما لا يصدق ان تتخطى انكلترا الشرف وتعد حقوق السيادة سامة تتناولها الايدي في سوق المداولات الدولية . فليس في مقدور انكلترا الا ان تطالب من تركيا تطع آخر صلة لسيادتها وهذا مناهة الحصول نهائيا على الاعتراف باستقلالنا التام وانتقلت المذكرة الى عدم استشارة الشعب المصري في المصير الذي يعد له ومخالفة ذلك للقانون الدولي والعرف المتبع بين الدول كما حدث سنة ١٨٦٠ إذ نصت معاهدة « تورينو » على استشارة أهل مدينة « نيس » ومقاطعة « السافوا » قبل ضمهما الى فرنسا وكما نصت معاهدة سنة ١٨٦٣ على استشارة أهل الجزر « الايونيه »

قبل ضمها الى اليونان

وتكلمت المذكرة عن عزيمة الامة المصرية وتوطدها على نوال الاستقلال التام وكيف تجلت تلك العزيمة في مظاهر عديدة ثم قالت :

« اما اذا لم تكن المبادئ التي أعلنها الحلفاء سوى كلمات لا معنى لها . ولم تكن اتفاقية سنة ١٨٤٠ وعود بريطانيا العظمى العديدة سوى قصاصات ورق . واذا كان الفوز متى أحرز يحل نسيان الوعود التي أعطيت أثناء الحرب حتى وعد صاحب الجلالة البريطانية . واذا كانت المدينة الاوروبية قد تهافتت الى ما وراء سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٠ حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال أو للسيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث في المصور الوسطى اذا صح كل هذا فهل انعدم التعقل الانساني حتى صار من التيسر معاملة شعب خليف للشعوب المنتصرة شرار من المعاملة التي تعامل بها الشعوب المهزومة »

وختمت المذكرة بطلب سماع أقوال ممثلي مصر كما سمع المجلس الاعلى أقوال مندوبي الكرج واذربيجان هذا ما اعرف ان الوفد قدمه من المذكرات لمؤتمر الصلح . وقد نشر غير هذا نداءات لمجالس النواب في بلدان الحلفاء وأرسل تلغرافات ومذكرات لبعض المؤتمرات الاشتراكية وغيرها

فمن نوع الكراسات طبع الوفد المذكرات الثلاث التي  
طبعتها الجمعية المصرية قبل وصوله وهي « مطالب المصريين  
الوطنية » و « سياسة انكثار القطنية » . ومذكورة عن « المسألة المصرية  
ومطالب المصريين الوطنية »

أما الكراسة الاولى فتقع في ٤٣ صحيفة من القطع المتوسط.  
وتتضمن المذكرة التي أرسلها الوفد الى مؤتمر الصلح من مصر مرفقة  
بخطاب من سعد باشا بصفته رئيس الوفد وتاريخه ٢٠ يناير سنة  
١٩١٩ أى قبل اعتقال سعد باشا وزملائه بنحو شهرين ونصف شهر.  
ويقال ان واضع المذكرة هو معالى اسماعيل صدق باشا . وتنقسم  
الى خمسة فصول يحتوى الاول على عهد ثم بحث في الحاله الاقتصادية  
وأخر في الحاله الادبية وآخر في النظام الاداري والاجتماعي .

ويتناول الفصل الثانى بحث الاعتراضات التى يمكن أن يتذرع  
بها المعارضون فى نوال مصر الاستقلال وهي قسمان : الاول :  
الحقوق التى تزعم انكسرتا انها لها على مصر . والثانى : المصلحة التى  
تجنحها مصر من بقاء الوصاية الاجنبية

وقد تناول القسم الاول الكلام عن مركز مصر السياسى  
قبل سنة ١٨٨٢ ثم عن ثورة عرابى ثم عن صبغة الاحتلال ثم عن  
الحماية . وتناول القسم الثانى أصل تقدم مصر ثم ما فعلته بريطانيا في  
مصر ثم تأخير السيادة الاجنبية

وتناول الفصل الثالث بحث المساعدة التي قدمتها مصر للحلفاء

أثناء الحرب

وتكلم الفصل الرابع عن مطالب المصريين فيما يختص بحريتهم وبالسودان . وفيه بحث مواضيع الاستقلال وحقوق الاجانب والدين العام وضمان حقوق الاجانب ومساعدات الاجانب والاصلاحات الداخلية وقناة السويس . ومصر وجمعية الامم . ورد السودان وتاريخ صلة مصر بالسودان

وتناول الفصل الخامس والاخير الكلام عن الحركة الوطنية والمذكرة مذيلة بتوقيعات جميع أعضاء الوفد

والكراسة الثانية تناول تفصيل الخطة التي جرت عليها السياسة البريطانية في شأن القطر وقد قدمت المذكرة الى مؤتمر الصلح أيضا وتاريخها ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ وتقع في ٢٢ صحيفة من القطع المتوسط وتقع الكراسة الثالثة في ٥٢ صحيفة من الحجم نفسه ووضعها أمين بك الراجحي ولم يكتب عليها أن الوفد قدمها لمؤتمر الصلح والظاهر انه اكتفى بنشرها على سبيل البروباجندا : والظاهر أن واضعها كتبها مستقلا عن الوفد ثم عرضها عليه فاقراها وعندها جزءا من أعماله

وتناول الكراسة الكلام عن مبادئ الرئيس ولسن . ثم عن مسألة مصر من الوجهة التاريخية وكيف احتل الانكليز مصر . وعن

عدم شرعية هذا الاحتلال . وعن اتفاقية سنة ١٩٠٤ وعن السودان وملحقاته . وعن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . وعمما جنته مصر من الشركة الانكليزية المصرية في السودان . وعن قناة السويس وحرية البحار ثم خاتمة وملحق أوردت فيه تصريحات للسلطة الانكليز عن مصر ونيات بريطانيا نحوها

وطبع الوفد الكتاب الذي كتبه المسيو فيكتور مرغريت بعنوان «صوت مصر» . ويقع في ٦٨ صحيفة من القطع الصغير يتضمن خمسة فصول . الاول عن الحماية الانكليزية والثاني عن مصر الاثرية . والثالث عن مصر الحديثة والرابع عن تدخل انكلترا . والخامس عنوانه مصادرة شعب كبير . والكتاب مقدمة بقلم أناتول فرانس وقد ترجمته الصحف عند ظهوره

وطبع الوفد الخطابات التي القيت في المائدة التي أقامها بفندق «كلاردج» في ٢ أغسطس ١٩١٩ فضمنها كراسة من ٢٤ صحيفة من القطع الكبير . وهي الخطابات التي القها سعد باشا والاستاذ ويمصا واصف والمسيو اوجاير والمسيو فيكتور مرغريت ومحمد ياشا محمود والمستر هربرت جيبونز ادامز والسنيور عمانويل الصحفي الايطالي والمسيو أناتول فرانس . وختمت الكراسة بخطابات اعتذار من المسيو اولار والمسيو رينيه دوميك والمسيو ألان

وطبع الوفد المذكرة التي أرسلها في ٩ يونيه سنة ١٩١٩ الى

المؤتمر الاشتراكي الدولي فوقمت في كراصة من ١٨ صحيفة من  
القطع الكبير وتناول فيها الوفد الكلام عن مطالب مصر وما تنتظره  
من الاشتراكيين من العون والمساعدة. وأخذ يبرهن على أن الإسلام  
يتفق مع روح الاشتراكية. ثم أشار إلى روح التضامن التي بين  
المزارع وصاحب الأرض وإلى مسألة الأوقاف الخيرية وقال  
أن الرابطة الزوجية عندنا تماثل الرابطة الحرة التي قول بها  
الاشتراكيون فانها عندنا لا تنقص شيئا من حرية الرجل والمرأة  
وقال في هذا الشأن « والواقع أن في استطاعة الرجل أن يطلق  
للرأة ويبطل العقد الذي يربطه بها متى رأى أنه أساء الاختيار  
وللمرأة السلطة نفسها على أن تكون قد ذكرت ذلك في عقد الزواج.  
وفوق هذا فإن المرأة تملك مطاق اليد في التصرف في أملاكها دون  
احتياج لإجازة زوجها »

ومع المذكرة أربعة ملحقات الأول عن التعليم. والثاني عن  
الأنظمة السياسية. والثالث عن المالية العامة. والرابع عن المسألة  
الاقتصادية. وتكلم فيه عن الزراعة والصناعة والتجارة. وتناول  
القسم الأخير مسائل التشريع التجاري. وتنمية الإنتاج. ووسائل  
النقل. والتعليم التجاري. والجمعيات التجارية والبنابات الاقتصادية  
ثم تجارة الصادرات والواردات والتجارة الداخلية

وطبع الوفد التقرير الذي رفعه المؤتمر الصلح بتاريخ ٢٨ يونيو

سنة ١٩١٩ ومعه ١٣ ملحقاً تحوى . . . . . أقوال  
كثيرين من أهالي قري في مصر وقد وقع ذلك كله في ١٠٢  
صحيفة

وطبع الوفد كراسة صغيرة بعنوان « مذكرة عن ضرورة  
سماع صوت مصر في مؤتمر الصلح » ذيلها بتصريحات الساسة  
الانكار من سنة ١٨٧٣ أي من قبل الاحتلال البريطاني الى سنة ١٨٩٩  
وطبع الوفد كراسة كبيرة الحجم بعنوان « مصادرة اثني عشر  
مليون نفس » ضمنه المراسلات التي دارت بينه وبين السلطات  
البريطانية والمصرية قبل سفره بطلب التصريح له بمفادرة البلاد  
وكذلك المذكرات التي رفعها وهو عصر المؤتمر الصلح ورؤساء  
حكومات الحلفاء والمستر لويد جورج باسم

وطبع الوفد باللغة الانكليزية كتاباً أسماه الكتاب الأبيض  
نشره في أمريكا تعضيداً للحركة التي كان يقوم بها المستر فولك .  
كما طبع المذكرة التي قدمها المستر فولك في ١٨ أغسطس سنة  
١٩١٩ الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة  
عن القضية المصرية وفي ذيلها المذكرة التي قدمها الاستاذ ولیم  
مكرم عبيد الى المستشار القضائي إذ كان سكرتيراً له وتاريخها ٢٥  
ابريل سنة ١٩١٩

وبين المطبوعات عن القضية المصرية المقالة التي نشرها





هربرت ادامز جيبونز الصحفي الأمريكي الذي ناصر القضية المصرية كثيراً. وهي مقالة نشرتها مجلة « منشرى » في عدد شهر مايو بعنوان « بريطانيا في مصر » ثم طبعت على حدة. وقد كتب المستر جيبونز قبلها مقالات أخرى تأييداً للقضية المصرية وختم الوفد أثناء وجوده بباريس

وقد كانت لبقالاته صدى واستشهاد بكثير مما ورد فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ عن ولاية « نبراسكا » في خطبة عظيمة ألقاها في مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ دفاعاً عن القضية المصرية والخطابة - كخطابة المستر بوراه في مسألة مصر - مطبوعة على حدة بالمطبعة الاميرية الأمريكية بعنوانات « معاهدة الصلح مع ألمانيا » . « المسألة المصرية » . « خطابة المحترم جورج و . نوريس في مجلس شيوخ الولايات المتحدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ »

وطبع الوفد بعض مذكراته ووزعها على الساسة على سبيل « الإبرو واجتدا » مثل الطلب الذي قدمه لمؤتمر الصلح في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ . والخطاب الذي أرسله المستر ولسن بتاريخ ٢٩ ابريل . ومذكرة أخرى لكليمنصو رئيس المؤتمر في ١٢ مايو عن معاهدة الصلح الالمانية . وبيانين عن الحركة المصرية مؤرخين « شهر مايو سنة ١٩١٩ » عن الحركة المصرية وتاريخها وانتشارها وصيغتها .

ومذكرة المؤتمر تاريخها ٦ يونيه عن معاهدة الصلح النموية .  
 وخطاب الميسو موريس لويج مقرر لجنة الصلح بمجلس النواب  
 الفرنسي تاريخه ٦ يوليه . وآخر الميسو فريسينيه عضو مجلس  
 الشيوخ تاريخه ٢١ يوليه . والميسو فريسينيه كتاب مشهور في  
 المسألة المصرية ودور معروف لعبه فيها

وطبع الوفد المذكورة التي قدمها المؤتمر في ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩  
 والنداء الذي وجهه للبرلمان الفرنسي بتاريخ ٣٩ يوليه سنة ١٩١٩  
 والنداء الذي وجهه للبرلمان الايطالي بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٩ .  
 والخطابة التي القاها النائب جورد في مجلس النواب الفرنسي في ٤  
 سبتمبر سنة ١٩١٩ . ومذكرة ارسلت للمستر لويد جورج بتاريخ ٣  
 نوفمبر سنة ١٩١٩ عن حوادث وقعت في الاسكندرية في اكتوبر .  
 ومذكرة اخرى رفعت لمؤتمر الصلح بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩  
 وقد فاتني ان اذكر ان الوفد المصري طبع في شهر اكتوبر  
 سنة ١٩١٩ كراسة بواشنطن بامريكا عنوانها « المسألة المصرية »  
 صدرها بكلمة قالها نابليون بونابرت لما تم جزيرة القديسة هيلانة  
 التي اعتقل ومات فيها « ان مصر اهم مملكة في العالم » ( راجع  
 تاريخ روز ص ٦٥٣ جزء اول )

والكراسة في نحو ٥٦ صحيفة وهذه عنوانات فصولها هل  
 يفوز الحق أو القوة ؟ . عهد بريطانيا . معاملة الوفد المصري . آراء



صورة الميدالية التي قدمتها جمعية المصرية بباريس للوفد

البريطانيين في المسألة المصرية . آراء الفرنسيين . آراء الأمريكيين  
وختت الكراسة بتلخيص مقالات لبعض الكتاب  
الأمريكيين المشهورين عن المسألة المصرية وجزء من قصيدة المستر  
ولفرد بلنت نشرها سنة ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال البريطاني



أرى قبل ان اختم هذا الفصل أن أذكر كلمة عن مؤلفات  
أخرى عن القضية المصرية صدرت دفاعا عن حقوق المصريين تنويرها  
بفضل أصحابها فقد اصدر الكاتب عماد نويل بالدي كتابا بعنوان  
« لاجل استقلال مصر » في ١٣٩ صحيفة صدره بصورة أعضاء  
للفد المصري . وضمنه بعض صور أخرى



وهناك شاب يجب ان أنوه بفضله في خدمة القضية المصرية .  
فذلك الشاب هو محمد أفندي صبري

سافر محمد أفندي صبري الى باريس للدراسة للتاريخ  
وآداب اللغة الفرنسية وقد نال الشهادة النهائية فيهما . وانقطعت  
به الحرب فظل بباريس يعمل مع اخوانه في الجمعية المصرية حتى  
جاء الوفد

وأدرك صبري أفندي أن أول عتبة تقوم في سبيل القضية  
المصرية هي جهل الفرنسيين وغيرهم بالمسألة المصرية وكيف نشأت

فوضع لها تاريخاً موجزاً طبعه في كراسة بعنوان «لمحة تاريخية في  
المسألة المصرية» فرظتها أكثر الصحف والمجلات وأثنت على  
كاتبها وكتب لها الاستاذ أولار مقدمة طيبة

وقد رأى صبرى الفائزة التي جاءت من وراء كراسته هذه  
فكتب كتباً أخرى عن المسألة المصرية توسع فيه إلى حد ما وقد  
نال إعجاب من قرأوه واستدحت الصحف أيضاً وجاءت لكاتبه  
خطابات ثناء من كبار الكتاب والمؤرخين

وكتب صبرى أفندي كتاباً آخر عن الحركة المصرية بعد أن  
«الثورة المصرية» من نوايا صور عديدة عن الحركة المصرية . . . قد  
توخى الدقة في إيراد حوادثه مستشهداً بأقوال كثيرين من  
الأمريكيين والانكليز الذين كانوا بمصر

والكتاب عمدة كثيرين من الكتاب الذين يكتبون عن  
المسألة المصرية وقد تلى واضعه أيضاً عدة خطابات ثناء من كبار  
الكتاب

وقد كان صبرى أفندي أخيراً يضع جزءاً ثانياً لكتابه الأخير  
ولا جدال في أن الخدمة التي أداها الشاب صبرى بكتبه  
للقضية المصرية جلية جداً من حيث البر والجداد . وهي خدمة  
جسرة بتقدير كل مصري

وقد رأى الوفد مقدرة صبرى في اللغة الفرنسية ونشاطه

وذكاءه وإخلاصه فضمه الى سكر تيريه حيث يقع عليه جزء كبير

من العمل

ولا أفتك في أن مستقبلا مجيدا ينتظر هذا الشاب



## مصر في حزب حقوق الإنسان

نشرت الصحف في حينه موجزاً عن الاجتماع الذي أقامه حزب حقوق الإنسان للدفاع عن القضية المصرية ولكنها لم تنشر شيئاً كثيراً عن الجهود التي بذلت للوصول إلى ذلك ولم تذكر عدة أمور عن الاجتماع

يرجع أكثر الفضل في اهتمام حزب حقوق الإنسان بمسألة مصر في الواقع إلى الشبان المصريين فقد اهتموا بذلك منذ الهدنة ففي مؤتمر شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ عرفنا أهدم الأستاذ كوركوس المحامي ومسكرير شعبة حزب حقوق الإنسان في منطقة «السين» وكان التمازف في اجتماع لشعبة الحزب الاشتراكي الخامسة . فأشار الأستاذ كوركوس على الشاب المصري بأن يلقي محاضرة عن المسألة المصرية على مندوبي اتحاد السين في حزب حقوق الإنسان . وقد ألقى الشاب المحاضرة فلاقى صباح يوم أحد وجرت مباحثات ومناقشات تقرر بعدها بإجماع الآراء أن يعقد اتحاد «السين» اجتماعاً لتتوير الباريزيين وإطلاعهم على مطالب المصريين وأبلغت الشعبة القرار إلى لجنة الحزب الرئيسية ثم وقف الأمر عند هذا الحد حتى جاء الوفد إلى باريس

وفي مساء الجمعة ٢٣ مايو سنة ١٩١٩ نظرت الجمعية المصرية



بباريس في الامر من جديد وقررت بذل مساعي لدى حزب حقوق الانسان لسماع القضية المصرية حتى يضمها في برنامجها. وقد اقترح عليهم مؤلف هذا الكتاب أن يمرضوا الامر على الوفد ويضموه بين يديه حتى يكون للعمل قيمة في نظر حزب حقوق الانسان ونظر الجمهور الفرنسي. ولكن الوفد غرض النظر عن ذلك والظاهر أن انسداد الابواب واستحكام حلقات اليأس أو على الأقل تكرار العوامل المشببة للمازثم القاتلة للأمال جعل البعض يرى عمل حزب حقوق الانسان عديم الجدوى لا يستحق اهتماما

وبقي الامر عند هذا الحد الى شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ وبعد مساعي ومفاوضات بين أعضاء الجمعية المصرية والوفد ولجنة الحزب تقرر أن تسمع اللجنة المركزية للحزب أقوال الوفد رسميا بصفته ممثلا للشعب المصري وتحدد لذلك يوم ٥ ديسمبر

وفي منتصف الساعة الخامسة من مساء ظهر اليوم المتقدم ذهب احمد بك اتافي السيد ومحمد بك علي ومجدي النحاس بك ومعهما خليفه افندي بولي من أعضاء الجمعية المصرية الى مركز الحزب بالدار رقم ١٠ بشوارع الجامعة. وكان هناك من أعضاء اللجنة المركزية النائب فردينان بويسون ورئيسا والمسئو فكتور باش الاستاذ بجامعة باريس وكيل اوكل من الاساتذة بوجلي وجابريل سيبي وهنري جرنو (السكرتير العام) وأولاد وبوردون وشارل

جيد وجلاى واميل كاهن ومرتينيه ومدام سفيرى  
وتكلم لطفى السيد بك فبسط شكوى المصريين ومطالبهم .  
وتلاه المنيو بويسون الرئيس ثم أعرب للمسيو باش الوفد  
عن عطف اللجنة المركزية وطرح عدة أسئلة وهي :

١ - يؤكد المندوبون المصريون ان انكاثرا صرحت بأنها  
لا تبسط حمايتها على مصر الا مؤقتا مدة الحرب فأى دليل على  
ذلك يستطيع الوفد تقديمه ؟

٢ - يشكو الوفد من أنه عطل خمسة شهور قبل الحصول  
على إذن بالسفر لتقديم المؤتمر الصلح ومن أنه لم ينل الاذن في  
الحقيقة الا بعد انتهاء الوقت فأية سلطات لدى الوفد ؟ ومتى كان  
آخر اجتماع لمجلس النواب المصرى ؟

٣ - كان الصاك الشرعى لاستقلال مصر الذاتى فيماضى  
معاهدة لوندروم . وقد تغير مركز مصر الآن فأصبح أسوأ مما  
كان عليه قبل الحرب من وجهة القانون الدولى . على أن عمل  
القوة الذى يأخذ به المصريون الانكليز مدعم فى الواقع على اعتراف  
من أمريكا وفرنسا فكيف الخروج من هذا المركز ؟ وأية وسائل  
قانونية يمارض بها الوفد الحق الذى لانكاثرا الآن فى مصر وهو  
حق غير مشروع ومشروع فى آن واحد . . . . .  
وهل الفلاح المصرى متعلم الى الحد الذى يجعله يدرك الواجب

عليه في ذلك ؟

وسأل المنيو إميل كاهن . . . . . وقال ان التحليل الذي  
تعمله انكثرا بسيط للغاية وذلك انها كانت فيما مضى حليفة لتركيا  
بموجب معاهدة ولكن تركيا نقضت المعاهدات بدخول الحرب  
ضد الحلفاء لم تعد انكثرا مقيدة بشيء.

وقد رد بوبلي على السؤال الاول فذكر ان اعلان الحماية كان  
عملا فرديا محتال لم تقبله مصر وان القانون الدولي يحتم ان تكون الحماية  
باتفاق الطرفين كما أنه لم يكن في وسع انكثرا ان تبطل وحدها معاهدة  
لثوندرو.

وليس من شأن اعتراف أمريكا وفرنسا بعمل غير شرعي لن  
يجهله شرعيا وكل عمل يشذ عن روح التطور الدولي يجب ان يعد  
غير شرعي

وهناك خطاب رسمي يثبت ان الحماية أعلنت مؤقنا وبلدة  
الحرب فقط تم . . . . . رشدي باشا قائم المقام أوضح  
في تصريح رسمي أنه لم يعد الحماية لا اجراء من اجراءات الحرب  
وهنا قاطع المنيو جرنوبلي قائلا ان عبارات الخطاب الرسمي  
المشهور غامضة . وقال ان جريدة « الشمس » في الواقع نشرت  
مقالا ذكرت فيه ان الحماية لم تكن الا اجراء اداريا عمليا مؤقتا . وقد  
ردت المانشستر جادريان على ذلك قائلة يجب ان لا نخدم أنفسنا في

ذلك فما هو الا ضم نهائي

ورد لطف السيد بك على سؤال المسيو باش الثاني فقال : « لقد  
كان من المستحيل علينا الحصول على توكيل رسمي من الجمعية الوطنية  
إذ كانت معطلة بالأمر ولكننا نتنى الى هيئات نيابية ولدينا خطاب  
رسمي من رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء . »

« نسألون في النهاية هل الفلاحون معنا ؟ نعم انهم معنا وقد  
أبدوا ذلك بالوسائل التي يدركونها . . . »

وتكلم المسيو جابريل سياب فتمتدح تاريخ الشعب المصري  
وقال : نعم لا يمكن ان يعامل هذا الشعب معاملة شعب متوحش  
ولكن أى تدخل يمكننا أن ندخله لمصلحته وأية نتيجة نستطيع  
أن نحصيها ؟ لنقف في دائرة المكنيات فان كل شيء تحت تصرفنا  
عند القوة

ولقد رد المسيو جرنو على هذا بقوله : يمكننا أن نكسب قوة  
الرأى العام وهذا شيء يذكر . ان انكارنا حاجة للرأى العام الانكليزي  
والفرنسوي يقتضي الواجب على حزب حقوق الانسان بتقوير  
الرأى العام في فرنسا . وفي استطاعته ذلك بارسال تصريحات  
الى الصحف ويقتد لاجتماع لائقاء محاضرات وينشر مقالات مؤيدة  
بعقائدات عن المسألة المصرية في المجلة الجديدة التي ستصدر في  
الشهر القادم

وأعربت مدام سفريني عن موافقتها على اقتراح الميسوجرنو  
ولكن الميسو أميل كاهن انضم الى السؤال الذي عرضه الميسو  
جابريل بيان وقال : يهمل الحزب ان يضم اليه الرأى العام الفرنسى  
والانكليزى ولكن من المتصور ان يتبعنا الرأى العام الفرنسى  
بسهولة في حملة يراد بها المطالبة باستقلال مصر . ومن كزنا تلقاء  
انكائرا الى وتلقاه العالم كله غامض جداً فلا أدري هل يحق لنا ان  
نجر معنا الجزم الذى نستطيع اقتسابه من الرأى العام فى انكائرا الى  
حملة مشكوك فى نجاحها . ولكن كان الرأى الديموقراطى حسن  
النزعة الا ان هناك فكرة سائدة عليه وهى فكرة عامة بين الامة  
فكرة الاستمرارية العظيمة . ومع ذلك فنحن نعرف امثلة تبين  
الامل فى نفس الشعب المصرى فهناك جنوب افريقيا حيث انتهى  
البوربون بأن أصبحت لهم السيادة فى بلادهم . واعتقادى اننا يجب  
ان نقتنع بطلب الحكم الذاتى وبعد ذلك نستخلصون انتم استقلالكم  
منه بأنفسكم

وقد ورد النحاس بك على اقوال الميسو كاهن فقال : ليس  
لانكائرا حق او غامنا على قبولها رغم انوفنا فنحن نؤمن البقاء احرارا  
ولا نقبل اعطاء انكائرا حتما علينا . اننا لسنا مشاكسين معاندين  
فنحن نسلم بضرورة حماية جميع المصالح الاجنبية فى مصر لاسيما  
المصالح الانكليزية . هناك قناة السويس وهى طريق الهند ويمكن

جعلها دولية وتمطى جمعية الأمم الوكالة عليها لانفكاها اما فيما  
 يخص الحقوق الخاصة فتحمينا الانظمة الموجودة وهى الامتيازات  
 والمحاکم المختلطة وصندوق الدين فاذ يمكن ان يطلب اكثر من ذلك  
 وفى النهاية وافقت اللجنة على اقتراح السكرتير، عهديت اليه  
 ان ينظم اجمعا لالقاء محاضرات عن المسألة المصرية وان يرسل  
 للصيف تصريحاً يريد مقالات مفصلة وافية للنشر فى المجلة  
 ورفعت الجلسة فى منتصف الساعة الثامنة مساء



أرى قبل ان اتكلم عن المحاضرات التى القيت بعد ذلك فى  
 اجتماع ١١ ديسمبر ان أذكر شيئا عن حزب حقوق الانسان  
 أنشئ الحزب فى ٤ فونيه سنة ١٨٩٨ وجعل شعاره تأييد  
 للمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، والدفاع عن كل شخص  
 مظلوم أو أمة مهضومة الحق . وكان يستخدم فى ذلك الصحف  
 والمجلات والكتابة والخطابة وله أثر مشهور فى قضايا دريفوس  
 ودوران وروسية وبيان وكايو ومالتي والجنرال برسان  
 ويجمع الحزب كثيرين من ذوى الفضل بين وزراء وعلماء  
 وأساتذة ونواب الخ الخ على اختلاف نزعاتهم السياسية وكانت  
 قيمة الاشتراك فيه خمسة فرنكات  
 وبين القضايا الدولية التى اهتم بها فارس وكورياورومانيا

صدر قرار لجنة الحزب المركزية في ٥ ديسمبر وفي الحال أخذ  
أعضاء الجمعية المصرية بتعزيد الوفد يهتمون بالاجتماع المقبل الذي  
حدد له ١١ ديسمبر

وقد عقد فعلا في منتصف الساعة التاسعة مساء بصاله الجمعية  
الجغرافية حيث امتلأت الصالة بالحاضرين ولم يجد كثيرون  
مبيلا للدخول

وعند افتتاح الاجتماع تلا المسيو جرنو السكرتير خطابا من  
المسيو جابريل سيال الذي لم يستطع الحضور وقد قال في صدره:  
« أسف لعدم تمكني من حضور اجتماعنا ولكني أقول لكم  
اني معكم قلبا وروحيا. لقد اجتمعنا لرفع صوت مصر بالشكوى وقد  
قطع حزب حقوق الانسان على نفسه عهدا أن يدافع عن حقوق  
الشعب انما كانت مهددة. والعدالة لا تعرف المحاباة»  
وخطب الاستاذ اولارفاستهل خطابه بقوله:

« اذا كان حزب الدفاع عن حقوق الانسان والواطن قد  
عقد هذا الاجتماع فلانه كالثورة الفرنسية نفسها يرى أن حقوق  
الرجل والواطن تتضمن ضمنا حقوق الشعوب. وتصريحات سنتي  
١٧٨٩ و ١٧٩٣ الفرنسية تنطبق في معناها اذا لم تكن في معناها

على الأمم كما تنطبق على الأفراد

« وقد جاء شعب يقول لنا أن حقوقه انتهكت

« وأي شعب ؟ شعب ليس في العالم أنبل منه فهو سليل  
المصريين الذين أعادوا المدنية اليونانية التي أخذت عنها المدينة الغربية  
مدنية العالم بأسره وقد نهض هذا الشعب المجيد بعد قرون انقضت  
عليه في الاستعباد . وألارت مدينة أجنبية هذا الشعب وقد كان  
مصدر المرفان والنور في العالم . ألارت المدينة الفرنسية التي جعلته  
يشمر بتكاته . كانت فرنسا مريته والى فرنسا يوجه النظر مبتسما  
ابتسامة اخاء وثقة كلما اعتقد انه اضلعم . وهو كما ترون يستبعد على  
وجه خاص فرنسا مؤيدة حقوق الانسان »

وخطاب بعد ذلك واصف يحرم على بلث خطابة طويلة  
تكلم فيها عن صلة مصر بفرنسا ثم انتقل الى حقوق مصر وما قامت به  
في سبيل المطالبة بها وعدد الجواند التي وقعت في البلاد . ووصف  
اتحاد عناصرها ثم قال « فلم يعد للمصريين قاطبة الا ايمان واحد  
وعقيدة واحدة . ودين واحد . هو دين الوطن . وأي اقرارات المؤتمرات  
وترتيبات السياسة والماليين وتدابير صغار السياسيين أن تؤثر في ذلك »  
و ضرب الامثلة على اتحاد المنصرين وبينها ما فضل زعماء  
اخواننا الاقباط أيلم قبل يوسف وهبه باشا تأليف الوزارة وغير  
ذلك مما لا يتسع له المجال



وكان السامعون يفاطمون واصف بك بالتصفيق مرات

عديدة طويلا

وخطب الاستاذ اولار ثمانية بعد ذلك مظهرا عطفه وعطف  
الفرنسيين على القضية المصرية ووصف الشعب المصرى الذى  
رآه في مصر إذ زارها لتفقد المدارس الألمانية الفرنسية فنفى عنه  
الوصفات الكثيرة التى يصح بها المرفوضون في الخارج ثم قال: «كنت  
زمننا طويلا رئيسا للجمعية الكبرى غايتها نشر التعليم سعت لتفتيحه في  
الشرق معاهد تربية طبقا لروح الثورة الفرنسية . لان ما تحبونه  
جميعا معاشر الشرقيين مصريين وسوريين . لان ما تحبونه جميعا في  
في فرنسا انما هو مبادئ سنة ١٧٨٩ انما هو شعارنا الانساني العظيم:  
الحرية . والمساواة . والاخاء »

وخطب السيوفكتور مرعريت صاحب كتاب صوت مصر  
مخطابة طويلة قال في ختامها :

« في غد حرب اثرت باسم حقوق الشعوب لا دوام لصلح  
لا تكون قاعدته العدل . ولا سبيل الى صلح عادل متى استباح  
كهذا الصلح انتهاك القانون ومصادرة شعب »  
وختم الاجتماع باصدار القرار الآتي :

« ان المجتمعين في ١١ ديسمبر بباريس بدعوة من حزب

حقوق الانسان

« بعد سماع البهرو واصف بطر من غالى المحامى بمحكمة الاستئناف  
المختلطة بالسكناء والمسيو اولار والمسيو جابريل سياى الاستاذين  
بالسوربون والمسيو فكتور موريريت

« يرسلون الى الشعب المصرى سلامهم الودى وأمانهم  
« ولتقتهم بتبديء المدالة التى ضمنت الحرب فوزها  
« يرجون أن يدرك هذا الشعب النبيل امانيه الشرعية فى ظل  
السلام وبالاتفاق التام مع دول الاتفاق تحت رعاية جمعية الامم  
« وهم مقتنعون بان الشعب الانكليزى الذى حارب معنا فى  
سبيل الحق سينبع مبدأه التاريخى ويعمل على اجراء المدالة طبقا  
لتقاليد الداعة »



وقد طبعت الخطابات فى كراسة صغيرة الحجم وعرضها حزب  
حقوق الانسان للبيع . وجعل ضواتها « لاجل الشعب المصرى »  
وتقع فى ٣٢ صحيفة صغيرة وتمنح نصف فرتك

## مسألة الحماية

يجب قبل ان انتقل الى الادوار الاخيرة من جهاذ الوفد مثل دور المفاوضات ونحوه ان اذكر ان الوفد اهتم بمسألة الحماية وأخذ آراء بعض علماء القانون الدولي فيها ولا ينتص من قدر الوفد ان يقال أنه كان يشعر بالحاجة الى دراسة بعض النقط الخاصة بالقضية المصرية من الوجهة الدولية على بعض المتضامين فيها وأحد أهم أستاذ بجامعة الحقوق بباريس طلب الى ان لا أذكر اسمه لاعتبارات خاصة. وكانت اجتماعاته برجال الوفد أشبه بمحاضرات

واذا كنت قد وعدت بان لا أذكر شيئاً عن الاستاذ الفرنسي فليس هناك ما يحول دون الاشارة الى فتوى السير توماس باركلای السير باركلای من كبار القانونيين الانكليز ومشاهير المحامين وهو الوكيل الاول لمعهد التعاون الدولي ووكيل جمعية القانون الدولي وغيرها، واستخدمته الحكومة البريطانية في ظروف متعددة في وضع صيغ بعض المعاهدات الشهيرة. وقد انتهز الوفد الفرصة وأراد ان يستأنس برأيه في مسألة الحماية فتنازل الرئيس سعد باشا وبعض الاعضاء مرات وأخيراً قرر الرأي على ان يوجهوا اليه أسئلة في شأن الحماية يقدمون معها مستندات القضية. وقد استهل الوفد الاستفتاء هكذا:

٥- يعرض الوفد المصري المستندات المرفقة بهذا وهي :-

١ - اتفاقية بين بريطانيا العظمى وروسيا وروسيا القيصرية في عهد القرمين

السلطاني بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٥٠ م منع مصر شبه استقلال

٢ - فرمان صادر في ٨ يونيه سنة ١٨٦٦ م يزيد من مركز مصر

السياسي تحديداً

٣ - اتفاقية بين بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا والمجر وإسبانيا

وفرنسا وإيطاليا وهولندا وروسيا وتركيا باحترام حرية الملاحة في

قناة السويس وتاريخها ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

٤ - الاتفاقية الانكليزية المصرية الخاصة بالسودان وتاريخها

١٩ يناير سنة ٨٩٩

٥ - اتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ بين انكلترا وفرنسا في شأن

مصر ومراكش وموادها السرية

٦ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بوضع

مصر تحت حماية صاحب الجلالة البريطانية

٧ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بجمع

عباس حلمي باشا من خديوية مصر وقبول صاحب العظمة السلطان

حسين كامل لها مع لقب سلطان

٨ - خطاب من السير هان تشينهم مرفق برقم ٦ وصادر

في التاريخ نفسه

٩- اختار مؤرخ لوندرد في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بموافقة  
حكومة صاحب الجلالة البريطانية على الاتفاقية الفرنسية السورية المراكشية  
المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

١٠- خطاب مرسل من سعد زغلول ومؤرخ بالقاهرة في ٢٩  
نوفمبر سنة ١٩١٨ الى السير فرنسيس ريجنالد ونجت نائب جلالة الملك  
١١- خطاب من لورد كرومر الى التيمس الصادرة في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩١٤ عن مستقبل مصر

١٢- تلغراف من الملك جورج الى السلطان

١٣- رد تلغرافي من السلطان على التلغراف المتضمن

١٤- رد على رقم ١٠ مؤرخ القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩١٨

١٥- خطاب آخر من سعد باشا للسير ونجت بتاريخ ٣٠ ديسمبر

ردا على رقم ١٤

١٦- تلغراف أرسله سعد باشا من القاهرة في ٤ ديسمبر سنة

١٩١٨ الى المستر لويد جورج

١٧- خطاب من سعد باشا الى المستر لويد جورج بتاريخ ١٧

يناير سنة ١٩١٩ في الموضوع نفسه

١٨- خطاب استقالة حسين رشدي باشا رئيس الوزارة وتاريخه

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨

١٩- تقرير مقدم للورد ادموند هلمان الذي نائب جلالة الملك

مؤرخ بالقاهرة في ٢٩ مارس سنة ١٩١٩

٢٠- ذاء الى مجلس العموم البريطاني مؤرخ باريس في ١٤

يوليه سنة ١٩١٩

٢١- تغرف الى زغلول باشا يلفه اعتراف أمريكا بالحماية

وتاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩

٢٢- المواد ١٩٢ الى ١٥٤ من معاهدة فرساي المتوقعة في ٢٨

يوليه سنة ١٩١٩ وهي المواد الخاصة بمصر

٢٣- موجز لاماني المصريين وتاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

٢٤- ويرجو ( أي الوفاء ) السير توماس باركللي أن يشير عليه

بما يراه في المسائل التالية

١- هل الحركة الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها شرعية ؟

٢- ما هو مرتكز مصر من المبادئ التي وضعتها رئيس جمهورية

الولايات المتحدة وقبعتها الدول ؟

٣- ما هي سلطات عصبة الأمم بالنسبة لمصر ؟

٤- أي مسلك يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر

بغير اضرار بالمصالح البريطانية ؟

وبالي ذلك بسط القضية المصرية وقد تناولت المذكرة المسألة من

عهد محمد علي بايجاز إذ قالت : « ترجع الحركة الوطنية التي ترمي الى

الحصول على استقلال مصر الى سنة ١٨٣٢ إذ تولى قيادتها محمد علي

ولكن تناحس الدول الأجنبية في السيطرة على مصر واستثمارها  
ومقاومة الدول الأخرى جملها تحت رجة دول أوروبا الغربية التي  
سوت اختلافاتها في اتفاقية ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ دون نظر إلى أماني  
المصريين ، وقد اجازت الاتفاقية لمصر نوال استقلالها الداخلي دون  
أن تسمح لها بجنى ثمار انتصارها على تركيا

« وقد زاد التدخل الاجنبي شعور الاهالى وقصة اليهود  
التي بنما المغفور له اسماعيل باشا لارضائهم والدستور الواسع الذي  
اعطى سنة ١٨٨١ (وهو الدستور الذي وضته لجنة مجلس النواب  
التي كان رئيسها المرحوم عبدالسلام باشا المويلحي وكأم سرها المرحوم  
اديب اسحاق) مرفوعة ذكرها جميع المؤرخين في كتبهم عن مصر الحديثة  
وقد فشلت الرقابة المزدوجة في وقف تحرير الحركة ثم انهارت  
انهاراً تاماً (أي الرقابة المزدوجة) عندما طلب من فرنسا الاشتراك  
مع انكارا في سياسة الاتحاد

« وفي ١١ يولييه سنة ١٨٨٧ ضرب اسطول بريطاني بعض  
قلاع الاسكندرية بدعوى انها تقوى لمنع التدخل الاجنبي الذي  
يمكن ان ينشأ عن ثوران الحوطة المتفجرة بين الاهالى  
« واعتب الضرب نزول الجنود البريطانيين وقد قاوم عرابي  
باشا على رأس جنود مصرين هذا الاحتلال العسكري ولاكن  
الاحتلال أبقى لحفظ النظام

« وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ تكلم المستر غلامستون في مجلس العموم فقال ان القوات البريطانية في مصر انزلت الى ١٢٠٠٠ الف رجل وان الاحتلال ليس الا مؤقتا وان الحكومة البريطانية ستضع شروطه قريبا بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

« وفي ١٩ ديسمبر من السنة المنتهية خطب المستر تشامبرلين فقال ان انكلترا لا تريد سوى ضمان رفاه مصر واستقلالها »

« وفي ١ أغسطس سنة ١٨٨٣ قال المستر غلامستون في مجلس العموم ان الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا زيادة عن الزمن الضروري. وقال في ٩ منه ان الحكومة البريطانية لم تحلم مطلقا بضم مصر »  
« وقال السير وليام هار كوست في حرق في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

لا ضم ولا حماية فأننا سنجلو عن مصر بمجرد ما يسطر السلام والنظام »  
« وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٥ صرح السير هكس يتش في مجلس العموم ان غاية الحكومة البريطانية الوحيدة انما هي اعداد البلاد للاستقلال »

« وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ صرح المستر غلامستون بأن الاحتلال البريطاني بني على غلطة (وقد ذكر لورد كرومر في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢ ان الحركة التي أدت الى الاحتلال كانت في جوهرها ثورة صحيحة ضد سوء الحكم ولم تكن في جوهرها موجهة ضد الأوروبيين )



وهكذا أخذت المذكرة أو الاستفتاء يشير الى تصريحات  
الساسة الانكليز عن مصر واستقلالها وانتقل الى شركة السودان  
فقال ان المصريين لا يترفون بصحة معاهدة سنة ١٨٩٩ ولكنها  
من جانب انكلترا تضع مصر في موضع الخليفة  
ثم انتقل الى ماورد صراحة في اتفاق سنة ١٩٠٤ الانكليزي  
الفرنسي من أن الحكومة البريطانية « لا تنوى تغيير مركز  
مصر السياسي »

وانتقل الى دخول تركيا الحرب وما نشأ من ذلك وفسر  
إعلان الحماية بأنه ضرورة حربية لا تؤثر في استقلال مصر وأورد  
الحجج على ذلك ثم أشار الى مساعدة مصر للعراق  
وتكلم عن الحركة الوطنية عند عقد الهدنة وتأليف الوفد  
والمفاوضات التي جرت ليمح له بالسفر وغير ذلك مما لا أجد  
حاجة لذكره ثم أورد أسماء رئيس الوفد وأعضائه  
وأشار بإيجاز الى رفض اذن السفر ثم الحركة التي أعقبته  
واعتقال الاربعة ثم الافراج والسفر وما حدث في مؤتمر الصلح  
من اعتراف المانيا والنمسا في معاهدتي فرساي وسان جرمان بالحماية  
البريطانية وما ينشأ عنها

وتلى ذلك التسوي وقد تناول السير توماس باركلاي السؤال  
الاول وهو « هل الحماية الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها

شرعية ؟ » فقال انه يتضمن عدة نقط فرعية وهي :

- ( أ ) ماهي مميزات الحماية أو الحماية التي نحن بصدددها ؟  
 ( ب ) ما معنى الكلمة « شرعية » في السؤال المطروح ؟  
 ( ج ) ما معنى « موافقة الشعب » ؟

وتكلم السير باركللي على كل نقطة بإسهاب وقسمها إلى نقط أخرى مما يطول شرحه هنا ثم انتهى بالجواب التالي وهو :

« وعلى هذا يكون ردى على السؤال الاول هو ان حماية دائمة تبسط على مصر بغير موافقة شعب مصر تكون مخالفة للقانون الدولي ولكن بسط حماية بسطاً مؤقتاً كضرورة حرية بحماية أداء الامانة يكون مبرراً الى الحد الذي يظرفيه الاخلاص »

وتناول السؤال الثاني وهو : « ماهو مركز مصر من المبادئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة وقبلتها الدول ؟ »

وبعد بحث طويل أجاب بقوله انه يرى أن المسألة المصرية بقيت عند انتهاء الحرب في المركز الذي كانت فيه قبلها أي انها لا تزال مطروحة مفتوحة وانها تدخل في دائرة النقطة الخامسة من نقط الرئيس ولحسن الاربع عشرة وفي دائرة النقطة الثانية من نقط : يوليو سنة ١٩١٨

وتكلم عن السؤال الثالث فبرهن على أن مسألة مصر تدخل في اختصاص حزب الامم

وتناول السؤال الأخير وهو « ما هو المصلح الذي يستحسن  
اتباعه للحصول على استقلال مصر دون اضرار بالمصالح  
البريطانية ؟ » . فقال :

« يجب أن تكون مصر في مركز يمكنها من أن تحكم نفسها  
بنفسها بعد أن درسها مساعدون بريطانيون أكفاء نحو ثلاثين عالما  
وتدل مطابقة كبار المصريين... (أي ذوى المصالح) بالاستقلال بمثل  
هذا الاحاح على أنهم يشعرون بأن في استطاعتهم الآن أن يتولوا  
مقاييد الحكم الذاتي دون أن تتعرض البلاد لفوضى الحكم ثانية

» وان في انتهاك الساسة البريطانيين حرمة التعهدات الرسمية  
البريطانية نحو مصر في الوقت الذي كنا نحارب فيه ألمانيا لخرقها  
حرمة عهدها لبلجيكا قولا غير جدير ببريطانيا لنفس الوسائل التي  
كانت الحكومة البريطانية تستخدم جميع قوة الامبراطورية  
ومواردها للقضاء عليها

« وهناك من جهة أخرى مصالح بريطانية مرتبطة بمصر  
ارتباطا كبيرا ولا يمكن الاغضاء عنها وهذه يمكن حفظها بالاتفاق  
» ومن الضروري أن نتناول معاهدة تحالف بين الامبراطورية  
البريطانية ومصر الدفاع عن قناة السويس

« وتثير مجاورة طرابلس تحت حكم إيطاليا لمصر اعتبارا آخر  
يجب أن يكون نصب الاعين عند وضع شروط المعاهدة . وفوق

هذا فان خفاوة البحر الاحمر يجب أن يدبر أمرها فان حرية هذا البحر ضرورة للتجارة كحرية قناة السويس نفسها وهو التكلفة العملية لها

« ويمكن ضمان سلامة القناة والبحر الاحمر الحالية بالتعاون الودي الفعلي بين الامبراطورية ومصر أكثر منه بنظام يكون من شأنه ابقاء السيادة البريطانية بالقوة رغم ارادة شعب معاد »  
وهنا أورد السير توماس باركلي في هامش فتواه رأيين للمستتر سدي لو وردا في كتابه « مصر في طور الانتقال » وهما :  
الاول : « اننا لسنا محبوين في مصر . يحتمل أن يكون البعض يخافنا ولا أشك في أن كثيرين غيرهم يحترمونا ولكن الذين يحبوننا حقيقة قلائل »

والثاني : « من الصعب على أية طبقة من الرجال لا سيما صغار السن ذوى المطامع والروح العالية أن يحكمهم قوم غرباء عنهم في الدين والجنس والمطامعة وان كان الحكم لصلحتهم »  
وتابع السير باركلي الرد على السؤال الرابع فقال :  
« ويصح أن أشير في النهاية الى أن الدول عدت مبدأ تقرير الامم لمصير نفسها بنفسها ضروريا في جميع الحالات التي وجد فيها سبب مقبول للشك في رغبات أى شعب فيما يختص بتبعيته »  
« وأعيد القول ان مثل هذه الرغبات لا يمكن تحديدها الا

باستشارة عامة . ويصح مع هذا ان أشير أيضا الى انه في حالة قبول الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء باستشارة الاهالى او بدون استشارتهم فقد لا يكون من المستحسن طلب الجلاء التام في الحال إذ من الضروري ان يكون هناك طور انتقال . واني اقترح ان يوضع جدول بالوظائف المختلفة التي يشغلها البريطانيون وغيرهم من الاجانب ويعد مشروع تدوير لا تقاص الموظفين والضباط الذين لا تريد الحكومة المصرية استبقائهم . او فصلهم واحالتهم الى المعاش على التعاقب ويعرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية » وأورد بعد ذلك السير باركلاى ١٢ حثية وختمها برأيه في الموضوع كله فقال :

١ - حيث أنه قبل في سنة ١٨٨٢ أن الغاية من التدخل البريطانى في مصر سنة ١٨٨٢ كانت إعادة سلطة الخديوى وحفظ السكينة في البلاد  
٢ - وحيث أن التأكيدات أعطيت في وقت الاحتلال البريطانى الذى أعقب التدخل بأن الاحتلال مؤقت وكررت هذه التأكيدات من وقت لآخر مدة ثلاثين عاما

٣ - وحيث أن هذه التأكيدات كانت ترمى دائما الى أن الجلاء البريطانى متوقف على وصول المصريين الى الدرجة التى تمكنهم من ادارة شئونهم بأنفسهم

٤ - وحيث أن السبب الوحيد الذى ذكر دائما لبقاء الاحتلال

أما هو خير المصريين أنفسهم

٥ - وحيث أن المصريين قد جربوا الحكم أكثر من طبقة ولم

يعتمد بقصدهم موظفون خيرون

٦ - وحيث أنه لا يمكن أن يذطر منهم الرضاء بالبقاء تحت

وصاية دائمة وأن هناك شعوراً قوياً بوجوب تحديد تاريخ للجدلاء

٧ - وحيث أن بريطانيا سلمت مع غيرها من الدول مجداً

مساعدة الجنسيات الشرقية التي لم تتدرب على حكم نفسها مساعدة

بغير بسط حماية عليها أو إبقائها تحت وصاية دائمة أو طويلة . وحيث

أن مصر بقيت مدة طويلة تحت الوصاية وأصبحت تشعر بأن الان

أقدر على تولى شئونها من مواطنين يرسلون إلى مصر ويعلمون ...

كيفية إدارة تلك الشؤون

٨ - وحيث أن الدول وافقت في ماهدات الصلح على مبادئ

بينها اتفاقية عصبة الأمم - لا نالة لام القادرة على حكم نفسها حريتها

٩ - وحيث أن الأسباب الوحيدة التي يمكن أن تتذرع بها

الحكومة البريطانية لابقاء قبضتها على مصر هي حماية قناة السويس

وتحقيق مشروع سكة حديد القاهرة إلى السكاب

١٠ - وحيث أنه فيما عدا هذين الغرضين ليس لبريطانيا

مصالح في مصر لا يمكن حمايتها وحفظها باتفاق مع حكومة

## مصرية مستقبلية

١١ - وحيث ان الامبراطورية البريطانية ومصر مصالح مشتركة سياسية واقتصادية مثل دفاع محتمل ضد اعتداء ومثل نشر التجارة . وهى مصالح لا يمكن الا ان تؤلف بينهما وتجمع كلمتهما على اتباع سياسة مشتركة . ومن المستحسن ان يصل الى اتفاق عرض لكليهما باسرع وقت ممكن ولهذا الاسباب :

تكون الحماية ضرورة حرب وبقاؤها بعد انتهاء الحرب غير

## مشروع

وتكون مصر بانقصالها عن تركيا انما هي مستقلة شرعا بطبيعة الحال وارجو في الختام ان اشير بان تعاون الطرفين تماونا ودياصريحا بماهدة تستترف لمصر باستقلالها وتضمن هذا الاستقلال كما تضمن حفظ مصالح الفريقين الدائمة هو خير حماية لتلك المصالح من ضغط يتلوه عداء وان جاء متأخرا . عداء شعب يطلب الاستقلال بدعوى الحق والعدالة .

الامضاء : توماس بوزكلاي

باريس - ١٧ شارع باسكيه - في نوفمبر سنة ١٩١٩

## خيانة أم اخلاص

### التضحية الأدبية

آن أو ان نشر أكثر الصحائف التي ظلت مطوية حتى الآن.  
وحان اطلاق اللسن التي ألجمها الواجب سنوات فركت السهام  
تفوق . والرماح تسدد . ولم ترتفع لود فرية . أو تتحرك لدفع إمك  
أو باطل . لان مصلحة الوطن كان يجب أن تمر قبل كل مصلحة  
أخرى . قبل الاحزاب ومنازعاتها . قبل الاشخاص ومجادلاتهم  
بل قبل الكرامة القاتية اذا اقتضى الامر

لاجيل مصر احتملت الاذى نحو عامين وصبرت على الضيم  
وظالت عشرين شهراً أطأ على رؤسها لتمر مصلحة الوطن فوقه  
التضحية في المال معها عقلت كيته ليست شيئاً مذكوراً بجانب  
التضحية الأدبية . ولكن قليلين من الناس فقطم الذين يدركون ذلك  
يدرك عظم التضحية الأدبية الذين ضحوا الذين رأوا السخام  
تصب على رؤوسهم . وشعروا بالضربات تنزل بهم فلم يحركوا ساكناً  
بل تركوا صيتهم يلوث ويحمر في الاوحال والاقدار . في رؤسهم  
أن ينتشلوه وينسلوه ولكنهم لا ينظرون احتفاظاً بأمنية سامية تصبو  
اليها رؤوسهم وتحنو عليها ضلوعهم

يسرف عظم التضحية الأدبية الذين يرون التهمة الكاذبة الملصق



هم والقريبة الدينية تنسب اليهم وفي استطاعتهم أن ينفقوا فتجلى  
براعتهم ولكنهم يؤثرون السكوت احتراماً لثابة نبيلة علمهم  
عليهم حواسهم

أولئك يفضلون أن يتألموا بمنزل من الناس في مكان مقفل  
خشية أن يظهر ألمهم فيم على براعتهم  
أولئك يصح أن يجيشوا في المرتبة بعد الشهداء

\*\*\*

أخذتني الحرب وأنا أذهب للسفر الى الاستانة. وأتحفز لحياة  
جديدة في ميدان جديد.. وأنا أقلب صفحة وأعم بفتح غير هافتمدت  
في عن السفر. ثم وجدني محرراً بجريد « وادى النيل » باسكسورية

\*\*\*

### مجهودى أثناء الحرب

إذا كانت الحرب قد انتهت فإن سينها لا زال مجرداً فالظروف  
الاستثنائية والقوانين العرفية تفل اليد عن فتح كتاب الحرب  
ليعرف القارئون مبلغ الخدمات التي أدت للقضية المصرية خاصة.  
وقضية الامم المظلومة عامة. الامم المستعبدة التي كانت ترجو أن  
تخرج من هذه الحرب الطاحنة محطة القيود مكسرة الاغلال  
وهكذا أجدنى مضطراً لا بقاء الستار مسدولاً على جهاد

اربع سنوات



### عند ظهور الوفد

ثم وضعت الحرب أوزارها وأنا بالاسكندرية بحريشة دواوى النيل « فسمعنا همسا أن وفداً آلف للمطالبة باستقلال مصر وكنا بين مصدق ومكذب ، وكانت الاكثريه تميل الى التكذيب فان الضغط الشديد الذى عاتته الامة اثناء الحرب جعل الكثيرين يظنون فى البلاد الاستكانة

وتواترت الاشاعة ثم أخذت أسماء القاعين بالحركة تظهر شيئاً فشيئاً ، وأخذت أعمالهم تخرج من الخفاء الى الجهر وان أنس لا أنسى كيف كانت خطابات الوفد ومذكراته وخطابات رشدى باشا ورئيس الوزارة لذلك العهد تجلب سراً الى الاسكندرية وكيف كنا نستخرج منها صوراً عديدة لتوزيعها وقد اوطأ فى القهاوى والكتبات

نشطت حركة الوفد وزاد اهتمام الناس به وخرج العمل من التكم الى الجهر وأخذ الكل يتحدثون بمساعي سعد باشا وزملائه وبجوانب رشدى باشا وزملائه أيضاً

وأخذت الايدي تتداول التوكيلات وأخذنا نخصص جزءاً كبيراً من وقتنا بالطواف لجمع التوقيعات عليها علانية ثم مرراً ولما قامت حركة تمرد الوفود خارجنا ما جهودنا لا ريبه فى

وطنية مؤلفي الوفود الاخرى ولا شك في اخلاصهم. وانما حرصنا  
على الوحدة القومية من التفتكات. وعلى التضامن الاهلي من التمزق  
وضنا بالنهضة المباركة ان نقطع بين المتزاحمين على قيادة الامة.  
المنطاحين على زعامتها

وقاز الوفد. فاجتمعت كامة الشعب بأسره حوله. وكان المركز  
يتطلب رجلا مقارعا مهالدا. رجلا صاب الرأي. قوي الارادة.  
عتيف المراس. رجل بضال وضراع وكان هذا الرجل سمند غاول  
كيف ألحقت بخدمة الوفد

وكان كل مصري يرى فرضا عليه أن يقوم بواجبه نحو القضية  
المصرية وكانت كعبة تلك الواجبات والجهود الوفد

وحدث في شهر فبراير سنة ١٩١٩ أن قدم محمود أبو النصر  
بك الى الامكنة المصرية وكان عضوا بالوفد فاطلعه على بعض ما تنشره  
المصنف الاجنبية عامة والانكليزية خاصة عن مصر مما لم تكن  
تسمح الظروف بنشره كله في المصنف المصرية فأخذ القصاصات  
منى وطاب الى أن أوافيه بكل ما أثير عليه فقبلت

وهكذا كنت أشتري المصنف الخارجية كلها وأخصص جزءا  
كبيرا من وقتي بتحصيلها وترجم ما فيها وأبنت بالترجمة والاصل الى  
أبي النصر بك ليعرضه على هيئة الوفد

وحدث أن نشرت جريدة التيمس مقالا مرسلها في العاصمة

تناول فيه الوفد ورئيسه بالمطاعن والمطالب فقال أن سعد باشا ومن معه يتررون بالبلاد لغايات شخصية وانهم من خابت آمالهم في الحكومة ومناصبها وغير ذلك فأرسلت المقال والترجمة الى محمود بك وكتبته اقترح على الوفد الاهتمام بتكذيب مثل هذه الاوراق في المصحف التي تنشرها والرد عليها. والظاهر أن هذا الاقتراح صادف قبولا من سعد باشا وزملائه فجاءني في اليوم التالي من شهر مارس سنة ١٩١٩ الخطاب الآتي . وهذا نصه حرفيا :

« القاهرة في اول مارس سنة ١٩١٩ »

« عزيزي أبو الفتح أفندي »

« قرأت جوابك الأخير وترجمة مقالة التيمس الأخيرة على

معالي الرئيس وأغلب الاعضاء فتدرو أهمية اقتراحك ورأوا

ضرورة وقفنا أولا فأولا على ما تكتبه الجرائد الانجليزية

والامريكية والافرنسية والرد على ما تنذيه الاولى من الاضاليل

وما زوجه من الاباطيل كما رأوا بذلك لهذه المهمة وقدر لكم

مبلغ عشرة جنيهات شهريا ابتداء من اليوم ( اول مارس الحالي )

وهو مبلغ زهيد في جانب الفائدة المنتظرة منكم ولكنها خدمة

البلاد وها أنا أبلغكم الامر تنفيذنا لاشارة معالي الرئيس لتوجهوا

عنايتكم الى القيام بهذه المهمة وتوافقونا باعمالكم القييدة وأرجو

أن تحقق آمالي فيكم لدى جمنا . وهذا مع بقائكم طبعاً في عملكم

بحريدة وادى النيل . والسلام ختام »

الامضاء — « محمود أبو النصر »

\*\*\*

وهكذا بابت السمل . ثم حدث ما لم يكن في الحسبان  
فاستدعى قائد القوات البريطانية الوفد ورئيسه وتلا عليهم اذاره  
المشهور . وفي الفداء ألقى القبض على سعد باشا وصديق باشا ومحمد  
محمود باشا ومحمد باشا . ثم تمت ذلك حوادث شهر مارس سنة ١٩١٩  
فسافرت الى القاهرة لأتبعين الحالة وأضع نفسي تحت أمر الوفد  
إذا كان هناك ما يقتضى خدمتي بالقاهرة

وأعقب وصولي قطع السكك الحديدية وانقطاع سير القطر  
عليها فاضطرت الى البقاء بمصر حتى أوائل ابريل . وطلب منى  
فى الوفد الاستمرار فى عملى بالقاهرة ففكت عند وصول كل برىد  
أخضه وأقطع ما فيه عن مصر وأرجعه وأطالته فبثت الوفد فى  
اجتماعاتها . وفى نهاية الشهر دفع لى عبد العزيز بك فمضى عشرة  
الجنهات التى أشار إليها أبو النصر بك فى خطابه المنشور على  
الصحيفة السابقة . وقد اضطر فى انقطاع المواصلات وتمتر حصولى  
على نفوذ من الجريدة التى كنت أعمل فيها الى قبولها الوقف حركة النقل

\*\*\*

### دعوة الى البروباجندا

و كنت قبل ... مارس مباشرة قد كتبت باللغة الانكليزية رداً على مقالة وردت في عدد ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ من جريدة التيمس وعرضتها على الوفد . فلما اعتقل الاربعة وحدث ما حدث قدمت وأنا بالمساهمة مذكرة الى الوفد عن ضرورة عمل بروباجندا في أوروبا وأمريكا قتل :

« أرسلت لكم مقالة كتبها بالانكليزية رداً على مقالة التيمس الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ ولكني أجدتها بعد الحوادث الاخيرة تتخفى تعديل كثير من أجزائها فاذا سمعتم قت بذلك « واني مع اعتقادي بأن الشؤون الداخلية هي موضوع اهتمام حضرات أعضاء الوفد الآن أرجو أن يسمح لي بأن أشير الى ضرورة اذاعة أخبار الحوادث التي وقعت في البلدان الأوروبية وأمريكا واطلاع الرأي العام هناك على تصرفات السلطات البريطانية وما أدت اليه مما لا يتفق بأي حال من الاحوال على المدنية أو المبادئ التي جعلتها الامم شعارها والتي تزعم بريطانيا انها في طليعة من يؤيدها

« ومما يؤسف له ان بعض المسيرين لدفة السياسة في أوروبا من أنصار قاعدة المساومة . ولكن هناك طاملاً جديداً هو الرأي

العام فقد هزت نكبات الحرب الحالية كثيراً من الشعوب وأزالت عنها الاستكانة الماضية فقامت تهيمن على تصرفات ساستها . على أن تلك الشعوب تجهل مصر والمصريين ولا تعرف عنهم الا ما تدلى به المصادر الانكليزية المختلفة سواء مباشرة أو غير مباشرة

« ويعتمد... على جهل تلك الشعوب المضي في سياسة المساومة القديمة مع الساسة الذين يقومون بالتسوية العامة . وهي يهملها الآن أكثر من كل شيء آخر أن لا يتصرك صوت مصر في أوروبا وأمريكا وإن لا ترى طبقات الامم التي تشعر بصورة مصر تحت سيطرة الاستعمار الانكليزي .

» ويهم بريطانيا الشعب الأمريكي لحاله من الصوت الرفيع في تقرير المسائل المطروحة على بساط البحث في باريس فيهمنا كثيراً أن تعرف الشعوب الاوروبية والامريكية المسألة المصرية على حقيقتها .. ولشئ بأن ما يتقرر في مؤتمر الصلح انما هو صدى الاصوات المرتفعة من طبقات الشعب في البلدان التي يجلس ساستها في المؤتمر

« فمن أعظم الواجبات الجوهرية في هذه الحالة البروباجندا في الخارج أعني ... في بلدان الحلفاء بالكتابة في الصحف وطبع الكراسات عن المسألة المصرية وعن جهاد المصريين . وإذا كان

هذا المجهود سياتى عقبات في بعض البلاد فانه يجد كثيرا من  
النايات الخسبة في غيرها ويجد صدورا رحيمة لاسيما في الصحف  
الامريكية وبين الشعب الأمريكي وكذلك في إيطاليا  
«وقد جئت بهذا أعرض على منظمات الاعضاء ان يسموا  
لى باقتباس يانه عن المسألة المصرية من المذكرات التي وضعت  
وكتابة مقالات مخفية لبعض صحف امريكية مسموعة الكلمة عن  
الحوادث الحالية وغيرها»



### كيف حادث لورد النبي

وكان السير ونجت قد استدعي الى انكارا وعين لورد النبي  
مكانه وجاء اللورد مصر على مدمرة  
وكانت الاقارب في البرنامج الذي جاء به متضاربة فقبل انه  
جاء يضرب بقبضة حديدية وقيل غير ذلك فخطر لي كمصحفي ان  
أطلب محادثته رجاء استطلاع شيء من نياته وكشفت بذلك بعض  
رجال الوفد فأقروني على الفكرة وفلا كتبت الى سكرتير اللورد  
أطلب مقابلة لعمل حديث معه

وفي مساء ٣١ مارس سنة ١٩١٩ تلقيت ردا من المستر كيون بويد  
بان اللورد سيقابلني في منتصف الساعة التاسعة من صباح اول ابريل  
ورأيت قبل الذهاب لعمل الحديث ان أعرض الاسئلة التي



أُذِيع توجيهها للورد على بعض أعضاء الوفد ولكني لم أوفق لمقابلة  
أحد منهم بعد استلام الخطاب فذهبت مبكراً - في صباح أول  
أبريل - إلى دار محمود أبي النصر بك فلم يتردد في مقابلتي رغم  
اشتداد البرد والساعة المبكرة التي ذهبت فيها فمرضت عليه الانشلة  
التي اعدتها فمد لها وقر الراي على ان أوجه إليه الانشلة التي رآها  
التراب في جريدة وادي النيل في حينها

وذهبت إلى دار الحماية وسكنت هذه أول مرة دخلتها .  
وارسلت بطاقتي فجاءني المستر كيون بويد السكرتير الشرقي وهو  
يحسن العربية فادخلني غرفة المارشال وسألني هل أتكلم الانكليزية  
فقلت نعم . فقال اذن لا حاجة لك بترجمي وتركنا وانصرف



استقباني المارشال في غرفة عمله وهي بسيطة في فرشها بسيطة  
في زينتها . وما كنت ادخل من الباب مع المستر كيون بويد حتى  
وقف وتقدم خطوتين ومد إلى يده مصافحاً مبتسماً وطلب مني ان  
أجلس على مقعد كان بجوار منضدة عمله

وكان يلبسه العسكرية وهو طويل القامة حسن البنيان  
ترى فيه الجندي مجرداً من خشونته . يتكلم بهدوء ويبتسم أكثر  
الاحايين ولكنه اذا تكلم ادركت انك لا تحدث محامياً أو خطيباً  
اعتماد الزويق والتدوين ولا مخاطب سياسياً جرى على المراوغة

والعاطلة وأنا تحدث عسكرياً -- اقصد عنه العسكرية -- ككل  
جندى آخر الاصباغ والالوان التي يصبغ بها الساسة ورجال  
الاعمال بحيث يمكنك ان تقرأ في وجهه مايجول بفكره

\*\*\*

واثن كان لورد اللبني لم يحدثني بشيء معين محدد عن نياته  
والبرنامج الذي جاء به فقد رأيت في وجهه أثر الطيبة التي يجدها  
الانسان غالباً عند رجال الجندية الذين استهدفوا للمهلك حتى اني  
خرجت من عنده وأنا أعتقد ان سياسة التضييق ستغير

\*\*\*

حدثت المارشال اللبني نحو ساعة وكان يجيب على اسئلتى بغير  
تكلف ولكن بصعوبة ولعلها تريت الجندى الذي اعتاد وضع  
الخطط قبل الهجوم. وكان لا يستنكف وهو ممثل التاج البريطانى.  
وهو مركزه العالى وكقائد للجيش البريطانىه تستمد من سلطته  
الاحكام العرفيه من ان يسمع منى سؤالاً جافاً أو رداً شديداً

وفي نهاية الحديث طلب منى عرضه قبل ارساله للنشر  
فخرجت من دار الحماية الى مقر الوفد فاطلمت الحاضرين من  
أعضائه على نتيجة الحديث. ثم وضعت كتابته وحملت الى دار الحماية

فأخذته مني المستر فرنس الذي كان مفتشا ببوليس الاسكندرية  
ورئيسا لمراقبة المطبوعات بها اثناء الحرب فتركني زمانا ثم عاد  
وابدى لي بعض ملاحظات . وطلب مني كتابة الحديث ثانية  
فصفت وابدى ملاحظات ايضا وفي النهاية اجيز الحديث وأشير  
على محمله الى الماجور دلي ردكليف رئيس مراقبه الميدان باوتيل  
سافوي ليصممه بنحتم الرقابة العسكرية حتى لا يحتاج الامر لمرضه  
على الرقابة المحلية فتمت . وحلت الحديث الى مقر الوفد بدار  
سعد باشا

وكانت الجلسة منعقدة قدامي ثلاثة من الاعضاء على اتراد  
وافهوني ان بين الاعضاء عضوا يشكون في اخلاصه ولذا يحسن  
ان لا اذكر شيئا عن الحديث الابد انصرافه . وهكذا انتظرت  
حتى انصرف ثم ادخلت فطالمت الحديث ان بقي من الاعضاء  
وذكرت الاطوار التي مر بها فأشاروا بنشره ورأوا انه مفيد رغم  
كل ما ورد فيه وانه يعد خطوة الى الامام

وهكذا ارسلته لجريدة « وادي النيل » التي كنت أعمل فيها  
بها للاشارة التي تلقيتها من بعض أعضاء الوفد إذ عرضت الحديث  
عليهم وكانوا مسرورين بالنتيجة التي وصلت اليها

### وعد بالسفر

وكان بعض من أعرفهم من أعضاء الوفد قد ذكروا لي أنهم إذا أُجيز لهم السفر سيستصحبون معهم سكرتارية من الماهين باللغات الأجنبية وإنني بطبيعة الحال سأكون بين من سيقع عليهم الاختيار . ولكن لم يكن يظن أن إجازة السفر ستجىء بالسرعة التي جاءت بها فعدت إلى الإسكندرية في أواخر الأسبوع الأول من شهر أبريل وما كنت أنظي يوما في عملي حتى جاء التفراف من مراسل « وادي النيل » ( فرحات أفندي ) يحمل إلينا خبر صدور بلاغ لورد اللاني بإطلاق سراح الأربعة المعتقلين وإباحة السفر إلى الخارج لمن يشاء

ولما اطلعت على التفراف عولت على العودة إلى مصر لاري متى يرمع الوفد السفر إلى أدروبا وهل سيتيسر لي السفر ضمن سكرتاريته . وبحثت عن حضرة محمد أفندي الكازه صاحب جريدة وادي النيل التي أعمل فيها لأطلبه على نيتي فلم أوفق لمقابلته فكُتبت له خطابا وقلت له أنني إذا سافرت مع الوفد تبصر لي أن أوافي الجريدة بما يهم القراء الإطلاع عليه من أعماله ومساعدته ورجوته أن يرسل تفرافا برأيه في ذلك إلى بمصر بمكتب وادي النيل وكان ومسولي إلى القاهرة في ٨ أبريل على ما ظن فذهبت بعد النظر لمقابلة من وعدوني بالسفر من الأعضاء فعدت منهم

عزلوا على عدم استصحاب أحد وانهم قدموا فعلا كشفنا للسلطة العسكرية بأسماء الاعضاء المسافرين وانهم ليسوا استطاعتهم تعديل الكشف . ولكن هذا لم يثن عزمي عن السفر فقد كنت أرى أن سفر الوفد دون استصحاب صحافي سيحول دون اطلاع البلد هنا على الجهود التي يقوم بها كما كنت أرى ان الصحافي الذي سيأخذ على عاتقه هذه المهمة يتمكن أن يخدم بلده خدمات جليلة ويخدم نفسه أيضاً من الوجهة الأدبية لا سيما اذا ساعدته الظروف فتقل الى الامة أخباراً سارة مطمئنة

وحاولت كثيراً أن يكون سفري بواسطة الوفد وخطبت في ذلك كثيرين من أعضائه فقبل لي انه ليس من المتيسر سفري على تنه الوفد ولكن يصح أن أسمى أنا للسفر كصحفي . فاستملت من السكرتارية عن كيفية الوصول الى ذلك فقبل لي انهم حصلوا على إذن بواسطة تقديم طلبات للسلطة العسكرية بأوتيل «سافوي» وإن الأذن صادر من دار الحماية . فذهبت الى مركز القيادة بالسافوي وقابلت الميجور دلي ردكليف رئيس مراقبة المطبوعات العسكرية وأقهرته أني أريد السفر مع الوفد نائباً عن بعض الصحف المصرية وبعد مناقشة أحتاني على دار الحماية . وهناك قابلت المستر فرنسي وبعد مناقشة ظلت نحو ساعتين ردتني المستر فرنسي الى مركز القيادة وأعطاني خطاباً للميجور ردكليف . ورنأ أحتاني على ضابط

مكلف بإصدار أذونات السفر لمن يسمح لهم به . واسمه الكاتب  
تويدي فزودني بورقة لقلم الجوازات لأعطائي جواز سفر وأفهمني  
الكنايتن انهم سيضيفون اسمي الى الكشف الذي سيرسل الى  
السلطات بميناء بور سعيد حاويا اسماء من سيجوز لهم السفر من رجال  
الوفد . وذكرا ان اجرة السفر عشرين جنيهاً تدفع ببور سعيد  
هذا كله وقع يوم ٩ ابريل وكان الوفد يزعم السفر من  
القاهرة في صباح الجمعة ١١ ابريل اي انه لم يكن قد بقي اسمي  
للتأهب للسفر الا يوم واحد

\*\*\*

وفي ٩ ابريل تقسمت عملي مظاهرات كبرى استهجا بالافراج  
عن سعد باشا ومن معه وإباحة السفر . وسارت في المظاهرة جميع  
الطوائف والجماعات وبينها جماعة الصحافيين فسرت معهم ولما  
وصلنا الى ميدان عابدين دخل كثيرون منا القصر ووقعوا دفتر  
الزيارة ثم طلب الحاضرون التشرف بمقابلة السلطان . وبعد خطابات  
طويلة وسناقشات اشترك فيها دولة حسين رشدي باشا ومعالى  
ذو القنار باشا وسعادة أميني محي باشا . طلب الى الحاضرين أن  
يفسحوا عنهم وفداً فأجابوا سبحة أو ثمانية وكنت أنا عن الصحافيين  
وقبل صعودنا للتشرف بمقابلة عظمتهم قرر أن يترك الكلام  
لقرص حنا بك . وكان عن المحامين مم ابراهيم أفندي الشواربي

وصعدنا فلذا عظمة السلطان واقف في ردة فيسحة ببسلة طويلة  
رمادية اللون يحف به كبار رجال البلاط فصالحنا . ثم وقفنا أمامه  
فتكلم مرخص بك حنا وأشار الى ما حدث والى رجاء الامة في عظمته .  
فرد السلطان مظهرآ الرجاء في المستقبل متمنيا النجاح واعدآ بالخير  
ثم انسحبنا

### كيف صافرت من مصر

كان سفرى الى باريس مجازفة جنونية . ولكنها وروح الشباب .  
ولكنها الرغبة في الخدمة . الرغبة في العمل . ولكنها مجازفة شاب  
يريد أن يبنى مستقبلا ثابتا على انقراض ماض مؤلم . يريد أن ينفض  
وينفض عبء الموت المدني الذي رضى به ورضخ له وأسكت فاه  
عن التطق بالحق وفاء حيث لا وفاء . وإخلاصا حيث لا إخلاص .  
مجازفة شاب عرف أنه لا سبيل للوصول الا اذا سلو الى غاية على  
الشرك والخصى فأقدم غير وجل لانه نظر الى الغاية فقط . الى الغاية  
الشريفة ولم ينظر الى ما يحف بها من صعاب



وهكذا لم ينتض يوم الاربعاء حتى كنت قد حصلت من  
مركز القيادة على اذن - كالذى أعطى لاعضاء الوفد - قلم الجوازات  
لأعطائي جواز سفر

وفي صباح الخميس ١٠ ابريل حصلت من قلم الجوازات على جوازي وكان هناك مندوب من الوفد يستلم جوازات الاعضاء أيضا . ثم ذهبت الى قنصلية فرنسا لتحصيل اذنها بدخول البلاد الفرنسية كالمادة المتبعة

وهكذا كنت عند ظهر الخميس قد أتممت الاجراءات اللازمة للسفر

وفي هذه الاثناء كنت قد أرسلت الى حضرة محمد افندي الكازة صاحب جريدة وادي النيل تلغرافا أسأله فيه عما اذا كان من المتيسر سفرى من قبل الجريدة ؟ وكنت قد أرسلت ذلك بعد أن رأيت انه ليس من المتيسر سفرى مع الوفد وعلى نفقته

وظلمت أنتظر الرد ولكن اضطراب المواصلات التلغرافية أخر وصوله فذهبت الى جريدة الاهرام وقابلت الاستاذ داود افندى بركات رئيس التحرير وعرضت عليه مراسلة الاهرام فقبل ولكنه أجل الكلام في نقطة الاجر الذى يدفع لى الى ان يعود صاحب الجريدة من سوريا غير أن داود افندى قال لى سافر وكن مطمئنا من هذه الجهة . وفلا صدر الاهرام فى صباح السفر وفيه كلمة تشمر بذلك

وكان كل ما عني في ذلك الوقت نحو ثلاثة جنيهات وأجرة الباخرة وحدها عشرين جنيها عدا نفقات النقل والسكة الحديدية .



البحر الخ الخ ولكن هذا لم يثبت حتى أيضا فتصدت شخصا أعرفه  
عرضت عليه الأمر فاقترضني عشرة جنيهات

وعند الساعة السادسة سألني محمود أفندي رحى وكيل وادى  
النيل فلما رأنا من صاحب الجريته المواقفة على سفري فقامت صديقا  
بان يمتدح للاستاذ بركات نيابة عنى لاسيما انى كنت أعمل فى وادى  
النيل من قبل أربع سنوات وكنت فى سفري انما اتابع عملى فيه  
بحيث اذا عدت قالى مركزى الاول فيه

واطلعت رحى أفندي على أنى لا أملك النفقات الكافية فذهبنا  
صوية فبحث عن متهديع وادى النيل لآخذ ما يلزمنى منه ولكننا  
لم نوفق الى مقابلة وأخذنا أذهبنا معا الى بيت قريب لى بالببسية  
كان كل ما وجدته عشرين جنيها أخذتها منه أمام رحى أفندي وبذا  
صار كل مامى ٢٣ جنيها

### كيف وصلت الى باريس

وقبل أن أترك رحى أفندي أعطيتة خطابا لصاحب « وادى  
النيل » بسطت له فيه كيفية سفري ورجوته أن يرسل لى نقودا  
بالتفراغ على بنك الكريدى ليونيه ببارسيليا

وفى الصباح التالي استقلت القطار مع أعضاء الوفد فى العربة  
المخصصة بهم وفى بور سعيد دفع كل منا عشرين جنيها للسلطات  
المسكينة فى الميناء فان الباخرة كالدونيا كانت فى ذلك الوقت تحت

## سيطرة السلطة العسكرية

وخصص لنا جناح في الباخرة فكنت في غرفة واحدة مع  
حضرة الدكتور حافظ عفيفي بك وحضرة مصطفى النحاس بك  
لم يكن معي شيء من الغرض أو الملابس فأما كلها كانت  
بالاسكندرية ولم أكن أظن عند سفري منها إلى القاهرة في مارسيل  
أنى سأغادر القطر بعد يومين بل كنت أظن أن إجراءات السفر  
ستتقضى زمنا طويلا يمكننى أن أعود أثناءه لأخذ ما يلزم من  
الملابس . وهكذا لم يكن معي عند نزول الباخرة إلا « جاكطة »  
صغيرة فيها « بيجاما » للنوم وقيص ولباس وقيص أفرنجي حتى أنى  
اضطرت إلى شراء مناديل من بورسعيد



وصلنا إلى مارسيليا فأحصيت ما بقى من ثروتي فإذا به سبعة  
جنيحات مصرية استبدلتها بعملة انكليزية من يدريك . وفي مارسيليا  
اتفقت جنيتها ودفعت خمسة جنيحات أجرة السفر إلى باريس ولم  
تكن قد وردت إلى « الكريدى » بمارسيليا نقود برسمى . وهكذا  
استقلت القطار إلى باريس وكل ما معى جنية واحدة . وفي ذلك  
الوقت فقط أدركت مبلغ المجازفة التي أتيتها . فظلت طول الليل  
حائرا مرتبكا قلعا وأدرك ذلك صديق من أعضاء الوفد فسألتنى عن  
الامر وعرض على مساعدته لى وقدم لى مائتى فرنك . وشجبتنى

بكلماته قائلا انني يمكنني الاعتماد عليه في كل ما احتاجه حتى ترد لي  
نقود . وكانت هذه منه يد لا أنساها قط . ومكرمة لا تفيب عن  
ذاكرتي مهما مر من الظروف

### كيف أقمت في باريس

وحسن الحظ وجدت بين الطلبة الذين كانوا بباريس وأنمو  
دراستهم كثيرين كنت أعرفهم فأخذوني الى فندق في الحي اللاتيني  
حيث عثرت على غرفة كنت أدفع أجرتها ١١ فرنكايوميا في أوائل  
« ريانون بالاس » بالحي اللاتيني ولكن مع هذا لم أستطع البقاء  
فيها لعدم ورود نقود الى مدة فانتقلت الى غرفة أخرى في الدار رقم  
١٦ بشارع سان فردينان كنت أدفع أجرتها ستة فرنكات يوميا

وبقيت أسبوعين في باريس لم ألتق فيهما خيرا من جريدتي  
ولكنني في أواخر أبريل وأوائل مايو ورد لي تلغراف من صاحب  
وادي النيل يلغني فيه أنه أرسل لي ألفا وخمسة مائة فرنك تحويلا على  
الكريدي ليونييه . والله خشي أن لا يصلني التلغراف فأرسل الى  
شعراوي باشا مثل هذا الخبر تلغرافيا ليبلغه لي . ولكن الديون التي  
تراكمت علي كانت تستغرق كل هذا المبلغ أوجهه على الأقل

وأرسل لي الكليزه أفندي بعد ذلك الفين من الفرنكات على  
دفتين وعطت بعد عودتي أنه أرسل لي ألفا ثالثة ولكن سوء الإدارة  
في البنك الذي حول المبلغ اليه حال دون وصوله الي أو اخطاري

به على الأقل فلم أعلم به واستلحه لابلد عودتي الى مصر وبعد مخاضات طويلة مع الكريدى يونيه وشركة كوك

وقد قضى على سوء حالتي المالية بباريس أن أترك غرفتي في شارع سان فردينان الى غرفة أحقر منها كنت أدفع أجرةها مائة فرنك في الشهر وهى في الدور الرابع من البناء رقم ٢٩ في شارع الفونس دودييه في الدائرة الرابعة عشرة وهذه الدائرة معروفة بأسمها حتى الحال : وهو في طرف باريس من جهة باب أووليان

وحدث أن اعتصب عمال النقل والترام والافرو والامينيوس ولم تكن حالتي تسمح لى باستئجار سيارة فكانت كل يوم أقطع المسافة من دارى الى مقر الوفد بشارع مالاكوف سيرا على الاقدام . اى أنى كنت أخترق باريس من أحد طرفيها الى طرفها الآخر ماشيا وليدرك القارىء طول هذه المسافة التى كنت أقطعها ذهابا وعودة أقول أن باريس يبلغ تعدادها نحو أربعة أو خمسة ملايين نفس وحجمها يكاد يكون ستة أضعاف حجم القاهرة

### ليلة تحت سماء باريس

ومع كل هذا فقد بلغ بى سوء الحال أنى لم أستطع دفع إيجار غرفة حقيرة أقيمت بها . وانقضت الالة أساييم وربة البيت تطالبنى وأنا أعدها رجاه أن يصانى بين يوم آخر ما يمكننى من إيفاء دينها . وبالضبط في يوم ٢٧ يونيه عدت للاثام حول منتصف الليل وكنت

منهوك القوى أكاد أمقط من التعب فوجدت باب الغرفة موصدا  
وعليه ورقة من ربة الدار تقول فيها أنها أوصدها الى ان ادفع لها  
الاجار . وهكذا قضيت ليلي في شوارع باريس تحت المطر الشديد  
وفي البرد القارس . وكنت كلما أنهكتي التعب من السير أجلس على  
مقعد من المقاعد العامة

وظلم على النهار وأنا أرتجف من ألم البرد والتعب وكان كل  
ما معي فرانك واحد فمدحت قهوة من تهاوى المال شربت  
فيها فنجان قهوة بخمسة وثلاثين سنتيا  
ولم تشأ عناية الله أن أعذب أكثر من هنا فوجدت نجدة  
لم أطلبها في الواقع فقد استمت في بريدي اخطارا من بنك الكريدى  
ليونييه فذهبت فاذا ٧٨٠٠ فرانك (مائة جنيه) مرسلة لي من  
أسرتي تحرا لا تفرأيا من فرع صبين الكروم ولم أكن قد طلبت  
منها نقودا قط ولكنها العناية الربانية

ومن هذا المبلغ حدثت كثيرا من ديونى فلم يبق منه الا القليل  
وصاق بي الحال حتى لم أستطع الاقامة أكثر من ذلك فذهبت أجرة  
المودة اقتراضا من بعض الاصدقاء وكلام من أعضاء الوفد ورجاله  
ثم عدت في ٦ اغسطس فوصلت الاسكندرية في ١١ منه

ويصح ان أقول انصافا للكثرة افندى اننا نحاسبنا بعد عودتى  
ودفع لي كل ما بقى لى عنده من مرتبى وحقائى في السفر والمودة

لمصر وللشرق

لعل بعد هذا أكون قد وفقت الى ارضاء فضول الذين كانوا  
يتساءلون كيف سافر وكيف عاد وكيف أقام . ولعل أوفق بمسألة  
ذلك الى إجابتهم على بقية ما جال في نفوسهم بعد عودتي  
ان التفاصيل التي كتبتها والتي سأكتبها صادرة من نفس  
محزنة متأللة . من نفس تجرحها كل كلمة من تلك الكلمات ولكنها  
تحتل كل هذا لتنفذ عنها الغبار الذي أناره يوم أكل الحسد قلوبهم  
وأعمى النياط بصائرهم وأبصارهم

ورغم الحياة الشاقة التي كابدها في باريس ورغم الاعسار الشديد  
الذي كنت أكابده تيسر لي ان أخدم بلادي الى أكبر خدمة استطاع  
كنت أخدم بلادي برسائلي في « وادي النيل » . وبعملي  
في باريس

كنت في الوقت الذي أقفل فيه كل باب امام الوفد . في  
الوقت الذي استحكمت فيه حلقات اليأس حتى خشي ان يكون  
لها تأثير على الروح العامة هنا أكتب الرسالة تلو الرسالة ادعو الى  
الثقة بالوفد والالتفاف حوله

وصل الوفد الى باريس ولقي في الدوائر الرسمية الصدمة تلو  
الصدمة . فأخذ الرجاء يتضاءل . والامل يزول . وقال البعض  
انتهت مهمتنا فلنعد . وقال البعض الآخر لم يمدتمة فجال لعمل

شيء فلا فائدة في اتفاق المال . وقال البعض يجب أن نمتدح بضائع  
كل أمل وابن ما نعمله الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة  
رأيت سعد باشا وزملاءه يدقون أبواب المؤتمر ووفود الصلح  
فتقبل في وجوههم ويجهون . فوجدت نفسي أمام واجبين واجب  
الصحفي . وواجب المصري

كصحفي كان يتحتم علي أن أسرد اقراء جريدتي الحقيقة على  
علائها . وان لا أخفي عنهم ما كان يقع دون تحوير أو تعديل . وأن  
لا أنكم شيئا من الصدمات التي كانت تصيب الوفد وبعبارة  
أخرى قضية مصر . ولا من الاختلافات التي كانت تقع بين الاعضاء  
وبعضهم ولا ولا ولا الخ الخ .

هكذا كان واجبي كصحفي

ولكنني أعترف هنا بأنني لم أتردد في تضحية هذا الواجب أمام  
الواجب الوطني فقد كنت أرى أن واجبي كمصري يقضي علي بأن  
لا أكتب حرقا يمكن ان يبعث اليأس في نفوس المصريين . كنت  
أرى أن القوة الوحيدة الباقية لنا هي في اتحادنا . واننا لم يعد لنا  
سلاح بعد قرار مؤتمر الصلح سوى تضامننا وتآزرنا . بل تركت  
بريئين يلوئان ظلما ويتهمان باطلا . ولم أقدم للدفاع عنهما لان  
الدفاع عنهما كان من المحقق أن يمس غيرهما كما كان يحتمل أن يؤدي  
الى اضطراب في الافكار . هما صغر فضرره كبير

هكذا كنت أرى واجبي كمصري . وعلى هذا الرأي كنت

أبني مقالاتي ورسائلي

كنت لا أقول الكلمة المسرة إلا لمن يصح أن يسمعها في  
باريس فاجرد رسائلي من العبارات المشبته للعزائم . مما كانت حقيقتها  
والظاهر أني أصبت في اتباع هذه الخطة والظاهر أنها جاءت  
بالفائدة منها فقد أخبرني سكرتير لجنة الوفد المركزية (عبد الرحمن  
ياك فهمي) في حديث جرى لي معه بعد عودتي أنه جاء وقت  
سكون وفقر وكانت التفرافات ترد بضعف الرجاء وحبوط  
المساعي ولكنه كان ينشر بدلا منه ما يبعث الرجاء ويشدد العزائم .  
وكانت رسائلي تجيء فتساعد على التأثير المطلوب

\*\*\*

كنت في باريس اشعر بمبلغ جهل الأوروبيين بقضيتنا فقد  
كان كل ما يرفونه عنا صورة مشوهة مضطربة رسمها مغرضون  
فصورونا فيها جهلاء متعصبين منحطين خملين لا تصلح إلا لأن نساق  
ولا سبيل إلى اصلاحنا إلا مكرهين

ولم يكن في وسعي أن أقوم بحركة «بروباجندا» لقلة ما بيدي من  
المال ولكني مع هذا رأيت أن ذمتي لا تبرأ إلا اذا فلت كل ما يقدرني  
عمله فقدمت إلى الوفد في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ تقريراً مطولاً عن  
ضرورة الاهتمام بحركة النشر وخطبت بمض اخواني من أعضاء



الجمعية في الامر . وضمت أن بعض الجمعيات الاشتراكية والاحزاب  
في انكلترا أخذتهم بمسألة مصر غير أن الصحف الاستعمارية  
وحدها هي التي كانت تنشر تفاصيل عن الحركة المصرية . على أنها  
كانت تفاصيل منفرة فصدت في الحال الى وضع مذكرة موجزة  
لم تكن تسمح مالم يبطعها فطبعتها على الآلة الكاتبة فقط وصدرتها  
بخطاب تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ . أما المذكرة فمن الحركة المصرية  
ومطالب المصريين . واما الخطاب ففيه تهديد ونفي للتهمة التي رميت  
بها الحركة الوطنية الاخيرة من انها دينية أو ضد الافرنج . وقد  
نشرت الخطاب في كتابي « مع الوفد » فلاحاجة الى اعادته منه  
وارسلت المذكرة والخطاب الى لورد كرو رئيس حزب المعارضة  
في مجلس اللوردات والى الكابتن ودجود دين عضو مجلس العموم  
وهما اللذان اتارا المناقشة المشهورة في شأن مصر في المجلسين في  
جلسة ١٥ مايو سنة ١٩١٩

وارسلتها الى رئيس حزب العمال في مجلس العموم والى  
عشرات من اعضائه واعضاء مجلس الاعيان والى غيرهم من اعضاء  
الجمعيات الحرة والاشتراكية في انكلترا

وكتبت الى المستر بلنت المشهور والى « برناردشو » الكاتب  
المعروف وقد كتب الى الثاني يقول ان جمعية « فايان » ( جمعية  
حرة بانكلترا ) تهتم الآن بمسألة مصر وانها يامرها ان تسمعني

كعصري» وقد حاولت ثلاث مرات الحصول على إذن بالسفر الى  
لوندزه ولكن السلطات البريطانية ببامبيس رفضت ذلك قطعيا  
وفي ١٣ مايو عرفت ان مناقشة في شأن مصر ستجرى في مجلس  
السوم فطيرت الخبر الى جريدة « وادي النيل ». وكان المقرر ان  
تخصص لذلك جلسة ١٥ مايو بعد الظهر فارسلت في ظهر اليوم  
نفسه تفريفا الى الكاتبين ودجورود بن صاحب الاستعلام الذي  
حددت لاجله الجلسة — حتى يصل اليه أثناء الاجتماع وفيه لفتت  
نظره الى الحوادث التي وقعت في البلاد المصرية وقد أتيت على  
صورته الرسمية بالزنكوغراف وعلى ترجمته في كتابي « مع الوفد »



ولم اترك اعتراف الرئيس ولسن بالحماية يردون ان ارسل  
اليه احتجاجا . وقد حاولت ان اصل اليه لعمل حديث معه عن  
الاسباب التي حملته على الاعتراف بالحماية وعن موقف مصر تزاء  
عصاة الامم . وكتبت الى سكرتيره الخاص في ٢٨ ابريل ولكن  
جاءني منه رد رقيق بأن الرئيس ولسن جعل لنفسه قاعدة عدم  
اعطاء احاديث

و كنت اتردد على الاوساط المختلفة لشرح المسألة المصرية  
وتاريخها والحركة الاخيرة واسبابها فكنت اجهد جهلا مطبقا  
بالمصريين وحائهم ومسائلهم فاعمل على تبديده جهدا الاستطاعة

وقد اشترت الى جل ذلك في كتابي «مع الوفد»



هذا موجز لما قمت به لمصر . ولكنه ليس كل ما فعلته بباريس  
فقد وجدت مجال العمل للشرق فعممت

عرفت كثيرين من الشرقيين على اختلاف جنسياتهم . وكنا  
نجتمع ونتداول في احوال كل أمة منا وأحوال الشرق عامة فرأينا  
ان الشرق خرج من هذه الحرب ممزقا وان مطاعم دول الغرب  
سارت في استعمارهم... فبحثنا في خير وسيلة نحطم بها قيود الغرب .  
فوجدنا ان العلة هي الانقسام وعدم وجود رابطة ما بين الشرقيين  
عامة . فأردنا ان نضع الحجر الاساس لهذه الرابطة

وكنا نجتمع المرة بعد المرة في أما كن مختلفة وعقدنا جلسات  
عديدة وضعنا فيها نظام اتحاد شرق سميناه عصبة الامم الشرقية  
غايته تا زر هذه الامم واتحادها في العمل لتحرير كل أمة منها وترقيتها .  
ووضع قانون اساسي مبدئي لذلك وقد عرضت الفكرة على بعض  
أعضاء الوفد فحبوها ولكنهم اعتذروا عن الاشتراك فيها لأن  
صفتهم في الوفد تحول دون ذلك

وقد سافرت في العام الماضي ثانية الى أوروبا لحضور مؤتمر  
كان المنفق عقده في نوفمبر سنة ١٩١٩ ثم ارجىء الى ابريل . وقد  
اطلعت بعد عودتي على تفاصيل عن اجتماعات أخرى له في بعض

## البلدان وأعمال هامة نافذة يقوم بها

\*\*\*

### مذكرات منى

ويصح ان أذكر في نهاية هذا القسم انى رفعت للوفد والله  
بباريس اربع مذكرات

الاولى في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ عن الفرص التي تسنح  
وضرورة انتهازها. وتحتوى بيان المعلومات كثيرة عن حالة المناوصات  
عامة في مؤتمر الصلح والدسائس التي تدبرها الدول فيه للوصول  
الى غاياتها ومهارة السياسة البريطانية وكيف تسير المؤتمر طبقاً  
لاغراضها. وفي المذكرة بحث في ضرورة الاهتمام بحركة النشر  
واحداث ضجة كبرى في الصحف

والثانية في اليوم التالى ( ٢٥ ابريل ) فان بعض الأمريكين  
لفت نظرى الى أن الكلمة الأخيرة في سبب مصر لم تقل لأن  
شروط الصلح لم تكن قد سلمت للامان والازالك بعد فقد لا يتحلى  
الاهتمام بالبروباجندا من فائدة وانما يجب مضاعفة الجهود حتى  
يكون له تأثير. وقد كتبت ذلك للوفد وقلت انه من المفيد كثيراً  
ارسال عضوين ممن يعرفون الانكليزية الى أمريكا لعمل حركة  
بروباجندا

كتبت هذا في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩. والظاهر ان الحوادث

برهنت للوفد فيما بعد على فائدة العمل في أمريكا فاتفق مع المستر فولك وأوفد محمد باشا محمود بعد ذلك بنحو أربعة شهور  
والثالثة في ١٣ مايو عن ضرورة الاهتمام بنشر تفاصيل القضية  
المصرية في البلاد المختلفة وإرسال وفود لعمل حركة بروباغندا في  
كل مكان لا سيما انكلترا وأمريكا وإيطاليا  
والرابعة في ١١ يونيو عن موضوع البروباغندا أيضا  
ولقد سرت مذكرة ١٣ مايو كثيرين من أعضاء الوفد رغم  
ما ورد فيها

\*\*\*

قد يدهش القارئ إذ يجدني كنت دائما ألح في ضرورة  
الاهتمام بالبروباغندا ولقد نظر الوفد إليها . ولو علم مبلغ جهل  
الاجانب بمسألتنا وحالتنا ومطالبنا وحقوقنا لأدرك كنه ذلك  
ولم أكن وحدي أقدر ذلك فان الجمعية المصرية خارته في  
الامر مرات . وكان الوفد على ما يظهر يعني أكثر من كل شيء  
بالسعي لدى الدوائر الرسمية . وكان بطبيعة الحال يتكتم أعماله  
ومساعييه ولما كان يخيل للبعيد عنه أنه لا يعمل شيئا أو انه على  
الافل يترك أشياء .

وتجسست هذه الفكرة الى حد أن اقترح أحد أعضاء الجمعية  
المصرية في جلسة حضرتها ارسال خطاب شديد للوفد لحاسبتها

على الأهمال في نشر الدعوة . وكان كثيرون يرون هذا الرأي  
ولكني وبعض الاخوات حملناهم على رفض هذا الاقتراح  
والاكتفاء برسالة عضو الوفد يلفت نظره الى زيادة الاهتمام  
بالنشر . ومع هذا فان بعض أعضاء الجمعية وغيرهم أرسلوا خطابات  
خاصة بهذا المعنى

وكان يزيد هذه الفكرة تجسما ما كان يشاع عن استياء بعض  
أعضاء الوفد انفسهم من السكون والاعتصار على المساعي الرسمية  
دون عمل شيء آخر ودون القيام بحملة في الصحف وبواسطة النشرات  
والخطابات

#### بعد العودة

تيسر لي في أواخر يولييه أن اقترض نفقات السفر الى مصر  
من عبد العزيز بك فهمي وأبو النصر بك وبدر بك سكرتير الوفد  
وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ حضرت المائدة التي أديها الوفد ظهراً  
للمصحافيين الفرنسيين والاجانب ولغيرهم ثم غادرت باريس في  
مساء اليوم نفسه الى مارسييا حيث استلمت الباخرة « لوتس »  
عائداً الى مصر وكان عليها صديقي باشا وأبو النصر بك وبدر  
بك . وكانت المساعي الجارية بين الوفد وبعض الأميركيين  
للدفاع عن القضية المصرية لا تزال في طي الكتمان ولكني  
كنت واقفا على تفاصيلها غير أني كنت قد قطعت عهداً بأن

لا أذكر عنها شيئاً حتى يبلغها بدر بك الى اللجنة المركزية  
ولست في حاجة الى تذكير القراء بما حدث بعد عودتي من  
الاستمرارى على الكتابة مطبعا في جهود الوفد حاثا على متابعة  
الاتفاف حوله. ثم قضت بعض أسباب ينشأ المرض علي بمفارقة  
الاسكندرية الى القاهرة. وهنا قابلني صاحب جريدة الافكار وأفهمني  
أنه فسح عقد الشركة الذي كان بينه وبين الصوفاني بك وعرض  
علي رئاسة تحرير جريدته فقبلت. وكان أول شرط تمسكت به أن  
أحدد خطة الجريدة في التماقد بأنها خدمة القضية المصرية الوطنية  
وتمضيء الحركة الموصلة الى الحصول على الاستقلال التام  
ولم أكأكد أنها لتولي عملي الجديد حتى وجدت اشاعة خبيثة  
قد انتشرت فقيل ان شركة انكليزية اشترت جريدة الافكار  
واشترطت تعييني رئيسا للتحرير ضمنا لخطتها وقيل غير ذلك كثير  
من هذا القبيل

وجاء كثيرون ممن يهمهم أمرى يلتفتون نظري الى هذه  
الاشاعات ويشيرون علي بتكذيبها في الصحف فآثرت أن أترك  
الظروف والحوادث قتل هذه الاكاذيب وأظهار اختلاق أصحابها  
وكنت أقول لمن يسألوني ان الامة عاقلة وان الشعب أصبح والله  
الحمد يدرك الفئ من الثمين ويستصدر الافكار فاذا كانت غير وطنية  
النزعة فلينبذها الجمهور

وقد ظهرت « الافكار » فكانت في طليعة الصحف المؤيدة  
للوفاة المناصرة للحركة الوطنية وآتى آتحدى أيا كان لان يخرج منها  
ما ينافي الوطنية في المدة التي توليت تحريرها فيها

فالافكار في عهدي كانت الجريدة الوحيدة التي  
كانت تنشر من الاخبار الداخلة والخارجية كل ما يمكن أن يقوى  
الثقة في نفوس الاهالي ويشدد عزائمهم . ولا حاجة بي الى تعديد  
ما قامت به من الخدمات للقضية المصرية فقد كان الناس يقرؤن ما فيها  
وقد صدقت فراستى في الامة فاسما قدرت عملى حق قدره  
فكان لا محلو البريد كل يوم من خطابات ثناء وتشجيع لى على عملى  
أو قصيدة طنان فى وفى خطبة « الافكار » فى ذلك الحين مع أنى  
لم أكن أؤدى الا الواجب المفروض الذى يعد أهمله جريدة

ولقد كان الناس يقفون . . . . . أمام مقر جريدة  
« الافكار » فيفتنون لهذا العاجز الضعيف والافكار فى خطتها  
الجديدة . وكانت هذه أعظم مكافأة سررت بها فى حياتى . وكان  
هذا المتاف ينسبني آلامى ومتاعبي . ولا يضربني أب أقول أنى لم  
أكن أملك نفسي من البكاء

على أن خدمتى الوطنية لم تقتصر على تحرير « الافكار » ومجرد  
الكتابة . وهناك أشياء كثيرة . . . . . لم يحسن أوان نشرها ولكنى  
أشير منها الى الجهود الذى بذلته مع الصحافيين الاجانب عصر



وصل الى القاهرة عند وصول لجنة لورد ملنر بعض المراسلين  
الانكليز ومراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » الامريكية  
فرايت انه يصح الاستنادة بهم لخدمة قضيتنا في صحفهم فاقترحت  
على من ييدهم العمل أن يمهّدوا الى بعض الشبان المتعلمين التردد على  
أولئك المراسلين وجميعهم رجال الامة واطلاعم على حقيقة حالة  
وحقيقة الروح الوطنية حتى لا تكور رسالتهم لصحفهم صالة بالفضية  
من حيث « البروباغندا » . ولكن اقترحي هذا أهل مع الاسف  
كما أهل كثير من الاعمال الهامة لجهل بالواجب وقلة خبرة بأهمية  
تلك الامور

ورغم هذا رايت أن أقوم بالواجب في هذا الشأن جهدي  
فوجدت أن بين المراسلين من جاءوا لامية معينة يرادهم لخدمة سياسة  
معينة مثل مراسل الدايلي مايل فقد كان لا ينتظر منه الا الضرب  
على النعمة التي رضى الاستثماريين في بلاده . ومثل هذا المراسل  
وجدت أن من الميث اضاءة الوقت معه فلم أكلف نفسي عناء  
التعرف به ومناقشته ووالخ

وكان بين المراسلين من كانوا لا يأبون سماع الحقيقة والوضوح  
لهما مثل مراسل المانشستر جارديان والدايلي نيوز . فولاء كانوا  
يتناقشون للتور ويبحثون للوصول الى الحقيقة

وكان هناك مراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » وهي أكبر

جريدة منتشرة بأمريكا تصدر منها نسخة بمدينة « تشيكاجو » وتطبع  
 سبعة مائة ألف نسخة يوميا . ولها نسخة اخرى تصدر بباريس . ولها  
 صلة بصحف عديدة كبرى في مختلف البلدان الامريكية وغيرها  
 تأخذ عنها اخبارها . ومراسل « تشيكاجو تريبيون » جاء محايدا  
 واراد دراسة الحالة كمحايد خالي الذهن من كل فكرة ترمي الى التحيز  
 أو عدم الانصاف

اما المستر جفرين مراسل « الدايلي مايل » فابتعدت عنه وقد  
 ذكر لي احد الكبراء ممن يعرفونه انه طلب منه ان يجمعني به  
 ولكنني اعتذرت لاني سمعت ممن قابلوه انه في مناقشته لا يخرج  
 عن نفقة واحدة وفكرة واحدة وغرض واحد

اما المستر سمث مراسل الدايلي نيوز وغيره فكانوا لا يستنكفون  
 ان يواجهوا الحقيقة وقد كان اول عمل عملته ان جمعتهم ببعض رجال  
 الوفد وزعماء الحركة الوطنية في مادب كنت ادعوم اليها بفندق  
 شبرد حيث كنت اقيم . وممن جمعتهم بهم حضرة الدكتور حافظ  
 بك عفيفي وحضرة امين بك الراجحي . وكنت امهد لهم الطريق  
 لمحادثة الكبار مثل دولة رشدي باشا ومهالي عدلي باشا وغيرها

وقد جاءت جهودى في هذه الجهة بنوائد كثيرة فان كثيرا  
 من رسائل هؤلاء المراسلين كانت لا تخلو من جانب كثير من  
 الانصاف للمصريين وكذلك لم تخل من اشياء كثيرة لمصلحة

## القضية المصرية

ولعل أكبر خدمة اداها صحفى اجنبى للقضية المصرية هي الخدمة  
 التى اداها المستر لارى و المراسل الامريكى  
 المستر لارى و شاب متوقد الذكاء قوى الفكر سريع الخاطر  
 قل ان يوجد شخص فى سنه له مثل تجربته و بعد نظره فى استقراء  
 ما مجول فى خاطر محدثه مما حاول المحدث ستره و اخفاه  
 و وصل الى القاهرة وهو لا يعرف احداً هنا فكان أول ما فعله  
 زيارة بعض الدوائر الخصوصية ولكن ما سمعه فيها لم يكن مما يتخرج  
 له المصريون . ثم عرف بعض افاضل الوطنيين فافهموه شيئاً من  
 الحقيقة . ثم عرفه فى شبرد فكننت اصعبه الى مقابلة الكبراء و الزعماء  
 لمحدثهم . و كنت اصعبه الى الازهر و الكنائس فى حفلات اعياد  
 المسلمين و المسيحيين ليرى بعينه مبلغ التأخى بين عنصرى الامة  
 ويتحقق كذب ما قيل له من تأصل روح التعصب الدينى فى نفوس  
 المصريين . وجمته بكثيرين من الاسرائيليين ليرى ان الامة كلها  
 على اختلاف اديانها مجمعة على المطالبة باستقلالها . وقاتله بكثيرين  
 من الاجانب ليتحقق ان الحركة الوطنية مجردة من اقل روح عدا  
 للاجانب كما اشاعت بعض الصحف المفرضة فى الخارج . و اخذته  
 الى القرى ليتأكد بنفسه ان الحركة الوطنية تتناول جميع الطبقات  
 و انها غير مقصورة على المتعلمين او اهل المدن فقط

وكان المستر لاري رو كسماعف محاميد اجنبي يتردد على مقر  
الجنة ومقر لاستطلاع الاخبار وحدث انه كان يناقش سكرتير اللجنة  
في مطالب المصريين . وجرت المناقشة الى ذكر حوادث

فتفى المستر لويد السكرتير ذلك قائلا انه مجرد اختلافات لا اثر لها  
من الحقيقة . وقد خشيت ان يكون لهذا القول اثر في المراسل  
فجمعتهم بمحضرة ابراهيم دسوقي اباطه بك

تم جمعتهم بالاستاذ احمد افندي ابراهيم المحامى  
وشرح له المسائل التى كان يستعلم عنها باسهاب . وبعد استيفاء المعلومات  
كلها من القاهرة اخذته لزيارة القرى في . . حيث زار بمخيم بيتا  
بيتا و قابل أهلها وعمدتها وحدثهم وصادف أن وجد بين الاهالى  
أشخاص يعرفون اللغة الانكليزية الى حد ما فكانوا يفهمونه ما يستعلم  
عنه مباشرة

وقد كتب المستر رو المراسل مقالة عما شاهدته مؤثرة جدا  
ظهرت في عدد اول مارس من جريدة « تشيكا جو تريبيون »

و كنت أنتهز فرصة كل اجتماع لأخذ المستر رو وأخوانه  
المراسلين الا جانب اليه وهكذا جمعتهم يشاهدون مبلغ من فضة المصريين  
و كنت أفسر لهم ما يفض عليهم

وقدم لى المستر رو أسئلة عن القضية المصرية طلب منى الاجابة



مستور لاری رو

انظر صحیفہ ۲۰۷ الی ۲۱۳

عليها أو إعطائه معلومات عنها وقد كتبت له مقالتين عن بعضها نشرنا  
في جريدة « تشيكاجو تريبيون » بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٠ وتاريخ  
١٩ مارس سنة ١٩٢٠. الأولى عن الشرق ومبادئه ولنس ومطالعة  
الصلح في نظر الشرقيين والثانية عن أهلية المصريين لتولي شؤونهم  
بأنفسهم دون تدخل أجنبي وما يزعمون عمله إذا استقوا . وقد  
نشرتهما « تشيكاجو تريبيون » في موضعين ظاهرين

أما بقية الأسئلة فاعطيتها لأمين بك الرافعي الرد عليها وقد  
كتب الرد وترجم الى الانكليزية وسلم الى لاري رو والظاهر ان  
نطاق الجريدة لم يتسع له لطوله وقد نشر أمين بك الترجمة في جريدة  
الاخبار منذ مدة . والاسئلة تتناول مركز الانكليز في مصر

وقد بعث المستر رو من مصر بخوشتين رسالة من الانصاف  
له ومن قبيل الاعتراف بفضله ومن قبيل تسجيل يد أداها لمصر  
بعدم تحيزه وبانصياعه الى الحق أقول انها كانت من أعظم الخدمات  
التي ادت لمصر من حيث نشر الدعوة . ولا شك ان مقالاته التي  
نشرت في اوربا وامريكا قد علمت الملايين كثيرا من الحقائق التي  
كانوا مجهولونها عن مصر . ومما قلت فلن اوفي المستر روحته من الشاء  
بدأ المستر رو رسائله بوصف الحركة الوطنية فظهر كيف انها  
تتناول جميع الطبقات واورد أدلة محسوسة على ذلك ومما اذكره عرضا  
انه كان يخرج وينتقل في الاحياء المختلفة ومجادث الناس على اختلاف

درجاتهم بين فقير وغنى وكبير وحقير

ثم كتب رسائل أظهر فيها بالبراهين ان الحركة المصرية الاخيرة  
وطنية بحتة لا تتناول الدين ولا تمس الاجانب وضرب الامثلة على  
ذلك وعلى تضامن الاقباط والمسلمين وكان يكتب عن صلة القرابين  
واتحادها

وكتب عن روح الرقى بين المصريين وتقدمهم وانتشار  
العرفان بينهم . وعن نهضة المرأة المصرية ومقدرتها والدور الذى  
لعبته فى الحركات المصرية وعن مسألة النقاب وحقوق المرأة فى  
صدر الاسلام

وتكلم عن نهضة المصريين الاقتصادية واقبالهم على شراء  
سندات الدين المصرى لتحرير مصر من رق الدين الذى يشل  
حركتها ويقيد حريتها

وكان يكتب عن كل مظاهرة من المظاهرات الوطنية التى  
كانت تعمل لاستقبال العاملين أو وداعهم أو الخ الخ . وبالجملة  
وفى الشهور الوطني حقه من الوصف الصحيح المجرد عن الهوى  
وكتب مقالات عن حالة مصر قبل الاحتلال وبعده مظهراً  
النهضة العلمية التى كانت فيها لمهد محمد على واسماعيل . وموضحاً  
أن الرقى المادى أو الادبى الذى نالته مصر فيما بعد ذلك انما كان  
نتيجة لازمة لسنة الارتقاء الطبيعية وانما كان يصح أن تصل الى

أضفاده لو كانت مستقلة

وكتب ايضا عن نظام الحكم في البلاد والوظفين الانكليز وغير ذلك ونشر احاديث مع كثيرين من الكبراء مثل رشدي باشا وغيره. وعلى ذكر الاحاديث أذكر انه في الاسابيع الاولى من وجود لجنة ماثر كانت هناك اشاعة يفهم منها ان اللجنة تقبل المناقشة على قاعدة الاستقلال التام وانها مستعدة للتسليم به متى أقنعت بذلك. وقد اظلمت المستر رو على هذه المساعي فرأى ان يتبين ذلك من بعض أعضائها أو من رئيسهم وتيسر له أن يحدث المستر سبندر احد اعضائها

وقد اطلقني المستر رو على الحديث بعد عودته من فندق سميراميس قاذبا بالمستر سبندر يقول لهما ان المسألة ليست مسألة استقلال تام وان أكثر المصريين لا يدركون معنى الاستقلال التام الذي يطالبونه وانه ليس بينهم اثنان يعرفان ماهية الاستقلال التام الذي يطالبون به وان المسألة مسألة اصلاحات داخلية واتخاص عدد الموظفين الانكليز وازالة أسباب الشكوى من بعض مسائل ادارية وغيرها

أسرني المستر رو المراسل بهذا الحديث كما يسر الصديق الصحفي الصديق الصحفي. وهو يعتقد بطبيعة الحال اني سأكتبه الى أن يظهر في جريدته ولكن الواجب الوطني تطلب هذه المرة



على الواجب الصحفي أيضا فلم أتردد في الذهاب الى دار سعد باشا  
 في طاوله حيث كانت تجتمع لجنة الوفد المركزية، وكانت اللجنة مجتمعة  
 فتمصت عليها ما جرى وأطلتها على الحديث . والظاهر انه كان  
 بين أعضائها فريق يرى المساواة وفريق ضد هذا الظاهر ان الفريق  
 الثاني اعترض بهذا الحديث لاقامة الدليل على أن لجنة ملر لا ترمع  
 فعلا قبول الاستقلال التام أو قبول جملة قاصدة للمفاوضات

وأبغت ان المستر سبندر يلج سيف مقابلي وانه سينتظر في  
 يفتدق « سيراميس » الساعة الحادية عشرة صباحا والساعة السابعة  
 مساء فالتفت أيضا . وأخيرا أجرت لي مقابلة مع المستر سبندر  
 بقي لي فيها ما روى عنه خاصا برأيه في مطالب المصريين وأكد لي  
 انهم لا يترددون في منح مصر استقلالها وان كل ما يطلبونه انما  
 هو ضمان مصالحهم ومصالح الاجانب ونحو ذلك وطالب مني أن  
 أنشر شيئا في هذا الشأن في جريدة الافكار فامتعت وقلت له انهم  
 يمكنهم أن ينشروا ما يشاءون ببلاغات منهم مباشرة . أما أنا فلا  
 يمكن أن يتفكروا مني أي عمل يصح أن يكون فيه تسهيل مهمة  
 لجنة ملر ما دامت الامة مجمعة على مقاطعتها وما دامت هذه المهمة  
 تنافي مصلحة البلاد

ولم أكد اني من مقابلة المستر سبندر حتى قصدت الى مقابلة

بعض أعضاء الوفد ولجنته وأطلقتهم على الحديث الذي جرى له  
وأطلعت بدر بك سكرتير الوفد عليه أيضا

وإنما للفائدة اذكر انه جرى للمسترو حديث آخر مع  
لورد ملر نفسه اطلعت بعض أعضاء الوفد عليه في حينه وقبل نشره  
في « تشيكاجو تريبيون » . كما أطلقهم على تفاصيل أخرى خاصة  
بالحديث . وقد أبلغ أمره لسمد باشا في حينه

وقد كان لكتابات صديقي لاري ووالمراسل الأمريكي في  
جريدته تأثير كبير قدره رئيس الوفد المصري كما قدرته الجمعية  
المصرية بباريس وأرسلت وفداً منها يشكر رئيس تحرير الجريدة  
على الخدمة الكبرى التي أدتها جريدته للقضية المصرية على لسان  
مندوبها في مصر

ومما أذكره انصافاً للمسترو وكصفي وللحقيقة انه اذا كان  
قد ايد القضية المصرية فليس ذلك لانه اراد تأييدها وانما لانه درسها  
دراسة تامة وافية فقد كان قبل كتابة أية رسالة يسألني عن المعلومات  
التي يريدونها ثم يعمد الى تحريرها من مصادر مختلفة وينتقب ويبحث  
حتى يصل الى انها الحقيقة ثم يكتب عن اعتقاده . ومن الغريب ان المسترو  
رو رغم صغر سنه ورغم ما قد يظهر عليه من الخفسة أو ما يخيل لمن  
لا يعرفه منها شديد في تمسكه بواجبه الصحفي . شديد في تقدير هذا  
الواجب . صادق القراسة في الحكم على الاشخاص وإن لم يجالسهم

الا دقائق قليلة

### كيف اقلت جريدة الافكار

كانت الافكار في عهدي كما قلت في طبعة الصحف المؤيدة  
للبحرثة الوطنية . وكانت أخبارها الخارجية تفتي بحيث لا تخلو من  
قائمة ولو غير مباشرة للمصريين وحركتهم .... وكانت تناول  
أخبار الشرق لاسيا البلاد التي تسمل مثلنا للاستقلال التام . واخبار  
الحركات الوطنية في البلدان المختلفة . واخبار الازمات التي تثار حول  
معااهدة فرساي .....

وأبعد بعض رجال الوفد ولجنته فكانت الافكار في طبعة  
الصحف المنادية بالافراج عنهم كما انها كانت في طبعة الصحف المحرصة  
على مقاطعة لورد ملتر عند حضورها  
وعاد سينوت حنا بك من الفشن فأرسل المودة الى نشر  
المقالات التي أصدر بعضها بجريدة « مصر » فأفصحنا لها صدر  
« الافكار » وبينما كانت تصدر في « الافكار » .....

ورأت السلطات ان الملاحظات لم تكف لوردنا فأصريت شفوياً  
بعرض مقالات سينوت حنا بك قبل نشرها ولكن سينوت بك  
خشى ان يحذف شيء من المقالات أو يحدث تحوير فيها فأبى الا ان  
تنشر دون رقابة وبمخذاقيرها ..... وهكذا ظهرت مقالة لسينوت بك  
دون عرضها . وكان ذلك مخالفة بطبيعة الحال للاوامر الصادرة وهكذا

## صدر الاسر بأقوال الجريدة مؤقتا

واستدعيت في بعض الدوائر حيث جرىء بالمقالة التي ألفت  
 لأجلها الجريدة . وقيل لى أن فيها مطاعن على الحكومة ورجالها  
 يمكن أن تترك أثرا سيئا وان ماورد فيها يدخل تحت طائلة قانون  
 العقوبات . وانى بعملى هذا يصح تقديمي لمحكمة الجنايات لمناقبتى على  
 المطاعن المشار اليها . وقيل ان الحكومة لا يمكن أن تسمح لاحد  
 بأى عمل من شأنه إثارة اضطرابات وانها ترمع تنفيذ سلطتها ولا  
 يمكن أن تسمح بمنأواؤها ولا يمكن ان تسكت وترضخ لمشيشة فرد أو  
 أفراد يجرؤن البلدى مالىس وراءه سوى الضرر والخراب

وقد خرجت وأنا تحت تأثير الافعال الشديد والالم فكتبت  
 كلمة بعنوان « في سبيل الحرية » أعدتها لأول عدد يصدر بعد انتهاء  
 مدة التعطيل . وقد كتبتها ودفت بها الى المطبعة دون ان أقرأها  
 ثانية ، وقد نشرت دون ان أتمكن من مراجعتها مرة أخرى . .  
 وهكذا لم يظهر عدد واحد من الافكار حتى صدر الامر ثانية بأقوالها  
 ورأيت صاحب الافكار يفاوض غيرى لتولى رئاسة تحرير جريدته بدلى  
 ..... فوجدت كل باب للعمل موصد في وجهي

وعلمت فجأة ان سينوت بك حنا لامر ما يتأهب للسفر على  
 أوله باخرة وحدث ان جاءتنى خطابات من أوروبا بأن مؤتمر الامم  
 الشرقية الذى اشتركت في تأسيسه بباريس سنة ١٩١٦ سينعقد بإيطاليا

في أوائل ابريل فصحت عزيقتي في آخر وقت على مغادرة مصر. وكان ذلك في الاسبوع الثاني من شهر مارس، وكانت أول باخرة ستغادر البلاد في ١٨ مارس فأخذت تذكري عليها وكان معي جواز معدي منذ شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ استعداداً للطوارئ ورغم تكتمى عرف اليهض نيتي فأخذ الافاكرون يشيعون الاشاعات حول سفرى فقيل اني مسافر الى لوندون للكتابة في صحف انكرا ضد الوفد. وقيل غير ذلك. وتجاهل اليهض موافقي في خدمة القضية المصرية وهم الذين كانوا يبعثون الى بكل مقالة تحجم الصحف عن نشرها. نسوا ذلك كله وكانوا يتساءلون مع المتسائلين: هل سيسافر ابو الفتح للطن على الوفد في الصحف الانكليزية؟. كانوا نسوا اني حولت الافكار من جريدة محاربة للوفد خارجة عايه الى جريدة مناصرة له مؤيدة لخطته. وكانهم نسوا ان كل كلمة نشرتها في الافكار كانت ترمي الى تأييد الوفد وتمضيده. وكانهم نسوا الكفاح الذي كنت أكاخه كل يوم وكانت تصل اليهم أخباره أولاً فأولاً

وتساءل البعض كيف يسر لابي الفتح ان يقيم بشبرد ومن أين له بنفقاتها؟ واثن كان ثقيل على النفس ان يضطر الانسان الى عرض داخلية أمام أنظار القضاة فاني لا أتردد الآن في تقديم هذه التضحية الادبية ليعرف من كانوا يتساءلون كيف تم لي ان

اقیم فی فندق شبرد العظیم

بعد عودتی من أوروبا باسایم تحاسبت مع حضرة الكازم  
أفندی صاحب وادی النيل فبقی لی بعد خصم ما أرسله الی باورویا  
وما دفعه لی بعد عودتی نحو مائة وخمسين جنيها دفعا لی حضرة  
ثم اضطرتني صحتی الی المجيء الی مصر . وكانت نیتی أن لا اقيم  
فيها الا ليلما قليلة فزلت فی فندق شبرد وكان ذلك فی شهر نوفمبر  
وقبيل آخره مرض علی صاحب الافكار تولى رئاسة تحرير جريدته  
فتبأت وتطافنا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ علی ذلك مقابل مرتب  
شهري مقدارہ ثلاثون جنيها . وقد اشتغلت معه أشهر ديسمبر ويناير  
وفبراير ونصف مارس فيكون مجموع ما قبضته فی هذه المدة مائة  
وخمسة جنيها . ودفع لی مصطفى النحاس بك عضو الوفداربعين  
جنيها علی دفعتين . وعرف سينوت حنا بك بمض الجهود التي ابذلها  
لخدمة القضية المصرية وما أتعبه من التفتات فأمدني بمائة وخمسين  
جنيها علی ثلاث دفعات . واذا أضئت هذه المبالغ الی بعضها كانت  
جماها اربعمائة جنيه وخمسة وأربعين جنيها وهكذا يكون ما دخل الی  
فی ثلاثة شهور ونصف شهر أقمتها بفندق شبرد مبلغ اربعمائة وخمسة  
وأربعين جنيها تقريبا أما قفاتي فساكنت ايجار النرفة التي أقمت فيها  
وهو نصف جنيه يوميا أي نحو خمسة عشر جنيها شهريا أما الاكل  
فكنت اتناوله فی اغلب الاحايين فی الخارج . ومهما قيل فی مبلغ

تفتاني فلا شك ان مبالغ ٤٤٥ جنيها كان كافيا وزيادة لان أعيش  
 المعيشة التي كان البعض يتسائل عن سرها  
 وقد دخل الي مما بعته من كتابي اكثر من ثمانمائة جنيه فسافرت  
 الي اوروبا ولم اذهب الي لوندون كما تكلم بعض المختلقين بل قضيت  
 جل المدة في ايطاليا وبارجينا وجنوب فرنسا



## لجنة ملنر

تأليفها

لما وقعت الحوادث المعروفة . كان لذلك تأثير في الدوائر  
العامة . وأخذ كثيرون يتساءلون عن السبب واختلعت الافوال في  
تعليل ذلك . وبدأت الاصوات ترتفع في التساؤل عن ذلك  
وجرت مناقشات طويلة في مجامع العموم والبرديات في  
لندن ومايو وتلاه ذلك صرححت الحكومة البريطانية بعزمها على  
تأييد لجنة تحقيق الى مصر في فصل الخريف

ثم أعلن تأليف اللجنة وقد روعيت في تأليفها عوامل كثيرة  
من حيث المقدرة والكفاءة والخبرة فسلدت الرئاسة للورد ملنر  
وزير المستعمرات وانتدب لعضوية السير رنل رود الذي كان  
سفيراً بريطانيا بروما أثناء الحرب وأظهر مهارة كبرى في حمل  
ليباليا على دخول الحرب بجانب الحلفاء رغم مخالفتها مع دول الجرماني .  
والجنرال السير جون مكسويل الذي كان قائداً للجيش البريطانية  
بمصر . والمستر ( الآن السير ) هرست المستشار القضائي بوزارة  
الخارجية البريطانية . والجنرال السير أون توماس عضو مجلس  
العموم . وكان من أعضاء حزب العمال المشهورين بالخبرة في المسائل  
الزراعية . والمستر سبندر رئيس تحرير جريدة « وستمنستر غازيت »



وانتدب المستر لويد سكرتيراً للجنة وهو يتقن العربية. وكان المستر انجرام الموظف بوزارة الخارجية مساعداً له وسكرتيراً خاصاً للورد ملر.

أما المهمة التي انتخبت اللجنة لأجلها فقد أعلنت مرات في مجلسي العموم واللوردات على لسان لورد كرزن وغيره من رجال الحكومة البريطانية ولا حاجة الى إيراد تفصيلاتهم بل يكفي أن أتى على نص التفويض نقلاً عن تقرير لجنة ملر الذي رفضته الحكومة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهو حرفياً عن النسخة العربية :

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري. وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يستلزم الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها وتوسيع دائم التقدم والترقي والحماية المصالح الأجنبية »

استقالة وزارة سعيد باشا

قيل أن اللجنة ستسافر الى مصر في الخريف ولكن أصوات المصريين أخذت ترتفع بأنه من العبث أو سألها لأنها لن تجد من يرضى بمناقضتها. وقيل إن المسألة المصرية دولية وإنما ليست مقصورة على بريطانيا

ولم يكن أحد يعرف موعد مجيئها تماماً ولكن أشيع في شهر

١ أكتوبر سنة ١٩١٩ أنها توشك أن تسافر إلى مصر فأحدث هذا الأمر تأثيراً كبيراً. ولكن دولة سيد باشا رئيس الوزارة لذلك العهد صرح بأنه يعارض في جيشها ويزعم الاستقالة إذا جاءت وقد أرجىء جيشها فعلاً ولكن الماريشال النبي أبلغ سيد باشا في نهاية الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر أن اللجنة ستعقد قريباً غير أن الباشا احتج على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا (ص ٢ من تقرير لجنة ماز).

ونشرت دار الحماية البلاغ التالي في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

وهو :

« ان سيادة بريطانيا في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت رئاسة حاكم وطني . وغرض بريطانيا الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أية دولة أجنبية . وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت ارشاد بريطانيا على قدر الحاجة . النظام الذي يمكن عظمة السلطان ومعالى الوزراء وحضرات مندوبي الأمة في دوائرهم الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية اشتمرا كما يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام : وعليه فقد قررت حكومة الملك ارسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية بعد أن تستشير اللجنة عظمة السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأي من المصريين وتباشر الأعمال الأولية اللازمة قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائياً . وليس من اختصاص اللجنة ان تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر فإن مهمتها هي ان تدرس الاحوال دراسة دقيقة وتبحث مع أصحاب الشأن

في البلاد في الاصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة . والمأمول ان يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ووزرائه الكرام »

وقد نشرت لجنة الوفد المركزية بياناً في موضوع بلاغ لورد اللاني دعت المصريين في ختامه الى «زيادة تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل منافسة خاصة وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم الوطني وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة »

\*\*\*

في ١٤ نوفمبر أبلغ صاحب الفخامة لورد اللاني سعيد باشا قرب حضور اللجنة وعدم قبول ارجاء قدومها بعد ذلك . وأطلع دواته عظمة السلطان على ذلك وقضى في حضرته شطراً كبيراً من ليل ١٤ الى ١٥ نوفمبر . وفي الغداة هاوض زملائه فيما تلقوه من دار الحماية عن سفر اللجنة وفي البلاغ المتقدم الخاص بذلك فاستقر رأيهم بالاجماع على رفع استقالتهم الى السلطان . وبعد ظهر ١٥ قدم سعيد باشا خطاب الاستقالة الى عظمته في قصر رأس التين وهذا نصه :

## « يا صاحب العظمة »

« حينما تفضاكم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت ان الواجب المفروض على أمام وطني يقضى على بقبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل اعبائها الثقيلة فمع تعاضيد عظمتكم وتأيدها قد بذلت كل ما في وسعي للتعذب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملائمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم . وهذا الاختلاف من شأنه ان يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بل مرة للبلاد ولعظمتكم

اذناك أراى مضطرا للتقدم بين يدي عظمتكم راجيا التكرم بقبول استقائتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تفضلون به على ذلك الذى لايزال لعظمتكم «  
« الخاضع »

« محمد سعيد »

الامضا -

وقد قبل استفتاء سعيد باشا فعلا وعلن ذلك في ٢٠ نوفمبر وألف يوسف وهبه باشا الوزارة الجديدة .

قدوم اللجنة الى مصر

ولم يغير كل هذا شيئا في الخطة المرسومة فني صباح الاحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ دخلت الباخرة « مالطة » ميناء بور سعيد وعليها لورد مانر واعضاء لجنته

وكانت مصلحة السكة الحديدية قد أعدت لهم قطارا خاصا في  
محطة بور سعيد استقلوه الى القاهرة في الساعة التاسعة صباحا

وقد وصل الى محطة العاصمة عند الساعة الثانية وخمس دقائق فنزل  
منه اللورد ورفاقه

وكان في استقبالهم الكولونل وطسن الملقب العسكري بدار  
الحماية والمستر بويد السكرتير بها مندوبين من قبل دار الحماية .  
والجنرال كوينجريف نائب القائد العام وبعض ضباط من أركان  
حرب الجيش البريطاني . وحكمدار العاصمة ونائب مدير السكك  
الحديدية

وأدت لهم التحية فصيلة من جنود الأورطة السادسة عشرة  
وكان البوليس يحرس الطرق ويحفظ النظام . ومع هذا فقد  
ذهب الاعضاء وحاشيتهم الى دار الحماية وفندق سميراميس

### حركة المقاطعة

وقد أثار وصول اللجنة الانكليزية حركة مقاطعة عامة  
وارتفعت الاصوات بالمقاطعة من كل جانب  
وانى أترك الكلمة للجنة نفسها تصف ما شاهدته في مصر عند

وصولها . فبينما رغم النقص الذي يمتوره يشمر بما كانت عليه الحال  
قالت اللجنة في الفصل الاول (عمل اللجنة في مصر) ص ٢ ما يأتي .

« واستغنى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم  
اشا احد زملائه في الوزارة وكان وزيرا للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويهسر  
على المرء ان يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء  
على ما أبدوا من الشجاعة والفيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن  
كانت فيه بلادهم تعاني شدة ازمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بمخاطر دائم .  
ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور واعضاؤها هم عين  
الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ماعدا وزيرا واحدا فهي كسابقها في  
الوصافها - وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاه  
السلطان الخ ....

وقال في ص ٣ من الفصل نفسه :

« وقد كان الاحتراس اشد ظهورا من ذلك في الوزراء - وهبه باشا  
ورفاقه - الذين تعرفنا بهم في حفلة اقامها اللورد النبي بدار الحماية في ١١  
ديسمبر والذين كنا نحن وايامهم على غاية الوداد طول مدة اقامتنا بمصر وكانوا  
دائما على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولواقفاتنا بكل انواع المعلومات وجمعنا  
بكل موظف نريد مقابلاته . ولم يكن ثمة ريب على الاطلاق في رغبتهم في  
تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكنتنا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها  
لاعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية بتركنا  
وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ولما طالبنا منهم صريحا ان يفصحوا لنا عن

آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا ادنى رغبة في معرفة الجهة التي توجه اليها افكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل

« غير ان هذا الاحتراس والتمنع الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على تقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم اثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم اياما بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لنا منظمة لمقاومتها فان التفرقات انهارت علينا معلنة عزم مرسلينا على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا في البلاد . وكان كثير من هذه التفرقات مراسلا من صبيان المدارس وتلاميذها ولكن تفرقات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التفرقات التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تفرقا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تفرقا مهنئة معظمها من اناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . » أما الجرائد الوطنية فكلها ما عدا القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القبح والتعريف منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وان كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعا لمقتضى ذلك على ان زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي اتابه الشعب المصري عنه فالاولى باللجنة مفاوضته في الامر

« واضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواى عن العمل كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والنوغاء ويطوفون في الشوارع

و بعد مرور اسبوع او اسبوعين على وصولنا خفف الاضطراب والاخلال  
 بالنظام على انه وقع بعض التعدي على جنود من البريطانيين مسدة اقامتنا  
 بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فقل ذلك  
 على ان العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين  
 على شاكلهم «



## المفاوضات في مصر

وصلت لجنة ملنر في ٧ ديسمبر فكان أول باب طرقة باب  
السلطان وأنى أكتفى هنا بإيراد ما كتبه اللجنة نفسها في تقريرها  
قالت (ص ٣) :

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبي كلنا الى  
عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة  
قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان ذلك أول  
حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع  
عظمته فكان عظمته ياملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب في أثناءها  
بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت  
بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع  
عن أن يشير برأى أو ان يمطي نصيحة في الموضوع الذي اتدبنا  
له أى دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام  
مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وانما اقتصر على النصيح لنا  
بالتأني في استتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ودلنا على  
بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى  
باشا وعدلي باشا و محمد سعيد باشا ومظالم باشا وكلهم من الوزراء  
السابقين وكان موقفه بازاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياده

وقد قامت اللجنة باتباع نصائح عظمته فعلا فأخذ أعضاؤها  
يزورون من أشار بمقابلتهم

وكانت حركة المقاطعة تامة شديدة جرفت في طريقها كل  
حركة أخرى كان يخشى منها حتى أن الأفراد القلائل الذين كانوا  
يرون — قصداً أو عفواً — مفاوضة اللجنة اذعنوا للرأي العام  
وخضعوا للقوة الاغلبية فانضموا اليها أو جاهاوا بذلك على الأقل  
وهكذا لم تجد اللجنة اقبالا ولا شبه اقبال فأخذ افرادها  
يزورون كبار المصريين فكان هؤلاء يقابلونهم بالأدب المعروف  
عن الشرق ولكن هذا الأدب لم يخرج الى حد التفريط في الواجب  
وكان الجنرال مكسويل يطرق أبواب كثيرين من المصريين  
تركهم — اذ كان هنا قائداً للجيش — أصدقاء . فكان يدهش  
شدتهم في التمسك بحقوق بلادهم . واجتماعهم على عدم انخوض في  
شيء من المسألة السياسية واكتفائهم باحالة محبتهم على سعد باشا والوفد  
وزار لورد ملز رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا وتكلم  
معهم في مهمته وفهموه انه ليس في البلاد مصري يرضى بمفاوضته  
وهو يعرف أن لجنة ملز جاءت تعمل في دائرة الحماية . كما انه  
لا يوجد مصري يرضى بالمساومة في حقوق بلاده واستقلالها

وقابل اللورد كثيرين من الكبراء مثل سعيد باشا ومظلوم  
باشا وغيرها وقد كانت آراؤهم جميعا أن الامة كلها مجمعة على مطلب  
واحد هو الاستقلال التام

وقد رأى لورد ملنر وزملاؤه اشتداد حركة المقاطعة فأيقنوا  
انه لا بد من تغيير أساليبهم وأدركوا أنهم اذا تمسكوا بالقاعدة التي  
جاءوا عليها لا يصلون الى غاية فأظهروا استعدادهم لأن يوسعوا  
دائرة المناقشة بحيث لا تكون مقيدة .

ونصح لهم من قابلهم من الوزراء السابقين بأنهم اذا لم يجاهدوا  
بالتحريج عن هذه القاعدة فلا سبيل الى السعي للتوفيق بينهم وبين  
الامة في شخص وفدها . ولا سبيل الى التوسط للوصول الى  
حل مالم تشعر الامة بأن هذا الحل سيصون حقوقها ويضمن الوفاء  
الى ذلك

وفعلا وضعت اللجنة بلاغا نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩  
ديسمبر هذا تعريبه :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فدهشها ما رآته من الاعتقاد الشائع  
بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت  
لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة  
البتة وأنها انما اوفلتها الحكومة البريطانية لموافقة مجلس نوابها ومجلس  
اعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى  
من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع

الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة اعلى يقين من انه اذا توفر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب رغبة اكيدة في ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها الاتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية .

«والوصول الى هذه الغاية تود اللجنة ان تقف على آراء الهيئة المشخصة للامامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ويمكن كل فرد من ابتداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء او المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعان ان الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازل عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وان حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

ولكن هذا التصريح لم يأت بنتيجة ما من حيث حمل الناس على المفاوضة أو التقدم لمقابلة اللجنة غير انه من وجهة أخرى برهن على ان اللجنة قد قرأت في الحوادث التي وقعت تحت نظرها . وانها لم تجيء مغمضة الاعين مقفلة الآذان

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بلاغاً مساء يوم ظهور اعلان اللجنة البريطانية دعت فيه الى استمرار المقاطعة كما أصدر الحزب الوطنى بياناً آخر

ولما رأت اللجنة أن عملها لم يجيء بنتيجة تابع أعضاءها التردد على الكبراء . ولم يقتصر على الذين بالقاهرة بل سافر بعضهم الى

الاقليم . وتيسرت لهم مقابلة كثيرين فعلا من نزعات مختلفة  
وبعضهم من كبار ذوى المكانة في الحركة الوطنية  
ومما يجدر بالذكر أن بعض أعضاء اللجنة كان بعد ما لقوه في  
مقابلاتهم للمصريين يقول انهم وجدوا نفقة متائلة وواجهة متماسكة  
وكانوا يسمعون فعلا الى تحقيق ذلك بوساطة بعض الوزراء  
السابقين على أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى تسوية  
تعطى فيها مصر أكبر نصيب من الاستقلال يمكن منحه مع قيود .  
ولكن من عرض عليهم ذلك أظهروا للجنة انه من المتعذر الوصول  
الى اقناع الوفد بالمفاوضة على غير قاعدة مهادنة تجرى المفاوضات  
لاجلها بين المصريين والبريطانيين كانداد متساوين لا كأقوياء يملون  
شروطهم على ضعفاء ويمترف فيها باستقلال مصر اعترافا تنقضي معه  
كل شبهة في بقاء الحماية أو صلة مصر ببريطانيا صلة تخرج عن حد  
صلة الخليفة للخليفة

وقد انتهت المناقشات باعراب لورد ملر وزملائه عن اقتناعهم  
بهذه الفكرة ولكنهم اشترطوا لذلك شروطا قالوا ان الغاية منها  
حفظ مصالح بريطانيا . وهذه القيود هي اشراف بريطانيا على  
سياسة مصر الخارجية . وابقاء قوة في البلاد المصرية لقضاء أغراض  
بريطانيا الامبراطورية . ومنح انكثرا امتيازات تكفل صيانة  
حقوق الاجانب ومصالحهم

ولكن الكبراء الذين كان يخاطبهم اللورد وزملاؤه لم يرضوا بذلك وأظهروا صعوبة الوصول الى نتيجة اذا أصرت اللجنة على مثل هذه القيود غير أنهم مع هذا لم يقطعوا الأمل من حمل اللجنة على التسليم ببقية حقوق الأمة . وتركوا الأمر في يد الوفد فكتبوا اليه تفاصيل ما دار بينهم وبين اللجنة

اجتمع الوفد المصري ببافيس في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أثناء وجود لجنة ملتر بمصر وإثناء مقابلات لورد ملتر مع عدلي باشا وزملائه وبحث المسألة محامستين أيضا وأفيا بناء على الأخبار التي وردت عليه من لجنة الوفد بالقاهرة ومن عدلي باشا وزملائه ومن كثيرين آخرين . وتناقش في الأمر وتقرر بإجماع الآراء عافيتها رأى سعد باشا أن يطلبوا من عدلي باشا عمل ما يلزم لإقامة المفاوضات مع وقوف الوفد خارجا عنها موقف الحياد

وقد أرسل الوفد تلغرافا بهذا القرار الى عدلي باشا ولكن عدلي باشا أبى أن يقوم بعمل لا يشترك فيه الوفد او يؤيده على الأقل

ومما يذكر انصافا للرجل انه في كل أعماله في الحركة الوطنية وفي كل مساعيه كان يحافظ على المسكينة التي جعلتها الأمة لوفدها . وكانت اللجنة لا تميل في بداية الأمر الى الاعتراف بقوة .

الوفد ولا بأنه يمثل الامة ولكنها أخذت تتحول عن رأيها لتقاء  
ما كانت تسمعه من عدلى باشا وزملائه

وكانت هناك فكرة ترمي الى حمل سمع باشا وزملائه على  
الحضور الى مصر لمفاوضة اللجنة هنا . وكان لهذه الفكرة أنصار  
من بعض رجال الحركة الوطنية نفسها ولكن سمع باشا أبى العودة

\*\*\*

وأثناء ذلك كانت اللجنة تتابع أبحاثها ومقابلاتها . فأخذ المستر  
هرست فى دراسة النظام القضائى وتبين النظام الذى يمكن استبداله  
به تمهيداً لانهاء الامتيازات الاجنبية . وأخذ الجنرال أون فى  
فحص الاحوال الزراعية فى البلاد

وقابلت اللجنة كثيرين من الاجانب كما قابلت فى الاسكندرية  
مندوبين عن الغرف التجارية الفرنسية والاطالية واليونانية  
والبريطانية

وزار الجنرال الان ماكسويل وتوماس السودان أيضا  
وكان لورد اللبى قد أصدر تعليماته قبل حضور اللجنة بزم  
بتأليف لجنة أبحاث لاعداد الاحصائيات والبيانات التى يمكن أن  
تحتاج اليها لجنة ملنر أثناء القيام بعمتها كما زودتها وزارة الخارجية  
البريطانية بمجلدات من الاوراق الرسمية التى لها علاقة بأعمالها  
وكانت لجنة الابحاث تجمع معلوماتها من الوزارات والمصالح

المختلفة كما حاولت أن تجمع شيئا من آراء المصريين غير الموظفين بواسطة نشرات وزعتها فيها أسئلة طلبت الاجابة عليها . هذا عدا الآراء التي كان يدلي بها اليهم الموظفون البريطانيون هنا



وهكذا كانت اللجنة تضي في ابحاثها بمختلف الوسائل مباشرة بينما كانت تسمى لاقناع المصريين بترك مقاطعتها ومفاوضتها وكان رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا محور مساعيها فكتبوا الى سعد باشا بتفاصيل كل شيء وبمبلغ مظهر من لورد ملانر من الاستعداد وبرأيهم في ذلك . وختموا خطابهم بأنه اذا كان لدى سعد باشا حل آخر أو كان يؤمل في حل آخر فانهم يؤيدونه فيه ويضادونه في الوصول اليه



ولا يفوتني ان أذكر ان سعد باشا لم يترك فرصة للاحتجاج على قدوم اللجنة الى مصر وعلى عملها فانه فوق التلغرافات التي كان يرسلها الى مصر بمقاطعتها ارسل في آخر الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر تلغرافات احتجاج الى المستر لويد جورج والى المسيو كليمانصو بصفتة رئيس مؤتمر الصلح والى المستر ولسن رئيس جمهورية أمريكا كما أرسل احتجاجا مطولا الى لورد كرزن



وزير خارجية بريطانيا تكلم فيه عن مظاهر المقاطعة التي تجلت  
في مصر

ومما يجدر بالذكريين مظاهر الاحتجاج المشار إليها احتجاج  
الجمعية التشريعية في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ في اجتماعها بمنزل ممالي سعد  
باشا وكيلها المنتخب وبحضور ٥١ عضواً. وقد تولى الرئاسة ابراهيم  
سيد باشا بصفته أكبر الاعضاء سناً وعهدت السكرتارية الى فتح الله  
بركات باشا وحسين هلال بك وعبد الخالق مدكور باشا.  
وقد وافق الحاضرون على ثمانية أمور خاصة بحقوق مصر  
وبالحماية

## كيف سافر الى فد الى لوندرة

في أواسط مارس تفرق أعضاء لجنة ملتر على ان يستأنفوا العمل في لوندرة لوضع تقريرهم بناء على المعلومات التي جمعوها . وهم يزعمون ان يشيروا على الحكومة البريطانية بأراء انتهى اليها بحتمهم . ولكنهم كانوا يشعرون بأنه بحث ناقص كما ان النتيجة قد لا تكون حسن التفاهم الذي ينشدونه بين المصريين وبريطانيا . ولذا قابل لورد ملتر عدلي باشا قبل سفره وأبلغه انه ازمع العودة الى لوندرة ولكنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ولا ينتظر ان يسموا شيئا حتى أواخر ابريل بعد الانتهاء من عطاء الاعياد . وذكر اللورد انه يدع الباب مفتوحا وانه على الاستعداد لمفاوضة الوفد المصري ولا يمتنع عن قبول كل ما من شأنه ان يوصل الى حل مرضي . وسافر لورد ملتر في ١٨ مارس على الباخرة حلوان جري عدلي باشا على المسلك الذي اتبعه من بداية اتصال لورد ملتر به وكتب الى سعد باشا بصفته رئيس الوفد الذي وكلته الامة للمطالبة بحقوقها وأبلغه حديث لورد ملتر . ثم ذكر عدلي باشا أنه يزمع السفر الى أوروبا في شهر مايو لتغيير الهواء إذ قضى كل زمن الحرب في مصر دون أن يتمكن من السفر كسابق عاداته وقال انه على استعداد لان يقدم موعد سفره اذا رأى سعد باشا حاجة لذلك

وكان الوفد يرى جميع الابواب موصدة ويرى انه ليس ثمة  
 سبيل الى نتيجة معجلة وانه قد يكون من المصلحة أن ينتهن الفرصة  
 السانحة اذا صح أن لورد ملز و زملاءه يريدون حقيقة الوصول  
 الى حل مرض يعطى لمصر حقوقها ويحفظا لبريطانيا مصالحها فارسل  
 سعد باشا الى عدلى باشا ليعترف افايرجود فيه أن يجعل بالسفر الى باريس  
 وهكذا الى عدلى باشا نداء رئيس الوفد وسافر اجابة لدعوته.  
 وعقدت اجتماعات كثيرة بينه وبين الوفد ورئيسه للبحث في خير  
 طريقة لدخول المفاوضات مع عدم التفريط في حقوق الامة ومع  
 حفظ كرامة الوفد

وكتب عدلى باشا الى لورد ملز يوافقه أن الوفد لا يجد مانعا  
 من المفاوضات اذا كان أساسها الاعتراف باستقلال مصر وسأله اذا  
 صحت عزيمة اللورد على ذلك أين وكيف تكون المقابلة  
 فكتب لورد ملز الى عدلى باشا يقول انه لا يزال على ما أخبر  
 به الباشا وزملاءه مرات قبل سفره مستعدا للمفاوضة على أساس  
 الاعتراف لمصر باستقلالها مع الاحتفاظ بمصالح بريطانيا وأبلغه أن  
 المستر هرست عضو لجنته سيصل الى باريس

وجاء المستر هرست الى باريس فأكد لعدلى باشا وللوفد أن  
 اللجنة على استعداد لمفاوضتهم على الرأي الذى قيل  
 وكان عدلى باشا يفضل أن تجري المفاوضات بباريس بحيث

لا يتكلف الوفد عناء السفر الى لوندرة ادبيا وماديا. وكانت هذه  
فكرة الوفد أيضا وقد سعى عدلى باشا وراء تحقيقها في مناقشاته مع  
سفير بريطانيا الذي قابله مرات ومع المستر هرست وغيره من ذوى  
النفوذ ممن تقدموا للوساطة

ولسكن المستر هرست عاد الى باريس ثانية فذكر أن لورد  
مانر ما كان ليمتنع عن الحضور الى باريس لولا أن أعماله تعوقه عن  
التغيب عن لوندرة أكثر من المدة التي تقيها في مصر وانه لذلك  
يستحسن أن تجرى المفاوضات على مقربة من مركز عمله . وذكر  
المستر هرست أن لوندرة والحالة هذه خير مكان يصلح للمفاوضة  
وعاد المستر هرست فدعا الوفد السفر الى لوندرة باسم لورد  
مانر ولجنته وذكر أن اللجنة على استعداد لان ترسل الدعوة الى  
الوفد كتابة ولكن سعد باشا ذكر انه يكتفى بالدعوة الشفوية مادام  
المستر هرست قد جاء بنفسه لهذه الغاية

\*\*\*

ومما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة البريطانية صرحت  
على لسان المستر بونارلو في مجلس العموم في جلسة ٤ مايو بما يأتي :-  
«رد المستر بونارلو على اللفتنت كوماندر كنورثي فقال لو كان الممثلون  
المصريون مستعدين للمناقشة في اعطاء الضمانات المعقولة الكافية لصيانة  
المصالح البريطانية الخاصة بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد

بريطانيا باحترام استقلال مصر لكانوا انتهبوا فرصة بلاغ اللورد ماير الذي  
نص على ان لا أحد المناقشة ١٠

«وسأل المستر كنورثي هل من الممكن نظراً لعدم استطاعة اللورد ماير  
المناقشة مع المصريين ان يفتح باب المناقشة من جديد حتى يستطيع أخذ  
رأي هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الردي الذي مبعثه بين البلدين؟؟  
«فرد المستر بونارلو عليه قائلًا اني واثق بأن كل مناقشة يكون وراءها نتيجة  
مرضية تقبل في الحال ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة

«وسأل الافتنت كولونل مالون عما اذا كانت لجنة اللورد ماير قد ذهبت  
الى مصر ومعها تعليمات من الحكومة بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية  
البريطانية على مصر وعلى ذلك هل لم يكن من الجلي ان يحجم الوطنيون عن  
مفاوضة اللورد ماير

« فأجابه المستر بونارلو بقوله - كلا - لم يكن هناك شيء من هذا القبيل  
فان اللجنة قصدت مصر لايجاد أحسن طريقة لحكم مصر

« ورد المستر بونارلو على سؤال الافتنت كوماندر كنورثي عن الوعود  
البريطانية التي قطعتها الحكومة بخصوص مسائل مصر قائلًا : ان التصريحات  
العديدة التي فاه بها رجال الحكومة البريطانية محفوظة في السجلات وهي  
واضحة لا تحتاج الى تفسير واني لا أظن انه يمكن ان يستخلص منها أنها  
وعود اعطيت بقصد ضمان استقلال مصر ولم تصرح حكومة جلالة الملك  
بجلاء الجنود الانكليزية من مصر بمجرد انتهاء الحرب

« فقال الكوماندر كنورثي - لعل تصريحاً من آخر التصريحات التي فاه بها  
جلالة الملك في أول الحرب يتبع لفظاً ومعنى وهو التصريح القائل باننا سنحمي  
حقوق مصر في الاستقلال الذاتي ؟



« فقال المستر بونارلو ارجو الرجوع الى الكلمات التي قيلت فعلا »

\*\*\*

وتقرر ارسال ثلاثة من أعضاء الوفد الى لوندره لتبين الحالة والوقوف مباشرة على مبلغ استعداد لورد ملنر لقبول قاعدة الاعتراف لمصر باستقلالها في المفاوضات المقبلة وقر الرأي أيضا على أن يسافر معالي عدلي باشا في الوقت نفسه

وقد سافر معاليه وثلاثة من رجال الوفد في يوم الاحد ٢٣ مايو الى لوندره وكان في استقبالهم على المحطة المستر انجرام مساعد سكرتير لجنة ملنر وسكرتير اللورد جاء يحيمهم نيابة عن اللورد . وكان هناك أيضا المستر هرست فابلق عدلي باشا أن لورد ملنر يرجو أن يقابله في الحال

وذكر المستر انجرام للأعضاء أن تحت أمر كل منهم سيارة وقد نزلوا في فندق كارلتون ونزل عدلي باشا في فندق كلارنج وقابل معاليه اللورد فابلقه هذا انه على استعداد لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط بحيث اذا ادت المناقشة للاقتناع بمنح الاستقلال التام فلامنع عنده . وتحدد يوم الثلاثاء ٢٥ مايو لاجتماع اللورد بالاعضاء الثلاثة . ولكن هذه المقابلة اقتصرت على التعارف والتحية والترحيب . واتفقوا على أن يجتمعوا باللورد ثانية يوم الخميس ٢٧ مايو للتحدث فيما جاءوا لاجله

وفي هذا الاجتماع كرر عليهم لورد ملنر ما قاله لعدلي باشا  
ولكنهم طلبوا أن يصرح لورد ملنر أولاً نيابة عن الحكومة  
البريطانية بقبول مبدأ الاستقلال التام لمصر وان يعلن الوفد ذلك  
في مصر وبعد ذلك يبحثون مسألة الضمانات على هذه القاعدة  
غير ان اللورد لم يقبل هذا الرأي وقال انه على استعداد  
لمباحثة الوفد في حقوق مصر ومصالح انكلترا وذكر انهم لا  
يتمتعون عن التسليم لمصر بحقها في الاستقلال متى اطمانوا على ضمان  
مصالحهم . وقال انه لا يرى ما يحول دون الوصول الى هذه النتيجة  
لا سيما ان مصالح انكلترا لا تتعارض مع مصالح مصر  
وقد كتب المندوبون تفاصيل ما حدث وما قيل الى سفير  
باشا والظاهر انه وبقية أعضاء الوفد اقتنعوا بأنه لا ضرر من السفر  
ودخول المفاوضات فعلا

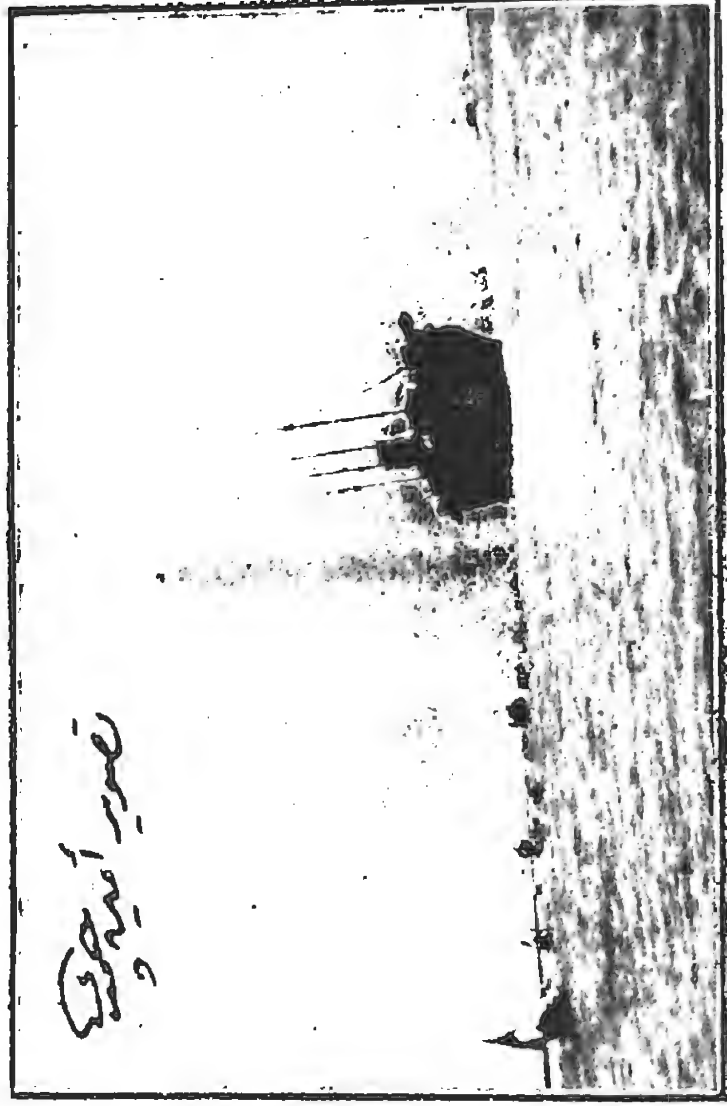
وقد سافر الرئيس وزملاؤه الى انكلترا فوصلوا لوندريه يوم  
السبت ٥ يونيه . وكان المصريون المقيمون بالجزر البريطانية قد  
وطدوا العزم على انتهاء هذه الفرصة

فتبادلوا المكاتبات

بالبرق والبريد واجتمعت مئات منهم من كافة أنحاء الجزر البريطانية  
من أدناها الى أقصاها

. وذهبوا الى المحطة قبيل وصول





البخرة كالاونيا تغادر بور سعيد في ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ وعليها الوفد  
وزوارق الاهالى تشيما

القطار . وما كاد يصل حتى أخذوا يهتفون بالانكليزية لمصر  
بالاستقلال وللوفد ورئيسه بالحياة . . . . .

ونزل سمد باشا ومن معه في فندق كارلتون وكان في استقبالهم  
على المحطة مندوب من قبل لورد ملنر ولجنته أيضا . وقد أرسل  
سمد باشا تلهغرافا الى لجنة الوفد يظهر فيه سروره بما قوبل به ويرجو  
تحقيق الاماني قريبا

## المفاوضات في لوندرة

وصل سعد باشا وبقية زملائه الى لوندرة يوم السبت ٥ يونيه  
وكان الغد يوم أحد فلم يعمل شيء لانه يوم عطلة يقدسه الانكليز  
فلا تفتح فيه متاجر ولا مسارح ولا يباشر أحد عملا ما

وفي صباح الاثنين ٧ يونيه التقى سعد باشا وعدلى باشا واستقلا  
السيارة الى دار لورد ملر ليقوما له بزياره خاصة قبل المقابلة الرسمية  
على نحو ما يجرى في هذه الحالات أحيانا

وكان عدلى باشا واسطة التعارف وبعد تبادل التحية العادية  
وعبارات المجاملات المألوفة ذكر لورد ملر انه يدعو رئيس الوفد  
وزملاءه وعدلى باشا لتناول الشاي بعد ظهر اليوم نفسه حيث  
يجتمعون ببقية أعضاء لجنته .

وذكر اللورد أن اشتراك الهيئتين في المفاوضات بكامل أعضائهما  
قد يؤدي الى ضياع وقت كبير والى الابطاء الشديد في العمل ولذا  
اقترح أن يختار كل فريق اثنين أو ثلاثة ينوبون عنه . وقد وافق  
سعد باشا على هذا الرأي أيضا

وفي منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه اجتمع  
سعد باشا وعدلى باشا واعضاء الوفد بلورد ملر واعضاء « لجنة  
الخصوصية » على مائدة الشاي بوزارة المستعمرات البريطانية ولكن

الحديث اقتصر في أغلبه على التعارف والسمير . وتقرر ان يبدأ مندوبو الفريقين العمل من يوم الاربعاء ٩ يونيه

وفي هذا اليوم اجتمع من جانب الوفد سعد باشا ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك ومن جانب لجنة ملنر لورد ملنر والسير رنل رود وحضر الاجتماع عدلي باشا

وقد استغرق لورد ملنر جل هذه الجلسة في شرح رأيه في الاتفاق الذي يعتقد ان من المتيسر الوصول اليه . وتكلم في ذلك كلاما طويلا يمكن تلخيصه في انهم مقتنعون بضرورة تسوية المسألة المصرية على اساس يرضى المصريين ويحفظ صلة الوداد بينهم وبين الانكليز . وبأن هذه النتيجة لا تجىء بحل تضعه بريطانيا وتقرضه على مصر قسراً وبغير ارادتها . وانما بحل يشترك في وضعه الطرفان ويكون بمثابة معاهدة تفقد بينهما . يعترف فيها لمصر باستقلالها مع وضع قيود تحمي المصالح الحيوية البريطانية والاجنبية من العبث في الداخل والخطر من الخارج فترضى مصر بمنح بريطانيا بعض الحقوق في البلاد وباتخاذها مرشداً لها في صلاتها الخارجية وعلاقاتها بالدول

واشار لورد ملنر في حديثه الى تلك الحقوق فذكر انها وضع قوة حرية في الاراضى المصرية لحماية المواصلات الامبراطورية . وان يكون لها شيء من الاشراف على التشريع المصرى والادارة

في البلاد يمكنها من الدفاع عن مصالح الاجانب المعقولة . بحيث  
يتيسر لانكثرا اقناع تلك الدول بالتخلي عن امتيازاتها التي شلت  
حركة التقدم في مصر كثيراً . او على الاقل بتقصيرها على اشياء  
معقولة لا يكون لها تأثير جوهري في نمو البلاد ورفقها

وتكلم لورد ملنر عما يمكن أن ينشأ عن التسوية المقبلة وعن  
الانظمة الحكومية فارتأى ان تكون مصر ملكية دستورية ذات  
برلمان ووزارة مسئولة امامه

وفي النهاية تقرر استئناف الاجتماع يوم الجمعة ١١ يونيه للمناقشة  
في كل مسألة من المسائل التفصيلية الرئيسية

وقد عقد الاجتماع ثانية في وزارة المستعمرات كالعادة  
وجرى البحث حول مسألة الموظفين الانكليز

وكان لورد ملنر في جلسة ١١ يونيه يرى أن تخلي بريطانيا عن  
مركزها في مصر يطرح على بساط البحث حتما مسألة مصير الموظفين  
البريطانيين وقال ان انكثرا أنجزت في مصر مدة تولى شئونها  
أعمالا عظيمة وقطعت بها في سبيل الرقي والنهوض مراحل واسعة  
ويدها ان ترى تلك الاعمال باقية . وأن تصان من العبث اذا تغير الحال  
وذكر ان الفضل في كثير من تقدم البلاد ورخائها يرجع الى  
الجهود التي بذلها الموظفون الانكليز فيها وقد قضى كثيرون منهم  
جل حياتهم في القطر المصري وبعضهم يتعذر عليهم بعد ابتعادهم عن

بلادهم زمنا طويلا ان يبدأوا حياة جديدة في ميدان جديد فهو لا  
أيضا يجب ضمان مستقبلهم

ولكن سعد باشا أفهم لورد ملر انه ليس من المعقول ان  
الحكومة المصرية المستقلة ستعتمد بمجرد استلام زمام البلاد الى  
طرد جميع الموظفين البريطانيين منها فان هذا العمل يؤدي حتما  
الى فوضى لا يرضى باحتمال مسئوليتها أحد . فلا مناص لآية  
حكومة مصرية تتولى الامر من استبقاء كثيرين من الموظفين  
البريطانيين ولكنهم يكونون في هذه الحالة بمثابة موظفين مصريين  
حكمهم حكم بقية الموظفين . اما اذا استغنى عن أحد فانه يعطى  
المعاش اللازم أو المكافأة . ومع هذا فان الاستغناء يكون تدريجيا  
بطبيعة الحال

وبجرى البحث في أمر الموظفين الذين يحتمل ان يفضلوا  
الاستقالة اذا تغيرت الحالة السياسية في مصر وهو لاء روى أن  
يكافأوا أيضا

وانتهت المناقشة الى فكرة اطلاق يد الحكومة المصرية  
في المستقبل في مسألة توظيف الاجانب وقد جر هذا الامر الى  
استثناءين هما في حالة المستشار المالي والموظف الذي يكون بالحقانية.  
والفكرة التي قيلت في حالة الاول ان حملة الديون المصرية أو بمباراة  
أوضح الدول الأجنبية يهملها ان تكون مصر قادرة على إيفاء ديونها

وقد جرت مناقشات طويلة حول عمل المستشار المسالي فقد كان الوفد يخشى ان يمدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة

وهنا سأل سيد باشا وهل يكون المستشار حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما هو الحال الآن ؟ . فتدارك عدلى باشا الامر . وقال قبل ان ينطق مانر « كلا بلجنة الحال » فأيد لورد مانر رد عدلى باشا

وقعت مشادة أيضا عند المناقشة فى الموظفين البريطانى الذى يعين فى وزارة الحاقانية . وكذلك فى السلطة التى أريد إعطاؤها للمعتمد البريطانى وهى حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب . وقد عارض الوفد معارضة شديدة فى اختصاصات الاول والثانى وذكر ان وجودهما يهدد استقلال القضاء المصرى كما انه فى حالة المعتمد يخوله سلطة كبرى منافية لروح الاستقلال فان حقه قد يتحول الى حق منع عام فى التشريع المصرى وحاول الوفد ان يمنع تعيين انكليزى فى الحاقانية كتنفاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحاكم المختلطة وقد كانت حجة لورد مانر فى ذلك باعطاء الاختصاصات المتقدمة لبريطانيين طمأنينة الدول الاجنبية الى النظام الجديد متى وثقت بأن حقوق رعاياها ستكون مصونة فى ظله

وتقرر استئناف البحث في اليوم التالي فمقدت الجلسة الثالثة  
يوم السبت ١٢ يونيه وفيها طرحت مسألة الموظفين والمستشار المالي  
وموظف وزارة الحقاينة ثانية

ثم انتقل البحث الى مسألة التمثيل الخارجي  
وقد كانت مسألة التمثيل الخارجي ومسألة ابقاء قوة بريطانية  
على الاراضى المصرية من النقط الشائكة المعقدة أثناء المفاوضات .  
فان اللجنة ابت ان تسلم بالاولى وأصرت على الثانية  
وكان الوفد قد تطوع فمرض مساعدة مصر الحربية لانكلا ترا  
اذا دخلت في حرب ولولم تكن لها مصلحة فيها نظير تبهد هذه  
بالدفاع عن مصر حتى يكون هناك أخذ وعطاء كما هو الحال بين  
حليفين متعاقدتين على قاعدة التساوى . ولكنه عارض في بقاء  
قوة بمصر لانه ينقض مظهر الاستقلال

غير ان اللجنة أبت ان تتخلى عن أمر تمده حيويًا  
للامبراطورية البريطانية : وهو ضمان سلامة مواصلاتها وتمسكت  
بذلك تمسكًا لا شك معه في انها كانت لا تتردد في قطع المفاوضات  
لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر  
وسار الوفد خطوة في سبيل الاتفاق فقبل تمكين انكلا ترا  
من حماية مواصلاتها الامبراطورية ولكن المناقشة احتدمت  
حول الموضع الذي ترابط فيه القوة . وكان رأى الوفد ان يعاد



النظر في مسألة بحث القوة الباقية بعد زمن معين .

أما اللجنة فكانت ترى ان حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على حماية قناة السويس وضمان حرية الملاحة لبريطانيا فيها وإنما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا ولذا يتحتم أن تكون القوة البريطانية التي ستبقى بمصر موزعة على مناطق عديدة وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة بالاسكندرية لضمان الملاحة في البحر الأبيض ولتكون قاعدة للأسطول البريطاني . وفي المواقع التي ستكون مراکز للطيران وفي جهات المواصلات البرية الرئيسية

ولكن الوفد لم يقبل التسليم بمثل هذه التكلفة لما فيها من خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد . واصر على ان لا ت رابط القوة الحربية في أكثر من نقطة واحدة . وطلب ان تكون هذه النقطة بعيدة عن البلاد الأهلية وان تكون على ضفة القناة . وعلى ضفته الشرقية

وكانت اللجنة ترد على ذلك بان احتلال منطقة القناة يوجد مشا كل لبريطانيا والدول الأخرى إذ قناة السويس بموجب اتفاقية سنة ١٨٨٩ بحماية حياداً ضمنته الدول الموقعة على الاتفاقية فاحتلالها خرق للاتفاقية . وكان الوفد يرد على هذا بان الاتفاقية المذكورة تنص على منع وجود قوات لأحدى الدول على مسافة

خمسة كيلو مترات وكانت المدفعية في ذلك الوقت قصيرة المدى  
ففي وسع انكثرا ان تختار نقطة بعيدة عن القناة بأكثر من خمسة  
كيلو مترات فتكون قد حافظت على النص الحرفي للاتفاقية مع  
سهولة الدفاع عن القناة بواسطة المدفعية الحديثة التي صار مسداها  
يصل الى مسافات هائلة.

ومع ذلك الخلاف الذي وقع حول مسألة القوة العسكرية .  
فانه لم يحدد بقطع المفاوضات الى الحد الذي كان عند بحث مسألة  
التمثيل الخارجي

بدأت المناقشة في هذه المسألة في جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠  
وظل الخلاف مستحكما حولها شديداً الى ٢ يوليه . وفي هذه المدة  
أوشكت المفاوضات أن تقطع . فان اللجنة كانت لا تريد التسليم  
لمصر بحق تعيين ممثلين سياسيين لها بل أصرت على جعل السيطرة  
ايرطانيا على السياسة الخارجية المصرية . وأبى الوفد أن يرضخ لهذا  
الرأى لانه وجده هادما لمظهر الاستقلال الخارجي . هادما لركن  
من أكبر أركان الاستقلال على العموم

كانت اللجنة تسلم بتعيين قناصل مصريين تقصر مهمتهم على  
المسائل التجارية ونحوها فقط . وكان لورد ملتر يقول أن تعيين  
معتدين مصريين في عواصم أوروبا وتعيين معتمدين أوروبيين في  
مصر يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة المواقب

وقد رد سعد باشا على هذا بأن انعدام المعتمدين لا يحول دون تدبير مثل هذه الدسائس . وقال أن المصريين اذا حالفوا انكثروا فانهم لا يقبلون مطلقا ترك الاجانب يدسون دسائسهم أو يلقون الفتن بينهم وبين حليفهم

وقد أراد لورد ملر أن يرجى المناقشة في مسألة التمثيل الخارجى وينتقل الى غيره ولكن سعد باشا أبى ذلك كما أبى التقدم فى المفاوضات الا اذا فصل فى هذه المسألة أولا . وقال انه لا امل فى استمرار المفاوضات والوصول الى تسوية ودية بين مصر وانكثرا اذا رفضت اللجنة رأى الوفد فى التمثيل الخارجى

فطلب لورد ملر تأخير الاجتماع المقبل الى يوم الثلاثاء ١٥ يونيه لاستشارة بعض أشخاص رأى ضرورة بحث الامر معهم قبل اعطاء رأى قاطع . والمفهوم أن هؤلاء الأشخاص كانوا زملاءه الوزراء البريطانيين

والظاهر ان اللورد لم يكن قد انجز استشارته فقد زار عدلى باشا فى فندق كلاردج فى صباح الاثنين ١٤ يونيه وتكلم معه فى مسألة التمثيل الخارجى وافهمه انه لم يستعد لاعطاء رد فى شأنها ولذا يرى تأجيل اجتماع النداء لا يجد فائدة من ورائه

وبعد ظهر اليوم نفسه كتب اللورد خطابا الى سعد باشا يطلب فيه تأجيل الاجتماع الى يوم الجمعة ١٨ يونيه



أمين بك الرافعي مساعد سكرتير لجنة الوفد المركزية

ولكنه عاد يوم الجمعة فأجلاه ثانية الى أجل لم يسمه . وكان  
يوم العيد فاحتفل المصريون به احتفالا كبيرا دعوا اليه الوفد ورئيسه  
وخطب سعد باشا فأكد أنه إما أن ينال الاستقلال التام أو يعود  
وعاد لورد ملنر فكتب الى الوفد يوم السبت ١٩ يونيه وطلب  
استئناف المفاوضات يوم الاثنين ٢١ يونيه . وقد عقد الاجتماع  
ولكن لورد ملنر لم يظهر استعدادا لقبول مطلب المصريين فصمم  
الوفد على الانسحاب من المفاوضات ومغادرة لوندرة . غير ان  
اللورد استمهله يوما آخر لاعادة الكرة على زملائه

وفي اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونيه تكلم اللورد فظهر أنه لا يريد  
قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجي بعد أن قطعوا كل  
هذا الشوط في سبيل التفاهم ولكنه يود ان ينتهي أولا من بحث  
مسألة الامتيازات الاجنبية والحقوق التي يمكن اعطاؤها  
للبريطانيين لحماية مصالح الاجانب في مصر نظير تنازل هؤلاء  
عن امتيازاتهم

ورؤى لتسهيل البحث انتداب لجنة من الوفد ولجنة ملنر لبحث  
هذه المسألة والوصول الى نتيجة تعرض على الوفد واللجنة في اجتماع  
يعقد فيما بعد عند انتهاء البحث

ولم يحدد موعد الجلسة التالية الى ان ينتهي بحث اللجنة المتدبة  
وقد انتخب من الوفد عبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك

وعلى بك ماهر . ومن اللجنة المستر هرست والسير رنل رود والاول صاحب مشروع النظام القضائي المعروف وعقدت اللجنة المنتخبة بعض اجتماعات لم توصل الى نتيجة حاسمة . فلم يقبل ممثلو الوفد بحث مشروع هرست ومناقشته . وأخيراً قدم المستر هرست لهؤلاء مذكرة فردوا عليها بنقلها وفي يوم الخميس أول يولييه رؤى عرض ما وصلت اليه اللجنة المنتدبة على الوفد ولجنة ملنر فقرر استئناف المفاوضات في اليوم التالي



وكانت الدعوة لمساعدة مصر منتشرة وبينما كانت اللجنة الفرعية تباشر مهمتها كان حزب العمال البريطاني يعقد مؤتمره السنوي وقد وافق فيه على مبدأ حق مصر في تقرير مصير نفسها بنفسها وفي آخر يونيه أولم الوفد مأدبة في فندق « كارلتون » للجنة ألقتها بعض أعضاء البرلمان للدفاع عن القضية المصرية ودعى الى الوليمة بعض الصحفيين والاملاء وذوى النفوذ وفيها خطب رئيس الوفد باللغة العربية . ومما قاله « جئنا ونحن مملوءون أملاً بأننا واصولون بحسن التفاهم الى حل مرض يوفق بين استقلالنا التام الذي ننشده وبين مصالح الامة الانكليزية الحقة . على ان استقلالنا في الحقيقة لا يناقض الاشياء واحداً هو المطامع وهذه المطامع نرى « منها الامة الانكليزية »

وشرب نخب المبادئ الديموقراطية. وترجم خطابه سمادة  
محمد محمود باشا

وخطب المستر ماكدونالد عضو حزب العمال المعروف والمستر  
جورج لانسبوري رئيس تحرير جريدة الدايلي هرالد فهنا الوفد  
بوصوله الى لوندنره وتمنيا لمصر الاستقلال  
وارتجل سماد باشا خطبة أخرى ترجمها أحد المصريين الحاضرين

\*\*\*

انتهت اللجنة الفرعية من عملها في أول يولييه فتعد اجتماع  
يوم الجمعة ٢ منه ثم أرجى الى يوم الاثنين ٥ يولييه. وفي هذا  
الاجتماع جرى البحث في أمر الامتيازات الأجنبية ومركز  
انكارترا أمام الدول اذا قصرت الامتيازات على حدود ضيقة .  
وأعلن لورد مانر في هذا الجلسة انه قبل رأى الوفد في التمثيل الخارجي  
وهكذا حلت عقدة من أصعب العقد التي اعترضت سير  
المفاوضات وكادت تؤدي الى قطمها

وقد كانت مسألة السودان من النقط الشائكة أيضا فقد  
ظهر من اللجنة انها لا تريد مناقشة ما في مركز السودان ولا  
ترضى بأمر يكون من شأنه المساس بحقوق انكارترا فيه فقد كانت  
تعد مسألة مستقلة مسورة بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ . واذا صح  
أن تجري مناقشة فانما في تنفيذ نصوص الاتفاقية من حيث كون

السودان شركة بين مصر وبريطانيا  
ولم يرض الوفد يبحث مسألة السودان على هذه القاعدة حتى  
لا يؤول عمله بمثابة اعتراف بالاتفاقية المتقدمة التي لم تسلم بها الامة  
المصرية في أى وقت من الاوقات



## مشروع ملنر الاول

في جلسة ٥ يوليه التي أعلن فيها لورد ملنر قبول رأي الوفدي مسألة التمثيل الخارجي قال اللورد أنهم أحاطوا في مناقشتهم بكل المسائل الرئيسية التي يمكن أن تبني عليها معاهدة في المستقبل وأنه يحسن في هذه الحالة أن يدونوا ما فهموه منها كل فريق في مذكرة حتى إذا تم وضع المذكرتين تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار النقط التي يجدون أن الاتفاق عليها قد تم فعلا. ويمودون الى المناقشة فيما يكون لا يزال موضع اختلاف وأخذ كل فريق في اعداد مذكرته وكان دولة رشدي باشا قد وصل الى او ندره في ذلك الوقت وقابل عدلي باشا وسعيد باشا ورجال الوفد واطلع منهم على سير المفاوضات وما وصلت اليه وقابل لورد ملنر

ومما يمسح أن أذكره أن بعض الاعضاء الاحرار المناصرين للقضية المصرية أدبوا السيد باشا مائدة غداء في البرلمان في ظهر ٧ يوليه وقد خطب بماليه فكرر القول بأن مطالب مصر لا تناقض المصالح البريطانية

وفي ١٣ يوليه جرى لماليه حديث مع جريدة المورنج بوست في شأن المفاوضات ومطالب مصر

وفي يوم الجمعة ١٦ يوليه كانت لجنة ملنر قد انتهت من وضع

مذكرتها وفي مساء اليوم نفسه قابل لورد مائر عدلي باشا وأطلعه على المذكرة وذكر أنه يزعم تقديمها للوفد في اليوم التالي ولكن معاليه أفهم اللورد أن ما فيها لا يحقق مطالب الأمة المصرية ولا يرضيها وأبدى ملاحظات عديدة عليها فأعرب اللورد عن تقديره للملاحظات الباشا واستعداده للنظر في المرحلة الثالثة من المفاوضات وفي الغداة قدمت المذكرة للوفد وهذه ترجمتها :

«نقط استوثق من تيسر الوصول الى اتفاق في شأنها مع الوفد المصري الموجود بلندن الآن

«استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها ما يأتي : -

١ - تعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية ( سلطنة ) دستورية ذات أنظمة نيابية

٢ - وتتعهد مصر من جهتها بان لا تعقد اية معاهدة سياسية مع دولة اخرى دون موافقة بريطانيا

٣ - نظراً للمسؤولية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في البند السابق ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الاقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضي المصرية واستخدام الموانئ والطيارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات. أما الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين في الاتفاقية

٤ - توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق مع حكومة جلالة

الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة السندات المصرية. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل امر آخر قد ترغب في استشارته فيه

٥ - تعهد بريطانيا بعضيد مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في مصر وفي اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصري على المصريين والاجانب على حد سواء

٦ - نظراً لتخلي الدول الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ولضرورة تأمين تلك الدول على ان حقوق الاجانب المشروعة ستحترم مع هذا فان مصر تمنح بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها في مصر لوقف تنفيذ أي قانون بدعوى انه يخالف حقوق الاجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتمدنة

واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات ان حق التداخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على الفعل فيصح عرض الامر على عصبة الأمم

٧ - يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أي نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التي تمس الاجانب في مصر

٨ - توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحفانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وساطة كافيتين لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلاً فيما له مساهم بالاجانب

٩ - ترضى حكومة جلالة الملك بان تأخذ على عاتقها تمثيل مصر في أية محاكمة لا يمين فيها معتمد مصري ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو

الى أية دولة أخرى خلاف بريطانيا العظمى

١٥ - تعترف الحكومة المصرية بان لمركز المعتمد البريطاني في مصر صبغة خاصة وانه بصفته يمثل دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين الآخرين

١١ - يسوى مركز عدا من ذكر في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاقية خاصة تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية تعد جزءاً من الاتفاق الذي يعقد بينهما «

## مشر وع الوفد

أرسل لورد ملنر مذكرته الاولى الى الوفد في ١٧ يولييه .  
وكان الوفد من جهته قد أتم وضع مذكرته فأرسلها الى لورد ملنر  
مصدرة بخطاب من سعد باشا وهذه ترجمة خطاب سعد باشا  
ومذكرة الوفد والاول مؤرخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ :

« أتشرف بأن ابلغكم بآ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة  
المرفقة به . واني أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا مشروع اتفاق يحوي  
النقط التي جرت المناقشة في شأنها في أحاديثنا وهي النقط التي يلوح لي  
أنكم تقبلونها

« ونحن نعتقد ان هذا المشروع بالصفة التي هو عليها من شأنه ان يرضي  
الطرفين فعلى هذه التواعد يمكننا أن نضم دعائم صداقة متينة وتعاون عماده  
الاخلاص بين الشعبين الانكليزي والمصري

« ومن المتفق عليه بيننا ان النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع  
اتفاق يعقد فيما بعد

« ولي الثقة التامة بان أعمالنا التي توليتم رئاستها بتلك الكياسة يمكن ان  
تنتهي قريبا بحيث يتيسر لي السفر الى «شاتل» و«فيشي» قبل فصل الخريف  
للاستشفاء الذي لأبد منه لصحتي على ما يظهر  
« وتفضلوا ... الخ »

وهذه هي المذكرة :

أولاً — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر  
وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال  
المسكري البريطاني . وهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية  
والخارجية . وتؤلف دولة مملكة ذات نظام دستوري

ثانياً — تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضي المصرية  
في مدة . . . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية

ثالثاً — تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حتمها في  
الاستثناء عن خدمات الموظفين الانكليز تعامل هؤلاء الموظفين  
المعاملة الممتازة التالية . فيما عدا الاقلية لبأوغ حد سن الخدمة أو  
عدم القدرة على العمل أو الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد  
أو الاستخدام يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضاً اضافياً  
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته . وتتناول هذه  
المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية  
من تلقاء أنفسهم في بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة

رابعاً — لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين النشأها  
تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات  
التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة التالية :

١ — تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي

المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى

٧ — جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسرى الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات إلا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمعركة المختلطة أو جمعيتها العمومية تعبير نافذة عليهم بموجب قرار (ذكرتو) يسن لذلك. إلا إذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك. وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة . . . . من نشر القرار في الجريدة الرسمية. ولا تكون المعارضة إلا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها في أي تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات أو إذا كان القانون خاصاً بضرائب. وكان في هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الأمم للبت فيها  
خامساً — في حالة إلغاء محاكم القنصليات وإحالة النظر في الجرائم والجناح التي يرتكبها الأجانب إلى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

سادساً — تقرر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد أن تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة في مسألة إبطال تقييد سيادة

الحكومة المصرية الداخلية الناشئة عن الامتيازات التشريعية  
والقضائية التي للأجانب

وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضا في عرض هذه المسألة  
على جمعية الأمم بعد مضي المدة المتقدمة

سابقاً — في حالة إلغاء قومسيون الدين العمومي تعين مصر  
موظفا ساميا تدرجه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات  
الحالية التي لقومسيون الدين

ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة  
المصرية لكل الاستشارات أو المهام التي ترى تكليفه بها في  
المسائل المالية

ثامناً — للحكومة البريطانية اذا رأت ضرورة أن تنشئ  
على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس  
للاشتراك في دفع أي اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة  
وتعين حدود منطقة هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من

خبراء حربيين يمين كل فريق نصفهم  
ومن المتفق عليه أن إقامة هذه النقطة لا يعطى بريطانيا العظمى  
أى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن أن يحس بآية حالة من  
الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة التي تبقى  
خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها. كما أن إقامة النقطة لا يقيد



السلطات التي اعترف بها لمصر بموجب اتفاقية الاستانة المقودة  
في سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية الملاحة في قناة السويس

وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية  
يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم  
يصبح لا ضرورة له وما اذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى  
حماية القناة . وفي حالة الاختلاف تعرض المسألة على جمعية الأمم  
تاسعا — في حالة ما اذا لم تجد مصر . التي لها الحق المطلق في  
تعيين سفراء لها . ضرورة تعيين ممثل سياسي مصرى في أى بلد  
من البلاد فانها تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا  
المعظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

عاشرا — يعقد الطرفان المتعاقدان بالمعقد الحالى مخالفة دفاعية  
للغايات التالية : —

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الاراضى  
المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

٢ — في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية  
البريطانية تتعهد مصر ولو لم تسكن سلامة أرضها مهددة مباشرة  
بان تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات  
والنقل لحاجاتها الحربية . ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة  
حادى عشر — تتعهد مصر أيضا بان لاتعقد أية معاهدة

تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى  
ثاني عشر - هذه المخالفة معتودة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين  
المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدهما

ثالث عشر - تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص  
رابع عشر - جميع النصوص المخالفة للبمورد الحالية والواردة  
في جميع المعاهدات الاخرى خاصة بمصر تعتبر لاغية وكانها لم تكن  
خامس عشر - تودع المعاهدة الحالية في سكرتارية جمعية الامم  
لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بانها توافق فيما  
يختص بها على دخول مصر جمعية الامم كدولة حرة مستقلة

سادس عشر - تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل  
عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين

ويكون ابرامها فيما يخص مصر على اثر المصادقة عليها بواسطة  
جمعية أهلية تعقد للاقتراع على الدستور المصري الجديد

## وساطة عدلى باشا

### المرحلة الثانية

تبادل الفريقان مذكرتيهما وبهذا انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات وكان المفروض أن تبدأ المرحلة الثانية بمدراستها ولكن ظهر أن البون بينهما لا يزال شاسعاً . وأن من الممتذر التوفيق بين آراء متناقضة كثيراً . فالوفد من جهة أبى قبول مذكرة ملتر أساساً لاستئناف مفاوضات يتصدهبها وضع قواعد المعاهدة بين مصر وانكلترا

وعد زسلاء لورد ملتر مذكرة الوفد جازحة في شكلها وفي بعض بنودها وكان رأيهم أنه لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال . وكتب اللورد الى سيد باشا خطاباً بهذا المعنى . وكان يقال أن هذه الشروط عليها عدو لانكلترا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء على عليم شروطه في عاصمة ملكها

وظن أن الباب أقل أو كاد وأن كل أمل في الاتفاق ضاع ولكن عدلى باشا تمكن بوساطته وحكمته من حمل لورد ملتر على إعادة النظر في مشروعه وفي ضرورة تغييره بحيث ينطبق على مطالب المصريين مادام الانكليز يريدون فعلاً التسليم لهم بحقوقهم وجرت المفاوضات التالية بين الوفد واللجنة بصفة غير مباشرة

أى بواسطة عدلى باشا . فكان يتناول كل نقطة من نقط مشروع الاتفاق ويناقشها مع اللورد . وكان فى كل مناقشاته لا يخرج عما اتفق عليه مع سعاد باشا وزملائه

وكان المظنون أن تنتهى المرحلة الثانية من المفاوضات فى الأسبوع الأول من شهر أغسطس واسكن العقبات التى كانت تطرأ لاختلاف النظر أو التقدير كانت تحتم ارجاءها

وأخيراً زار لورد ملبر عدلى باشا فى ١٧ أغسطس وقدم له مذكرته المشهورة المؤرخة ١٨ أغسطس ورجاه أن يسلمها للوفد وقد أبدى معاليه للورد ملاحظات فى شأنها وبينها خلوها من ذكر السودان وأفهمه أن هذه مسألة حيوية لمصر فارسل اللورد لعدلى باشا الخطاب التالى :

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ »

« عزيزى الباشا »

« بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انى يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما ونحن نرى ان البحث فى كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر



محمود أبو النصر بك

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ان لا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية ان يقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

« على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

( ملنر )

وانما تأتي هنا على مذكرة ١٨ أغسطس ولو أنها نشرت في الصحف مرات حتى يتيسر للقراء مقارنتها بمشروع اللجنة الأول ومشروع الوفد وهي :  
مذكرة ملنر ومقدمتها المؤرخة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغول باشا وأعضاء الوفد المصرى وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات ايضا وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما

« فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغول باشا وأعضاء الوفد مستعدون ايضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملوا كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المبنية في المادتين ٣ و ٤ »

« وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلبا على تأييد الخطة المقترحة

الامضاء ( ملنر )

هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا »

## مذكرة

١ - لكي يبني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديد اذقية ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية وهه مفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية .

٣ - أولاً - تعتمد معاهدة بين مصر و بريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تازم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً - تعزم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد مصر أنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية .

أولاً . تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل

مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل  
البريطانى وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع  
المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع  
دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانيا . تمنح مصر لبريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الاراضى  
المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر  
فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر  
وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس  
حقوق حكومة مصر

ثالثا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه في  
الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة  
المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها  
رابعا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحفانية  
يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل  
المتعلقة بأدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب و يكون أيضا تحت تصرف  
الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا . نظرا لما في النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات  
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف  
مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثليها في مصر ليمنع أن يطبق  
على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتعهد  
بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول  
القانون جائرا على الاجانب



### صيغة أخرى لهذه المادة

نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثليها في مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بان لا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا جائرا على الاجانب في مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

سادسا . نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحافة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعا . الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المماش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة عما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالي

وفي حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس

٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦- يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاما تقتضى بحمل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية وتقتضى أيضا بأطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧- تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقتضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

٨- تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا احكاما تقتضى بما يأتى . -

أولا . لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانيا . يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبي بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

ثالثا . تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الاجانب في انكلترا

رابعا . المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما في المسائل التي يناها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية

فتمثل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ربما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً - تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر

سادساً - تضمن أيضاً حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات أيضاً على التفويضات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد المنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

٩ - التشريع الذي تستأزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية الصحيحة

١٠ - تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كانت مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية والاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأوروبية الأجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الامم

## كيف قطعت المفاوضات

الى هذا الحد كان الشرط الثاني من المفاوضات قد انتهى  
وأخذ الوفد ينظر فيما يتبع. وكان بين الاعضاء شىء من الاختلاف  
فى تقدير مشروع مائتر فالبعض يرى فيه مزايا تجعله صالحا لان  
يكون أساسا للمفاوضات التالية وكان سعد باشا والبعض الآخر  
يقولون انه ليس بالاستقلال التام الذى ننشده. وكان أصحاب  
الرأى الاول يقولون انهم يصح أن يفحصوا المشروع وينظروا فيما  
يصح المطالبة بتعديله منه ثم يستأنفوا المفاوضات على تلك القاعدة.  
ولكن أصحاب الرأى الثانى كانوا لا يتمشون الى هذا الحد فى  
النظر الى المشروع وأخيراً اقترح أن تترك الكلمة للامة فتعرض  
عليها مذكرة ملتر لا بداء رأيها فيها وما تقرره بحرى عليه الوفد.  
وقد كان بعض الاعضاء يعارض فى فكرة العرض أو الاستنارة  
خشية أن تؤدي الى انقسام فى صفوف الامة وأخيراً تقرر إيفاد  
محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباني بك وعلى ماهر بك  
الى مصر

وقد وصلوا الى مصر فى ٥ سبتمبر ولا حاجة الى سرد قصة  
الاستنارة. ولكن مما لا شك فيه انهم فسروا المشروع تفسيراً  
يحمل على اعتقاد انه يحىء بالاستقلال فعلاً. غير ان المطامع على سير

المفاوضات كان يلمس لهم كثيراً من العذر في ذلك. فان المناقشات  
الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملتر كانت تحمل على تأويل  
المشروع على النحو الذي سمع منهم هنا فقد كانت المفاوضات  
تجرى في دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود

ومثال ذلك انه لما جرت المناقشة في الاعتراف باستقلال  
مصر وطلب الوفد النص على إلغاء الحماية كان رد لورد ملتر يشمر  
بأن النص أمر ميسور وانه على أى حال لا فائدة منه ما دام هناك  
اعتراف بالاستقلال بل انه يكون بمثابة تحصيل الحاصل

ولما جرت المناقشة في أمر المستشار المالي وطلب قصر اختصاصه  
على اختصاص صندوق الدين كان جواب لورد ملتر يحمل على  
الطمأنينة الى ذلك

ولما جرت المناقشة في أمر الموظف البريطاني الذي يعين في  
وزارة الحفانية عارض الوفد في ذلك وطلب الاقتصار على أن  
يكون النائب العام المحاكم المختلطة بريطانيا وأن يتولى اختصاص  
ذلك الموظف . فكان رد لورد ملتر أن هذا الامر غير مستحيل  
وكذلك كان الحال في المناقشة التي جرت حول القوة العسكرية  
ولكن تحديد النقطة التي ترابط فيها وعددها وغير ذلك من المسائل  
المتعلقة بها تركت على أن تحدد باتفاق يكون جزءاً من صلب المعاهدة  
التي ستعقد - وغير ذلك

عادر رجال الوفد الى باريس يحملون نتيجة الاستنارة فاخذ الوفد  
في بحث كل شيء بحثا دقيقا وأخيرا وضعت تحفظات رؤى أنها اذا  
أجيبتم حقت رغبة سواد الامة وتقرر باجماع آراء أعضاء الوفد أن  
لا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبتم التحفظات

وعلى هذا رأى سافر سعد باشا وعبد العزيز بك فهمى ومصطفى  
النحاس بك وعلى ماهر بك الى لوندنر كسافر عدلى باشا وهناك  
جرى لهم اجتماع بلورد ملنر وبعض أعضاء لجنته وكانت هذه أول  
جلسة عقدت بعد استلام مذكرة أغسطس . فتكلم سعد باشا اجماليا  
مشيرا الى ما وصلوا اليه

وطالب من على ماهر بك شرح ما حدث بمصر فتكلم بأسهاب  
عما فعلوه من عرض المشروع والتفسير الذى فسروا به بنوده المختلفة  
وكيف كانت تجرى الاستشارة وفي النهاية ذكر لورد ملنر أنه  
يوافق على التفسير الذى فسره به الاربعة المشروع ويؤيده

ولما وصل الكلام الى التحفظات وعدد بذكرها في تقريره  
وقال أن البحث في أمرها يحىء في المفاوضات الرسمية فلما وجد  
أن الوفد موطد العزم على ضرورة إجابته اليها قبل ابتداء أية  
مفاوضات أخرى أخذ يظهر صعوبة ذلك . فقال أن المناقشة في  
التحفظات ستؤدى بطبيعة الحال الى إعادة البحث من البداية واضاعة  
وقت جديد : وانه يلقى أمامه معارضة كبرى ترى المشروع في

شكله الحالي تساهلاً كبيراً تعتقد انه ضار بمصالح الامبراطورية .  
وان هناك أحزاباً لا تريد التثني في منح مصر الاستقلال الى الحد  
الذي سار اليه فيصح ان يبدأ أولاً باقناع كل اولئك المعارضين  
بقبول المشروع الحالي حتى اذا تم له ذلك تيسر الاستدراج الى  
البقية . وضرب لذلك بعض أمثلة لا حاجة لايرادها هنا

ولكن حجج اللورد لم تقنع الوفد بالتخلي عن نظريته وأخيراً  
قال اللورد انه يعد أن مهمة لجنته انتهت وذكر أنهم سيوفون  
تقريرهم الى الحكومة بما وصلوا اليه وانه ليس في وسعه والحالة هذه  
إجابة الوفد الى ما طلب وارجى الاجتماع  
وأخيراً رأى سعد باشا وبقية زملائه استدعاء الباقين من  
أعضاء الوفد ليحضروا الاجتماع التالي الذي سيبت فيه بقطعها  
او استمرارها

وقد وصل الاعضاء الى لوندرة وعقدت جلسة ثانية بين  
الوفد بكامل هيئته وبين لجنة ملنر في ٩ نوفمبر

وقبل هذا الاجتماع قابل سعد باشا اللورد ملنر مرتين وقابله  
عدي باشا ثلاث مرات ولكن الجهود التي بذلت لحل اللورد على  
قبول مطالب الوفد فشلت . وفي جلسة ٩ نوفمبر تلا لورد ملنر المذكرة  
التالية ذاكراً أنها تعرب عن رأى لجنته وهي :

« رأينا أنه يحسن ان تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين

لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل  
 « ويظهر من الاخبار التي عاد بها اليها السادة الذين رجعوا من مصر  
 اخيرا انها تدل على أن هناك جمهورا كبيرا يستحسن التسوية على القاعدة  
 المدينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة نقطا يرغبون تهديتها  
 وانهم يرغبون أيضا في اضافة شروط جديدة قبلما يعمدونا بتأييدهم لنا من  
 غير قيد ولا شرط واتي في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط  
 اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على ان لا فائدة من المناقشة في  
 التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع انها تتضمن غير تبين المبادئ العامة التي يمكن ان  
 يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قرر اقراره عليه الا  
 نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية  
 والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفي تلك المفاوضات يمكن  
 عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على اثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها  
 من النقط التي يمكن ان يعرضها هذا الفريق أو ذاك ومن المستحيل والمكروه  
 ايضا أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق  
 المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتفاق قبلما تحول  
 الى معاهدة رسمية . ومن رأينا اننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الان  
 لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الا جدر بنا ان نجتنب  
 الان ابداء أى رأى في النقط الجديدة التي عرضتموها اخيرا مع اننا نعتقد  
 انه يمكن الوصول الى حل مرضي لا بد من الوصول اليه حينما تدور المفاوضات  
 القانونية

« والامر الذي يهمنا الان بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأى



العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنناها نحن  
وانتم . واعظم من ذلك كله ان نحرص وتقوى بكل وسيلة ممكنة أوامر  
الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثتنا هنا على إيجادها والتي يجب  
تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضي مساعيها الى الغاية المطلوبة فأن  
ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فأننا  
نؤمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدي الى  
هذه الغاية . وما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة  
مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى  
الان ولكن من البين انه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وان في  
مصر اناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن  
التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون في  
نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل  
به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصري وانكم بتبديدكم سوء الظن وسوء  
التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلهما تعملون ما لا يستطيع عمله  
بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها كلنا أشد الرغبة »



وقد أجاب سعد باشا بأنه يود الوصول الى تسوية أيضاً ولكن مساعيه  
لاتجىء بفائدة تذكر اذا لم يتمكن من ادخال الطائفة على مواطنيه فيما يختص  
بالتحفظات لا سيما اذا لم يستطع أن يقول لهم أن بريطانيا الفت الحماية فعلا  
وهكذا قطعت المفاوضات وعول الوفد على السفر الى باريس . وكان  
عدلى باشا قد زار لورد ملتر رجاء أن يتمكن من اقناعه وأطلع اخوانه رجال  
الوفد على ذلك . ورأى أن يبقى بعدهم لأعادة الكرة على اللورد متى جاء

### رد له الزيارة

وفعلا ذهب اللورد لزيارته فأفهمه معاليه أن الوفد مصر على ضرورة قبول التحفظات وفي مقدمتها إلغاء الحماية . وقال له انه لا يوجد مصرى يقبل استئناف المفاوضات بصفة رسمية أو غير رسمية ما لم ينص صراحة على إلغاء الحماية . وأن الأمة المصرية في كل جهادها الماضى لم تكن هازلة وإنما كانت تريد الوصول الى تحقيق أمنيتها في الاستقلال والتخلص من الحماية . ولكن اللورد أصر على أن هذا يجرى في المفاوضات الرسمية وانه لا يجد ما يحول دون تحقيقه فيها فان انكثرا تريد فعلا الوصول الى حل نهائى يرضى المصريين ويمون مصالح البريطانيين والاجانب

## بعد قطع المفاوضات

### الحوادث الأخيرة

تحاشيت في هذا الكتاب دائماً سردياً من الاختلافات التي كانت تقع في الوفد لأن هذه الاختلافات على تفاوتها تقع دائماً في كل هيئة مهما كان عددها وكان مبالغ اتفاق أعضائها أصلاً في المبدأ والمزاج والميول الخ الخ ولم أذكر إلا الحوادث التي كان لها تأثير فعلي في تكوين الوفد نفسه أو في أعماله مباشرة.

وقد كنت أود أن أختتم كتابي عند انتهاء المفاوضات . وهو الحد الذي كنت فيه بأوروبا وتيسر لي استقاء كثير من معلوماتي فيه من مصادر متصلة بحركة المفاوضات وغيرها . ولم يكن حوادث جدت ذات صلة مباشرة بالمساعي المبذولة . وكنت أريد تحاشي الإشارة إليها لولا أنها أصبحت سرا دائماً تتلقفه الأفواه وتتناقضه الألسن في كل مجلس ومنتدى وقد كثرت فيها الأقوال على أنواع مختلفة وأثوان متباينة طبقاً لمشرب كل راو وغاية كل محدث مما أصبح يتحتم معه نشر الحقيقة

وقد كنت إلى بعض الذين كانوا يباريس من المختلطين بالوفد المتصلين بمدى إلى رئيسه وأعضائه استعلم منه عما حدث وأدى إلى الاشتاعات الخاصة بمدى باشا وبعودة ستة من أعضاء الوفد . أقول



محمود أبو النصر بك

سنة لان المكباتي بك غادر باريس مع زملائه فقصده ايطاليا البعض  
أمور خاصة في طريقه الى مصر

أما فيما يخص بعدي باشا فيقول مكاتي أنه ليس في وسعه  
الجزم بكل ما يروى عن أسباب الخلاف الذي وقع في وقت ما خاصا  
بعدي باشا لان القسم الاول منه وقع بلوندره ومكاتي كان بباريس  
في ذلك الحين

أما في باريس فقد كان السبب في ازدياد الفتور والتفراف الذي  
أرسله مراسل إحدى الصحف ماسا بعدي باشا فقد كان إرساله  
بعد سوء تفاهم قيل أنه وقع بلوندره

وكان عدلي باشا قد بقي بلوندره أياما قلائل بعد سفر الوفد  
حاول فيها اقناع اللورد بضرورة قبول تخططات الوفد لاسيما فيما  
يختص بالغاء الحماية . وأثناء وجوده بلوندره تلقى من بعض أصدقائه  
بمصر تلغرافا بما ورد من المراسل . فلما عاد الى باريس قصد الوفد  
واطلع سعد باشا على التفراف فنفى معاليه العلم به

وحدث أيضا أن أرسل أحد أعضاء الوفد الى صديق له بمصر  
تلغرافا قال فيه ان عدلي باشا كان كارثة على الوفد

واطلع عدلي باشا بمحمد باشا محمود ومحمد باشا والمكباتي بك  
على كنهه تلغراف المراسل فاستاءوا جميعا وأرسلوا تلغرافات ثناء على  
وطنية عدلي باشا واخلاصه

واجتمع أكثر أعضاء الوفد وتشاوروا في الأمر ثم اجتمعوا  
بالرئيس وبسطوا المعاليه رأيهم ثم اقترحوا عليه ارسال التفراف الى  
مصر يقول فيه ان الوفد وان كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات  
قبل التصريح بقبول التحفظات وفي مقدمتها النساء الحماية الا أنه  
لا يمانع اذا ألف عدلى باشا « هيئة » رسمية واستأنف المفاوضات  
على قاعدة تحقيق التحفظات ولا يمتنع عن تأييده اذا تمكن من تحقيق  
التحفظات

والظاهر أن الاجتماع لم يؤد الى نتيجة واكتفى عدلى رئيس  
الوفد بارسال التفراف الذى قال فيه أن عدلى باشا لا يعمل عملاً بغير  
اتفاق مع الوفد

هذا فيما يختص بعدلى باشا

أما فيما يختص بالأعضاء المصادين فيقول مكاتبى أن الوفد  
اجتمع فى ٣ يناير سنة ١٩٢١ وبحث فيما آل اليه الأمر . . .  
وقال أوزرجو الحصول على . . .

شئ منهم وخير ما تفعل الآن انما هو العودة الى مصر ولا ترتيب  
على المجد المجتهد اذا لم يصل مادام قد قام بالواجب

وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت بك وواصف غالى بك .  
وكان ماهر بك يسعى دائماً للتوفيق . أما الباقون فكانوا يرون أنه  
لا مجال لكل هذا اليأس مادام الحكومة البريطانية لم تقطع برفض

التحفظات . وانه يصح أن يترك الباب لهيئة يثقون بها للقيام  
بالمفاوضات الرسمية على قاعدة التحفظات ويقف الوفد وقف الرقيب  
عليها فلا يدخل المفاوضات عملا بالقرار الذي صدر باجماع الآراء  
من أنه لا مفاوضة الا بعد قبول التحفظات

وأخذ أصحاب هذا الرأي يدلون بحججهم الى الرئيس فطلب  
منهم أن يضموا البرنامج الذي يروونه ويعرضوه عليه  
وفي ٥ يناير جاؤد برنامج من شأنه أن يقف الوفد جانبا فلا  
يشترك في مفاوضات ولكن اذا تألفت هيئة يركن اليها برئاسة  
شخص يوثق به فيصح أن يترك له مجال التفاوض دون عرقلة عمله  
على شرط ان تعلن الهيئة عند تأليفها برنامجها وان تنال قبل بداية  
المفاوضات تحقيق التحفظ الخاص بالغاء الحماية وتعلن انها جادة في  
الحصول على بقية التحفظات فاذا لم تنلها واستقالت كانت حجتها  
حجة حكومة على حكومة ويكون الوفد في كل هذا رقيقا بعيدا  
عن المفاوضات الرسمية

فاخذ سعد باشا البيان وفي ٧ يناير أتى توقيعهم وامتنع عن  
إصداره ولما قيل له أن الاغلبية وافقت عليه قال ان المسألة ليست  
مسألة أغلبية وانما مسألة توكيل فقال الاعضاء انه ليس في العمل  
الذي يقترحونه أي خروج عن التوكيل ولكن الباشا أصر على  
رفض التوقيع

وفي ٧ يناير نفسه وصل الى الوفد خطاب من لورد ملتر قال فيه انه يستحيل على الحكومة الانكليزية الغاء الحماية قبل أن تعرف على أي وجه تضمن مصالحها

وعلم الاعضاء المائدون أن سعد باشا أعطى بحجب أفندي حديثاً لجريدة الاخبار قال فيه بإبتداء المفاوضات متى وعدت الحكومة البريطانية بقبول التحفظات لاسيما الغاء الحماية. وانه أعطى من قبل مثل هذا الحديث لجريدة «الدائره» التي تصدر بلوندره ثم قيل لهم ان الدكتور حامد محمود الملحق بسكرتارية الوفد سافر الى انكرا في ٨ يناير يطالب من المستر بلنت التوسط لدى لورد ملتر على قاعدة وعد بالغاء الحماية فادهمهم الامر

وكان أول ما عرف أولئك بالحديث الذي أعطى لنجيب أفندي بواسطة «المورنج بوست» إذ أرسل اليها مراسلها بالقاهرة ترجمته ذاكرًا أن هذا تفهقر من الوطنيين الخ فسالوا سعد باشا عنه وانتهى حديثهم معه بارسال الحديث الذي نشرته الاهرام بعد ذلك

لمراسلها وفيه تصحيح لما يمكن أن يفهم من الحديث الاول والظاهر أنهم استاءوا لان معالي الرئيس لم يطلعهم على ما فعله فاحتجوا على ذلك وعولوا على السفر وحجز بعضهم أماكنهم في البواخر ولكن وصل عبد الملك أفندي حمزه واسماعيل أفندي كامل وقاما ببعض مساعي لم تؤد الى نتيجة فقرر رأي الستة بعد ذلك على السفر

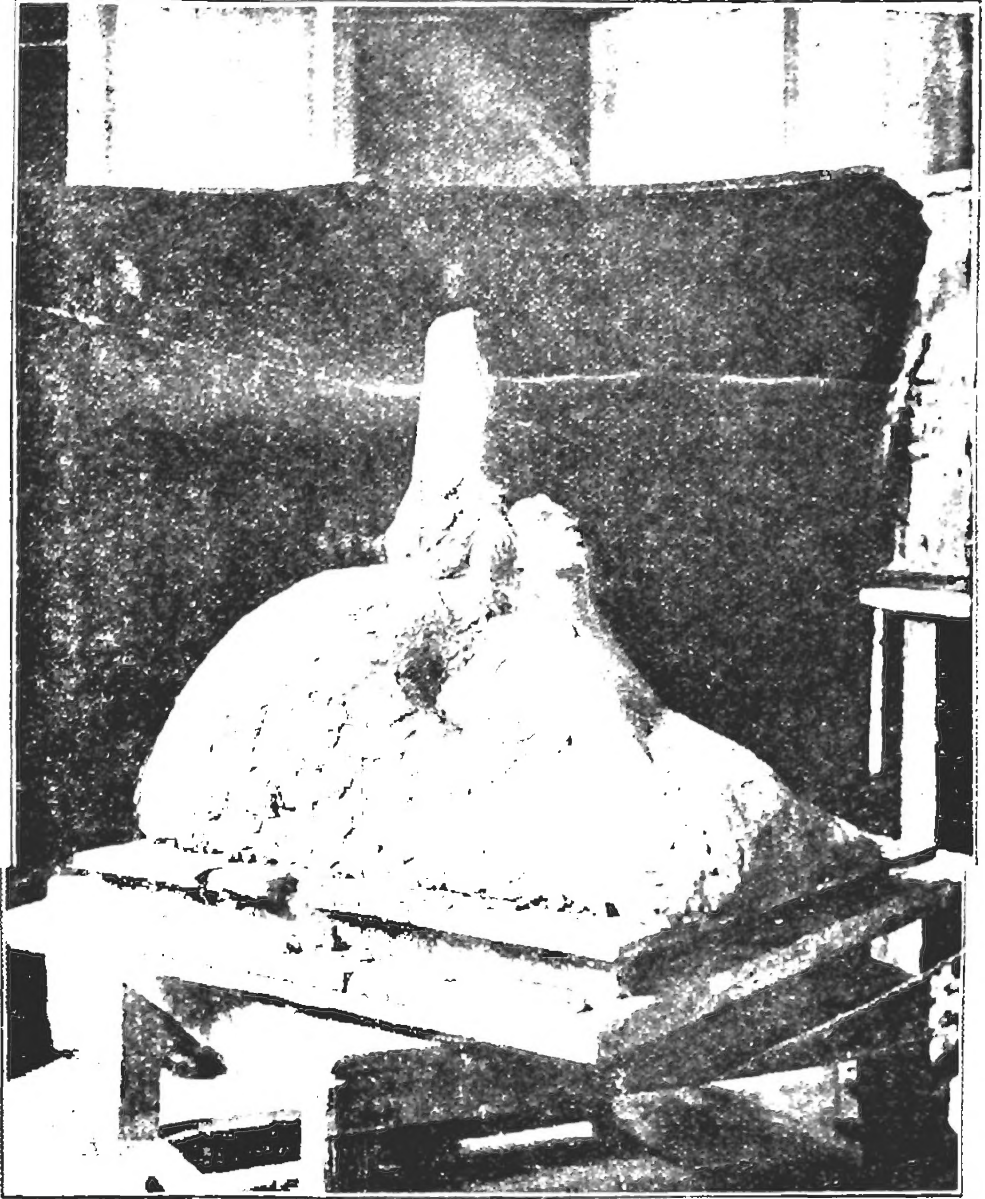


ويوم سفرهم ذهبوا لزيارة الرئيس وأطلعوه على عزمهم وذكروا  
أنهم سيوافونه بحالة الشهور في مصر وميول الأهالي فقال لهم أنه  
ترد له معلومات كافية عن ذلك

## فهرست الكتاب

صفحة	
٣	الاهداء
٥	مقدمة
٩	كيف تحركت المسألة المصرية في فرنسا
١٧	منشأ الجمعية المصرية
٢٥	جهود الجمعيات المصرية
٣٧	مؤتمر الجمعيات المصرية
٤٣	كيف تألف الوفد المصري
٥٦	بين مصر وباريس
٧٣	الاعمال الرسمية
٨٨	بعد المعاهدة - هل انتهت مهمة الوفد ؟
١٠١	حركة أمريكيا
١١٦	تكريم المرأة المصرية
١١٧	مصر بين الماسونيين
١٢٠	في صالة جافو
١٢١	في داخلية الوفد
١٣١	مطبوعات الوفد والنشر
١٤٨	مصر في حزب حقوق الانسان
١٥٩	مسألة الحماية
١٧٢	خيانة أم اخلاص
٢١٩	لجنة ملتر

٢٢٨	المفاوضات في مصر
٢٣٧	كيف سافر الوفد الى لوندون
٢٤٦	المفاوضات في لوندون
٢٦١	مشروع مائير الاول
٢٦٥	مشروع الوفد
٢٧١	وساطة عدلي باشا
٢٨١	كيف قطعت المفاوضات
٢٨٨	بعد قطع المفاوضات



تمثال « نهضة مصر » قبل الانتهاء منه